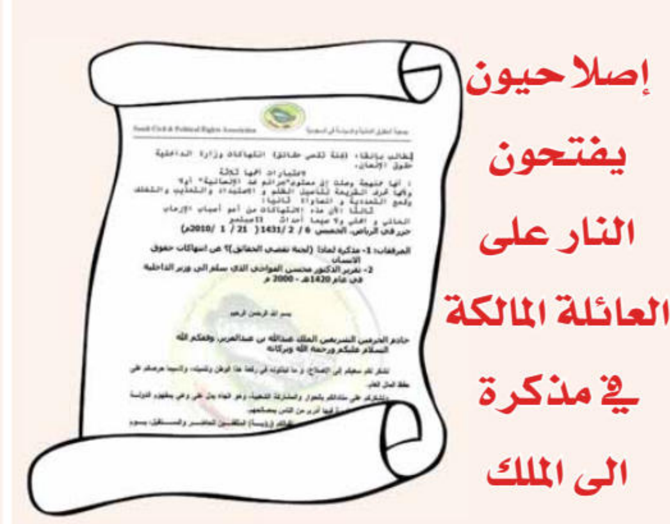
# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ و معهدُ الآثارِ

جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية — Saudi Civil & Political Rights Association

حرر في الرياض، الخميس 6 / 2 /1431( 21 / 1 /2010م)

المرفقات: 1- مذكرة لماذا (لجنة تقصي الحقائق)؟ عن انتهاكات حقوق الانسان

2- تقرير الدكتور محسن العواجي الذي سلم الى وزير الداخلية في عام 1420هـ - 2000 م

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وفقكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## إصلاحيون يفتحون النار على العائلة المالكة في مذكرة الى الملك

# مذكّرة شجاعة، وملكٌ (خيخة)!



## الحرب توقفت.. والسعودية خسرت!



## مصافحة سعودية صهيونية



## لماذا سرّبت الرياض رسالة مشعل؟

## الباب الدوّار: السعودية وتهريب الإرهاب!



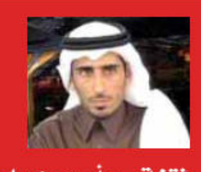
## العُمَر: صقرٌ تكفيري

## الرياض: صالح (أفضل السيئين)!

## المفتي المكفراتي!



مراوحة ومراوغة الخطاب التكفيري



فتنة.. وأربعون باصماً

# هـذا الـعـدد


| | |
|---|---|
| الدولة الباهتة | ١ |
| توقفت الحرب وبقيت التبعات | ٢ |
| الجنرال الخائب: انتهت الحرب بدون نصر مبين! | ٤ |
| لماذا لا تقبل السعودية بالعراق الجديد؟ | ٦ |
| تركي الفيصل يصافح الصهيوني أيالون | ٨ |
| اليمن.. مفاوضات لا إستسلام! | ٩ |
| لماذا سرّبت السعودية رسالة مشعل الى القاهرة؟ | ١٠ |
| مذكّرة شجاعة، وملكٌ (خيخة)! | ١٢ |
| التوتير صهر التسليح والنهب! | ١٤ |
| قصة (القاعدة في جزيرة العرب) | ١٦ |
| المبادرة الحوثية أنقذت ماء وجه السعودية | ٢٠ |
| لعبة الباب الدوّار: السعودية وتهريب الإرهاب | ٢٢ |
| الرياض لا تثق به: علي صالح (أفضل السيئين)! | ٢٥ |
| ناصر العمر.. صقر تكفيري | ٢٦ |
| مذكرة للملك تفتح النار على العائلة المالكة | ٢٨ |
| الإنتخابات العراقية: اللعبة الطائفية لم تخدم السعودية | ٣٢ |
| المفتي السعودي المكفراتي | ٣٣ |
| الأمير الغائب | ٣٤ |
| إنقاذ اليمن | ٣٥ |
| مراوحة ومراوغة الخطاب التكفيري | ٣٦ |
| فتنة.. وأربعون باصماً | ٣٨ |
| وجوه حجازية | ٣٩ |
| الجنرال الخائب: الأمير خالد بن شوارسكوف! | ٤٠ |

# الدولة الباهتة

إعتقد مؤسس الدولة السعودية بأن تحقيق التوافق الداخلي يتم عبر محو الهويات الفرعية، وتقويض الانتماءات الخاصة، وإزالة الأنظمة التشريعية والقضائية في المناطق التي خضعت تحت سلطانه، مصحوبة بتنظيم حملات تعبئة مذهبية واسعة النطاق لناحية تحويل المجتمعات الأخرى في مملكته الناشئة الى المذهب الوهابي..ومالبث أن اكتشف بأن الاستجابة كانت سالبة، رغم التدابير القهرية التي فرضها على الأنظمة التشريعية والقضائية والخصوصيات الثقافية والاجتماعية بكل جماعة، بل إن التحول الذي شهدته الدولة فرض عليها القبول بشروطها، إذا ما أرادت أن تكون دولة مؤسسية وحديثة. ولذلك، خفّض من شأن رسالته الدعوية لحساب مشروع الدولة وما يمليه عليه من تجديد في هياكلها الإدارية وخطابها استجابة لحاجات الدولة العصرية.

كان الطابع الأيديولوجي للدولة باهتاً الى حد كبير حتى نهاية السبعينيات، ماعدا نزعة المحافظة التي حكمت بعض فئات المجتمع وخصوصاً في نجد، ولذلك كانت الدولة تواجه في مشوار تحولها عنتاً من حليفها الديني أكثر من أي غيره، والسبب في ذلك أن هذا الحليف شعر بأنه الخاسر الأكبر من تخلي الدولة عن رسالتها الدعوية وهويتها الدينية/المذهبية. ولأن الطبقة الحاكمة كانت بحاجة الى مشروعية دينية تكفل استمرار سلطانها ورسوخه، لجأت الى خيار الموازنة بين متطلبات الدولة العصرية ومطالب حليفها الديني، وهذا ما ظهر في التعليم والقضاء على وجه الخصوص.

بالنسبة للفئات الحديثة التي تشكّل وعيها في ظل برامج التحديث، فإنها وجدت نفسها أمام عبء الأيديولوجية الدينية الصارمة التي أبطأت بشدّة مسيرة تحوّل الدولة، فعاشت في خضم تجاذب بين تيارين، الأول يبحث عن دولة وطنية تتحقق فيها شروط المواطنة الكاملة، وتيار يريد أن يبقي على صيغة التحالف التاريخي بين الوهابية وآل سعود، بما يحفظ امتيازات طرفي التحالف، أي أن تبقى الشؤون الزمنية في آل سعود والشؤون الدينية في آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

ولأن الفئات الحديثة غير منظمة ولا تملك قنوات تعبير عن ذاتها وتطلعاتها، لم يكن أمامها سوى انتظار ما تسفر عنه عمليات التحوّل في الدولة السعودية، على أمل أن تصل الى مرحلة تكون فيها مرغمة على القبول بصيغة الدولة الوطنية باعتبارها السبيل القهري الذي ستسلكه في نهاية المطاف.

وفيما يبدو، أن الطبقة الحاكمة أدركت في مرحلة مبكرة المـآلات النهائية لمسيرة الدولة، فحاولت الحد من تأثيرات الحداثة على برامج التحديث، فيما أعادت تأهيل العامل الديني في دعم قرارها ذاك. ففي الوقت الذي كانت تسمح فيه لبعض منتجات التحديث بالدخول الى جسد الدولة، كانت تستحضر العامل الديني كيما يكون حارساً على بوابة دخول تلك المنتجات للحيلولة دون تسرّب أفكار تحررية وحداثية الى السكان. فقد تم توظيف العلماء ورجال الدين في المدرسة السلفية من أجل كبح تطلعات الفئات الحديثة نحو دولة وطنية، وكانت الذريعة على الدوام هو محاربة الانفتاح والميوعة والخلاعة.

حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث عاشت السلفية الوهابية أحلى أيامها عبر تحقيق انتشارها الكوني على وقع مشروع الجهاد الافغاني الذي شكّل مجالاً تعبوياً خصباً لدى الدعاة، وحداثة الثورة الإيرانية الذي مثّل عاملاً تحريضياً نشطاً. في ذلك العقد، جرى استعمال العامل الديني بإسراف غير مسبوق، وأصبح السكّان يسمعون بعقوبات إعدام أو (حد الحرابة) وتحت عناوين لم يسمعوا بها من قبل مثل (الإفساد في الأرض)، و(محاربة الله ورسوله)..

في التسعينيات حدث الانشقاق الكبير في المجتمع الديني السلفي، وخرج تيار الصحوة شاهراً سيفه ضد الحكومة والقوى الاجتماعية المناوئة له، ما أدى الى تهافت خطاب الدولة الديني، خصوصاً بعد أن أصبح هذا الخطاب منقسماً بين الحكومة ومن ورائها علماء المؤسسة الدينية ومعارضيها من مشايخ الصحوة.

في العقد الأخير، كان لابد أن تخضع الدولة خطابها الديني الى عملية مراجعة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فقد أصبحت الأيديولوجية الدينية المشرعنة للدولة موضع تهمة على نطاق دولي، وأصبح من غير الممكن أن تتمسك بالأيديولوجية هذه كمصدر أساسي لهويتها، وصورتها الخارجية.

اعتقدت الطبقة الحاكمة بأن تنشئة خطاب وطني وتعميمه بات ضرورياً في الداخل، فيما عملت على تقديم نموذج ديني بنكهة معتدلة وعصرية للخارج. ولكن النتائج لم تبعث على التفاؤل بنجاح هكذا خطاب، ببساطة لأن الخطاب الوطني لم يؤسس على مراجعة ونقد للذات ولم يستوعب مكوّنات الخطاب الوطني بدرجة علمية ودقيقة، فضلاً عن كون الخطاب لم يتزامن مع تغييرات في بنية الدولة نفسها بما يجعلها دولة وطنية. أما على مستوى النموذج الوهابي المعدّل والمعد للتصدير، فإنه لم يقنع الضحايا في الخارج، فقد شهدوا الآثار المتواصلة للنموذج الأصلي في بقاع مختلفة من العالم.

مهما يكن، فإن الخطاب الوطني، شأن الخطاب الديني، واجه تحديات مباشرة، ولم يخرج منها بنجاح، هكذا تنبىء حوادث اليوم الوطني في سبتمبر الماضي، حيث عبّرت فئات عديدة عن ذواتها بعيداً عن احتفالية المناسبة. وآخر التحديات كان التدخّل العسكري السعودي في اليمن لمواجهة المقاتلين الحوثيين، والذي فشل الخطاب الوطني في أن يعكس نفسه في تفاعل السكان عاطفياً وثقافياً، وقد يفسّر ذلك عودة العائلة المالكة الى خطابها الديني بنبرته الطائفية، والذي بدا كارثياً هذه المرة..وفي ظل تهافت الخطابين الديني والوطني، لا تملك الطبقة الحاكمة من أمرها سوى أن تتعامل مع الأشياء كما هي، وأن تقدّم نفسها باعتبارها دولة فئوية طائفية في نجد.. ولكنها حين توضع على محك الدولة تصبح باهتة، في هويتها، وخطابها، ووظائفها.

# توقفت الحرب بين السعودية والحوثيين.. وبقيت التبعات

هيثم الخياط

مع الدقائق الأولى لبدء يوم ١٢/٢/٢٠١٠، توقف صوت المدافع، وأزيز الطائرات، وفرقعات الصواريخ، وحركات الجنود، على مساحة واسعة من الأرض شملتها المعارك بين الحوثيين من جهة وقوات الحكومتين السعودية واليمنية من جهة أخرى.

توقيت إيقاف الحرب أعلنه الطرفان، كل بطريقته: الرئيس صالح أعلن، والحوثي أصدر بياناً، والسعودية صمتت، باعتبار أن ما يقرره الرئيس اليمني تلتزم به السعودية.

الحوثيون دعوا إلى ايقاف الحرب منذ يومها الأول، وكانوا في وضع دفاعي، والمعارك جرت على أراضيهم ومواقعهم.. وبالتالي يمكن القول أن من قرّر شنّ الحرب (علي صالح ابتداءً، والسعودية رديفاً فيما بعد) هو من أعلن إيقافها، أو كان إيقافها بيده أكثر من غيره. وإن كان إيقاف الحرب يتطلّب موافقة من الطرفين بعكس إشعال الحرب.

وبغض النظر عن زعم الأطراف المتقاتلة بأنها حققت انتصاراً من نوع ما، فإن الحرب يمكن وصفها ـ بالنظر الى نتائجها ـ أنها حربٌ لم تحقق أهدافها. وحين نقول أنها لم تحقق أهدافها، فإننا نعني بأن من أشعل الحرب لم يحقق غرضه النهائي أو الأساسي منها.

قال النظام اليمني أنه انتصر في الحرب، لأنه أجبر الحوثيين على القبول بالشروط الستة!

وقالت السعودية أنها انتصرت (نصراً مبيناً!) في الحرب، لأن الحوثيين أجبروا على الإنسحاب عن المواقع السعودية!

وقال الحوثيون أنهم انتصروا في الحرب، لأنهم أعلنوا بأن الحرب لن تنهي قوتهم، وأنها في النهاية ـ ومهما طالت ـ لن تحل إلا عن طريق المفاوضات.

قال مراقبون آخرون، أن الحرب كانت نتيجتها (التعادل!) فلا غالب ولا مغلوب.

وقال آخرون، بأن الحرب كانت عبثية، وأن الجميع كانوا من الخاسرين.

وقال غيرهم، بأن الحرب مثّلت خسارة للمدنيين، وربحاً للسياسيين!

سلّة الأهداف الضخمة التي أطلقها الجانبان السعودي واليمني، جرى التراجع عنها: مثل إنهاء الحوثيين الى الأبد. أو استسلامهم غير المشروط. لم يتحقق النصر الحاسم، وبالتالي كان بإمكان كل طرف أن يدّعي النصر.

لكن المتابعين من الموالين للجانبين الرسمي السعودي واليمني، لم يتذوقوا طعم النصر المؤكّد. فهم قد توقّعوا (استئصالاً) لشأفة الحوثيين، وهذا لم يحدث. وهم توقعوا حسماً في الميدان، لا في المفاوضات، وهذا لم يحدث أيضاً.

لهذا ظهرت الكآبة على الوجوه، خاصة في الجانب السعودي المؤدلج وهّابياً، وانسالت التعليقات متسائلة: وأين دماء شهدائنا؟! يجب مواصلة الحرب حتى تحقيق أهدافها.. الحوثي سيعود مرّة أخرى.. الخطر على المملكة لم ينته بعد.. إيران لاتزال تطوّقنا. كيف نثق بالحوثيين؟ لماذا لم ننتصر النصر المؤزّر.. لماذا نقبل أنصاف الحلول إن كنّا قادرين على تحقيق الحل كما نشتهي؟! وأين شعارات الحكومتين ووعودهما بالنصر، وعدم التنازل للحوثيين؟! الخ.

الأسئلة كثيرة، بقدر خيبة الأمل، لدى أولئك الباحثين عن نصر (عقدي طائفي/ سياسي/ عسكري) ساحق.. والشعور لدى مؤيدي الطرف الحكومي في البلدين، ممتزج بالألم، يتخلله رفع شعار نصر باهت وبائس بين الفينة والأخرى. وما يزعج هؤلاء، هو التلميحات والإيحاءات، بأنه يجري تهيئة الرأي العام لقبول الحوثيين كلاعب سياسي في المستقبل القريب، وقد يجري إعمار المناطق المتضررة التي ينظر اليها والى سكانها كخصم عقائدي طائفي وسياسي. مثل هذا الوضع لا يمكن أن تطيقه وتتحمله (المعدة الوهابية) والمشابهة لها في اليمن.

كأنهم يريدون القول بأعلى أصواتهم: لقد خُذلنا! لقد خذلنا جيشنا وحكامنا. لقد جرى تضليلنا. لم نعد نصدّق بأن هناك أسلحة إيرانية لدى الحوثيين، فشروط الحكومة لا توحي بوجودها أصلاً. ومن الصعب التصديق بأن الحوثيين عملاء: إذ كيف يحقّ للعميل أن يشارك في العملية السياسية؟ وإذا كان الحوثي كافراً وتم قتاله على هذا الأساس: فكيف نتصالح معه ونقبل بمشاركته!

ليست هذه مشكلة الحوثي. الحوثي يريد تنسيج نفسه وطنياً بعد أن أبعد قسراً عن اللعبة السياسية لأكثر من ست سنوات. لم يعد الحوثي رجاله وشعبه إلا بالكرامة، وبحقوق المواطنة، وبحرية التعبير الديني والسياسي، وبحياة وخدمات أفضل. هذا ما وعد به، وهذا هو سبب نفوره من السلطة المركزية. لم يكن يوماً ضد النظام الجمهوري، بل كان ضد التغلغل الوهابي وحرمان الزيود من حقوق المواطنة خاصة الدينية منها، وهم الذين يمثلون نصف سكان البلاد على أقل تقدير.

لهذا فاستقبال الحوثي لإيقاف إطلاق النار وانعكاساته على جمهوره مختلفة. هو لم يقدم أهدافاً كبيرة. ولم يتنازل عن حقوقه. وإذا كان هناك من حلٍ حقيقي فسيحصل الحوثيون على ما يريدون، وإلا فهي: الحرب السابعة، كما يتوقعها الكثيرون، ومن بينهم بعض الحوثيين أو حتى كثير منهم. إذ في أي لحظة يمكن أن يتراجع علي عبدالله صالح ويشنّ حربه مرة أخرى، كما فعل في الماضي، ليس هناك من دليل ـ حتى الآن ـ أنه اتعظ بالتجارب السابقة، رغم أن هذه الحرب كادت أن تسقطه.

السؤال الموجّه للسعوديين هو: ماذا جنيتم من الحرب، وفق الشروط الستة؟!

يمكن أن يستفيد آل سعود من دروس الحرب: أن يكتشفوا قدرة جيشهم الهزيلة في الأداء. أن يدركوا بأن دخول الحرب كان فخّاً نصبه علي عبدالله صالح لهم. أن يقدّروا تبعات الخطأ الذي جعلهم يستعدون السكان اليمنيين المجاورين لهم بسبب ما أوقعوه في مدنيي اليمن من قتل وتدمير بالصواريخ والطائرات، وأن يصلحوا الخطأ بمساهمة كبيرة في الإعمار. إذ لا مصلحة للسعودية أن يكون شطر السكان على الطرف الآخر من الحدود معادياً ومتحفّزاً ويبحث عن ثأر لشهدائه المدنيين. بإمكان الحكومة السعودية أن تستفيد من الحرب وتدرك بأن رهانها في اليمن يجب أن يكون على كل قواه، وأن لا تنحاز لطرف، وأن لا تستعدي قوى كبيرة مثل الحوثيين لها رصيدها الإجتماعي وإرثها الحضاري.

يفترض أن تدرك السعودية بأن دعم الوهابية ونشرها في اليمن يصنع أعداء لها: إما عقائديين قاعديين؛ وإما زيود وشافعية وصوفية رأوا أن السعودية تريد أن تستأصل هويتهم الدينية والثقافية وبالتالي حقوقهم المدنيّة. وبإمكان السعودية الإستفادة من الدرس من جهة الأداء السياسي والإعلامي. فالإعلام السعودي الذي شنّع على الحوثيين وصنّفهم ضمن الشيعة الإمامية كيما يجيز للقوات السعودية تكفيرهم وقتلهم على أرضية طائفية، بعد أن يتم فصلهم عن الجسد الزيدي ـ الذي لا يراد تكفيره بالكامل ـ هذا الفعل وتلك الخطط القائمة على الروح الطائفية وبث الكراهية، والتي ثبت كذبها، ارتدت على السعوديين، وبالتالي صعّبت عليهم الطرق لتدارك الأخطاء الماضية.

ومن الدروس التي يمكن للسعودية الإستفادة منها هي أن الورقة الطائفية التي طالما استخدمتها انحدرت فاعليتها في الحرب اليمنية كما في العراق ولبنان.. على السعوديين المتوهبين أن لا يراهنوا على هذه الورقة كثيراً، على الأقل من منطق الربح والخسارة، لا من منطق الحق والعدل والإيمان والأخلاق! كما أن السعوديين، وقد أدركوا الآن، بأن رصيدهم السياسي والشعبي قد ضعف في اليمن كثيراً، خاصة وأن دخولهم الحرب قد كشف عن مشاعر قلق وغضب دفينة بين الشعب اليمني.. بإمكانهم أن يعيدوا استراتيجيتهم تجاه اليمن بشكل كامل، وأن يؤهلوه لكي يدخل مجلس التعاون الخليجي، وأن لا ينظروا اليه باحتقار كما كان يفعلون سابقاً. لقد كشفت حرب اليمن أن الأخيرة يمكن أن تكون بوابة اختراق كبير لأمن السعودية. التأهيل يتعارض مع سياسة الغطرسة السعودية تجاه اليمنيين. على السعودية أن تكف عن حالة الإستعلاء على اليمن (بعد أن ذاقت الأمرين من شجاعة بعض أبنائه الذين مثّلهم الحوثيون) وأن لا تشعر شعب اليمن بالإهانة المستمرة في طريقة تعاملها معه كما حدث أثناء الحرب، من اعتقالات وتعذيب ظهرت على أشرطة الفيديو في الإنترنت، وإثارة النعرة الإستهزائية والعنصرية ضد الجالية اليمنية في السعودية وضرورة معاملة أفرادها بالقسوة وبالعقاب الجماعي. مع ملاحظة أن مثل هذه الأمور سبق لها وأن حدثت بشكل أكثر فظاعة أثناء غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ حيث تم طرد نحو مليوني يمني، ونهبت أموالهم، وسيقوا كالعبيد وألقي بهم على الحدود.

بمثل هذه الخطوات يمكن للسعودية أن ترقّع بعض أخطاءها في اليمن، والتي وصلت الى حدّ شنّ الحرب عليه. وهي حرب لم يتقبلها اليمنيون، حتى ولو كان الأمر بموافقة علي عبدالله صالح غير المحبوب من جمهوره.

بالطبع هناك مشاكل لدى السعودية مع جمهورها الوهّابي.. فمع أن الحوثي قدّم مخرجاً مشرفاً لها حين انسحب من المرتفعات التي استولى عليها داخل أراضيها، فإن قناعة الكثيرين تقول بأن الجيش السعودي قد خسر الحرب. وكانت عنجهيات خالد بن سلطان سبباً أساس في ذلك. وفي هذا الصدد، فإن تضاؤل شرعية النظام عامّة والتشكيك في الحرب وأهدافها مسألة طبيعية ناتجة عن النتيجة غير المرضية لها! بالطبع هناك تداعيات كثيرة على الحكومة في الداخل بسبب تلك النتيجة. لكن ما يهم هنا، أن الفساد الذي رافق الحرب سواء في اليمن او في السعودية، سيكون له أبلغ الأثر في التأثير على الوضع الأمني لكلا البلدين.

هناك شعور متعاظم بأن الحرب مثّلت فرصة للفساد والنهب على حساب دماء الأبرياء. وإذا كان هذا واضحاً ويقال علناً في اليمن. فإنه في السعودية يقال بصمت.

عشرات إن لم يكن مئات الآلاف من المواطنين تمت إزاحتهم عن أراضيهم من أكثر من ٥٠٠ قرية جنوبية في جازان.. لماذا تمّ التهجير؟ هل لهدف عسكري؟ ام لتمويل جيوب الأمـراء؟! اذا كان الجيش السعودي بتلك القوة، وإذا كان الحوثي قبل بالشروط وانسحب، أو أجبر على الإنسحاب ـ حسب خالد بن سلطان ـ فما هو الداعي لبقاء المهجرين بعيداً عن منازلهم، ولماذا يتم تدمير قرى بأكملها بعد أن أوقفت الحرب أوزارهـا؟ أليس الهدف هو أن هناك من يتاجر بمعاناة المواطنين؟ ألم يئن الأوان أن يعود الناس الى مواطنهم في مناطقهم المهملة، ويجري صرف الميزانيات على إنعاشها بدل أن تذهب الأموال في جيوب الأمراء اللصوص؟

وقف الحرب يحمل تحديات كبيرة للحكومتين السعودية واليمنية.. ومن المبكر جداً الحديث عن انتهاء الحرب. فقد تلد الحربُ، حرباً أخرى خلال أشهر قلائل إذا ما فشلت الحكومة اليمنية في إصلاح نفسها، وأدمجت القوى الفاعلة في الجنوب والشمال في جهاز الدولة ضمن مشاركة حقيقية في صناعة القرار.

في ٢٧ فبراير الجاري، سيقام مؤتمر لدعم اليمن، أصرّت السعودية أن يعقد في الرياض، مقابل مشاركتها في مؤتمر لندن.. فكان لها ما أرادت. بإمكانها من خلال المؤتمر أن تقدّم صورة لذاتها مختلفة عن الماضي، وبإمكانها الإستمرار في سياساتها الطائشة، فتخسر ما تبقى لها من نفوذ هناك. لم تعد السعودية اللاعب الأساس في اليمن، فقد دخل لاعبون آخرون كبار أوقفوا إطلاق النار، إنقاذاً لآل سعود وعلي صالح، وإذا ما فشل هؤلاء في فهم اللعبة وأصولها، فقد يجري التخلّص من شاويش صنعاء، وتصبح اليمن محطة أميركية بامتياز، ترث النفوذ السعودي نفسه.

### الجنرال الخائب:

# الحرب انتهت بدون نصر مبين

**سعد الشريف**

فاجأ الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الصيني يانغ جيتشي في الرياض في يناير الماضي الصحافيين بتفجيره قنبلة إعلامية غير موقوتة، حين ردّ على اتهام الايرانيين لدولته بالضلوع في حرب اليمن. فرد الفيصل قائلاً:(اتهام المملكة بأنها تحارب الحوثيين لا أعلم بأي مصدر أتى بهذا الكلام. الحوثيون أنفسهم لا يقولون إن السعودية تحاربهم، فما بال إيران تدعي ذلك؟).

نقل صحافي حضر المؤتمر رد فعل الصحافيين وقال تحوّل الجو الرسمي الى ما يشبه جولة ضحك محفوفة بصدمة من تصريحات الأمير. يضيف الصحافي: همست بأذن صحافي إلى جانبي قائلاً: يبدو أن ثمة شيئاً ما حدث للأمير خلال فترة علاجه. ونقول نحن بأن الأمير تعرّض لإشعاع كثيف من مادة الكذب شديدة الإنفجار بعد عودته. لأنه من غير المعقول أن يتجاهل المسؤولون السعوديون بيانات الحوثيين منذ ٤ نوفمبر من العام الماضي وحتى الآن، ثم يأتي الفيصل، المعروف لدى بعض الاعلاميين الغربيين بواقعيته، ليقول بأن (الحوثيين أنفسهم لا يقولون أن السعودية تحاربهم)، فكيف يجب أن نقرأ بيانات الجنرال خالد بن سلطان وتصريحاته حول المواجهات العسكرية، وأحاديث الناس في الانترنت، وخطب المساجد، وفتاوى التكفير ضد الزيدية عموماً والحوثيين خصوصاً.

على أية حال، فإن الحرب التي فقدت منذ الأيام الأولى مبرراتها، ووصلت إلى طريق مسدود بالنسبة لكل الأطراف الضالعة فيها وخصوصاً السعودية باعتبارها طرفاً خارجياً دخل على خط المواجهات دونما أسباب وجيهة، بحجة ملاحقة المتسللين الى أراضيها، دخلت مرحلة جديدة منذ إعلان الزعيم الحوثي عبد الملك بن بدر الدين الحوثي عن مبادرة (حسن نيّة) بسحب مقاتليه من أكثر من ٤٠ نقطة داخل الأراضي السعودية كانت تستعمل لقصف شمال اليمن، بعد وساطة قام بها زعماء قبليون في اليمن لوقف القتال، على أن توقف السعودية قصفها الصاروخي البري والجوي على مدن وقرى شمال اليمن.

كان واضحاً أن المبادرة الحوثية جاءت بعد اخفاق القوات السعودية من إحداث خرق عسكري في أي من الجبهات الشمالية، ما جعلها تكثّف من غاراتها الجوية للتعويض عن خسارتها على الأرض، وبهدف الضغط على الحوثيين من خلال إيقاع أكبر عدد ممكن من القتلى المدنيين في المناطق الشمالية التي يسيطر عليها الحوثيون. وبالرغم من أن التكتيك العسكري السعودي لم يحقق ما كان يرجوه في الميدان، لسبب بسيط أن تفوّقها الجوي لا أثر له في الأرض، التي فقدت القوات السعودية السيطرة عليها، وأدى الى ذلك الى رد فعل هستيري في تكثيف القصف الجوي وارتكاب المزيد من المجازر في صفوف المدنيين.

كانت خشية القيادة العسكرية السعودية أن تتوقف الحرب في وقت لا يزال فيه أجزاء من أراضيها تحت السيطرة الحوثية، وهي التي تمسّكت في بياناتها بأنها طردت المتسللين منذ الأيام الأولى لتدخّل قواتها، واستعادت السيطرة على حدودها، وكان آخرها اعلان الجيش السعودي في أوائل يناير

> **اتفقت كل التوقّعات بعد إعلان الحوثي الانسحاب من النقاط العسكرية السعودية بأن إبن سلطان سيبادر بعد الانسحاب إلى اعلان استعادتها بالقوة السعودية!**

الماضي أن قواته طردت المسلّحين الحوثيين من الأراضي السعوديين، ولكن تبيّن من بيانات حوثية مصوّرة أن القوات السعودية لم تكن تملك زمام المبادرة في البر، وهو السبب وراء غياب (الكاميرا) عن جبهات المواجهة البرية.

الوساطة التي تقدّم بها زعماء قبليون سمعوا كلاماً واضحاً من الجانب السعودي: يجب على الحوثيين الإنسحاب من النقاط العسكرية التي سيطروا عليها قبل انهاء القتال. وقد فسّر مراقبون قريبون من الوساطة بأن السعودية لم تشأ أن تدخل في مفاوضات مع الجانب الحوثي على أساس إمساك الأخير بورقة الأرض، ما يسبب حرجاً بالغاً للسعوديين الذي يواجهون تنظيماً عسكرياً صغيراً من حيث العتاد والعدّة، ولذلك أرادوا أن يخلي الحوثيون النقاط العسكرية في مبادرة من طرف واحد قبل الموافقة من جانب السعودية على وقف اطلاق النار.

بعد إعلان السيد عبد الملك الحوثي عن مبادرة الإنسحاب من المناطق الخاضعة تحت سيطرتة قواته كانت كل التكهّنات تشير إلى أن السعودية ستبادر فور استعادة المناطق الى نفي الحاجة الى المبادرة الحوثية على أساس أنه تم استعادتها بالقوة. وبحسب مصدر سعودي رسمي في ٢٥ يناير الماضي فإنه اعتبر مبادرة عبد الملك الحوثي للإنسحاب من الأرضي السعودية (ليست بالأمر المهم، لأن القوات السعودية نجحت في السيطرة على مواقعها الحدودية ودحرت المتسللين وردعتهم).

على أية حال، بدا الجانب السعودي في اليوم التالي أكثر واقعياً، حين أعلن إبراهيم المالك المتحدّث بإسم وزارة الدفاع السعودية في ٢٦ يناير الماضي بأن بلاده تدرس عرض الهدنة الذي طرحه الحوثيون لوقف القتال مع قوات المملكة في منطقة الحدود اليمنية السعودية. وقال اللواء المالك بأن الوزارة ستعلن عن قرارها الرسمي في وقت لاحق من يوم الثلاثاء (٢٦ يناير).

الإعلان جاء في سياق مبادرة أخرى كان الحوثيون على وشك إطلاقها فيما يخص القتال الدائر مع القوات الحكومية اليمنية، حيث وضعت صنعاء خمسة شروط تعتبرها أساساً للتسوية مع الحوثيين، وهو ما أعلن عنه السيد عبد الملك الحوثي في مبادرة بتاريخ ٣٠ يناير الماضي يوافق فيها الجانب الحوثي على الشروط الخمسة التي وضعتها الحكومة اليمنية لوقف القتال.

## وقف إطلاق النار هش

جاءت المبادرة الحوثية بوقف القتال مع القوات السعودية قبل يوم واحد من انطلاق مؤتمر لندن لمناقشة الملف اليمني، وفهم المراقبون من التوقيت بأنه جاء لحفظ ماء وجه السعودية التي ستكون محرجة للغاية فيما لو تم تداول المؤتمرين موضوع سيطرة الحوثيين على أراض سعودية. أعلنت السعودية عن وقف القتال مع الحوثيين يوم ٢٧ يناير على لسان الأمير خالد بن سلطان وقال

(لقد حققنا نصراً مبيناً على الأعداء)، فيما أكّد سعيد الغامدي القائد العام للواء المظلي الأول (أن المعركة انتهت بحمد الله).

ولكن هل فعلاً وضعت الحرب السعودية على الحوثيين أوزارهـا؟ كل الدلائل تكشف أن السعودية واصلت هجماتها البرية وقصفها الجوي والمدفعي على الشمال اليمني، وأن كثافة الصواريخ التي سقطت على المناطق المدنية تكشف عن أن السعودية تسعى الى تحسين شروط المعركة بعد أن تأكّدت من انسحاب المقاتلين الحوثيين من النقاط العسكرية التي كانت خاضعة تحت سيطرتهم، وهذا ما يفسّر طرح شروط جديدة سعودية ويمنية في ٢٩ يناير الماضي، تتمثل في تسليم أسرى الحرب (أو ما يطلق عليهم الجانب السعودي المفقودين)، وسحب القناصة الحوثيين من الحدود، والتراجع أكثر عن الحدود لإنشاء منطقة عازلة عمقها ١٠ كليومترات داخل اليمن يؤمّنها الجيش اليمني. أما الجانب اليمني فطالب الحوثيين بالتعهد بعدم مواجهة القوات السعودية، وهذا يعتبر شرطاً سادساً الى جانب الشروط الخمسة التي وضعها النظام اليمني لوقف القتال.

بحسب مراقبين، فإن الجانبين السعودي واليمني شعرا بالاطمئنان بعد مؤتمر لندن بأن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لن يرسلوا قوات عسكرية الى اليمن تحت شعار محاربة القاعدة ومكافحة الإرهاب، وكانت الخشية من أن يتم استغلال الطعم الذي قدّمه الرئيس اليمني للولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية بغير الطريقة التي أرادها لهم.

عودة السعودية الى شروطها الأولى جاءت بغير نصر عسكري، وانما باستغلال ظروف سياسية مؤاتية، فيما نظر إليه الحوثيون على أنه نكث بالتعهدات التي أعطوها للوسطاء القبليين الذي أدى الى انسحاب المقاتلين الحوثيين من أكثر من ٤٠ نقطة عسكرية سعودية. إصرار السعودية على شروط غير قابلة للتنفيذ قد يكون ناجماً عن ضغوطات داخلية يتعرّض لها خالد بن سلطان الذي حمل على عاتقه قرار الحرب وثقته المفرطة بقدرته على القضاء على الحوثيين خلال فترة قياسية.

من المعلوم بحسب الوقائع الميدانية والتجربة الطويلة أن الحوثيين لا يثقون بنظام علي عبد الله صالح، وهم حذرون في كل ما يصدر عنه من قرارات، ولعل إضافته شرطاً سادساً يأتي في هذا السياق، رغم أنه تحصيل حاصل، بعد تأكيدات القيادة الحوثية على أن ليس لديها أطماع في الأراضي السعودية وليست في وارد الهجوم عليها، وأنها مارست حق الدفاع عن النفس. ومع ذلك، فقد أبدى الحوثيون مرونة كافية وكفيلة بوقف العدوان وقالوا بأنهم لن يبادروا إلى رد عسكري إلا في حال تعرّضهم لعدوان سواء من الجانب السعودي أو اليمني الرسمي، وأما الأسرى فيمكن الاتفاق عليها من خلال عملية تبادل بين الطرفين.

السعودية تريده انتصاراً واضحاً أو مبيناً كما وصفه خالد بن سلطان، وهذا لم يحصل، ولذلك فهي تصعّد من حملاتها العسكرية الأخيرة وترفع سقف مطالبها لناحية الوصول الى مستوى النصر المبين.

ولكن هل هذا ما سيغيّر في اتجاه الرأي العام الداخلي الذي اعتبر طول أمد الحرب أولاً، ثم إعلان السيد عبد الملك الحوثي المبادرة من طرف واحد بالإنسحاب من الأراضي السعودية، وثالثاً سقوط عدد كبير من الجنود من الجيش السعودي، فشلاً عسكرياً محققاً.

## كيف ينظر السعوديون الى وقف القتال

يقول أحد روّاد موقع (منتدياتنا) الذي يشرف عليه محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ المقرّب من الحكومة:

إعلان الحوثي عن انسحابة له أكثر من دلالة فهو يعني أن الحرب التي شنها خالد بن سلطان وراح ضحيتها ١١٢ جندي من الجيش السعودي ومئات الجرحى والمعاقين لم تحقق أهدافها وهي سحق الجماعة الحوثية المتمركزة على الحدود الجنوبية.. كما أنها تعني أن الحرب انتهت بقرار حوثي وهو الإنسحاب وليس بحسم عسكري سعودي..!

بعد هدوء العاصفة أتمنى مراجعة ما حدث وقراءة الواقع بعيداً عن التشنجات الوطنية والحماس البدائي للارض والقبيلة فقد خسرنا الحرب بكل المقاييس وكانت أول خسارة أننا دخلنا حرب كان يمكن تفاديها بمليون طريقة.. وثانيها أن أداء الجيش كان ضعيفاً جداً رغم صفقات التسلح والتدريب التي استنفذت مليارات الدولارات من خزينة الدولة.. وثالثها أن جماعة الحوثي مازالت تحتفظ بكامل قدرتها البشرية والعسكرية وستكون مصدر إزعاج مستمر للبلاد.. ورابعها أن الإستخبارات السعودية فشلت في جمع معلومات وافية ودقيقة عن مصادر تمويل الحوثيين وأماكن تمركزهم وهياكلهم الادارية والتنظيمية بالرغم من أنهم يحاربون الحكومة اليمينة منذ ست سنوات وكان يفترض أن الإستخبارات السعودية جمعت ما يكفي من المعلومات عن تحركاتهم حتى قبل دخولهم الحدود السعودية وقتل الجندي تركي القحطاني..

وعلّق آخر:

الجنود القتلى راحو ضحية تهور شخص لم تمس له شعرة بينما ترمّل الأطفال من جانبنا والجانب اليمني كذلك في الوقت الذي كان يمكن لملمة الموضوع بشكل سلمي.

الحرب بين العرب والمسلمين فيما بينهم مرفوضة رفضاً باتاً. الخيانة هي دعم تورطنا في الحرب مع جيراننا مهما أخطأوا.

هل سيتم تشكيل لجنة مثل الاسرائيليين للتحقق في الأسباب الحقيقية لشن هذه الحرب الغبية والتي دفع ثمنها هذا الوطن ومئات العوائل البسيطة والتي فقدت إبناً أو أباً أو عماً أو أخاً.

وكتب آخر مؤيّداً هذا المقترح:

نعم، فليفتح تحقيق حول مسببات هذه الحرب وأهدافها ونتائجها.. وأن لا يكون شبيهاً بتحقيق سيول جدة ، الذي لم نسمع عنه شيئاً منذ إعلانه!!

واعتبر آخر أن المنتصر لم تكن الحكومة ولا جيشها:

الكاسب الوحيد في تلك الحرب كان الوهابيين والشعراء المهايطين فقد استغل (الصحويون) الظرف لزيادة ارتباطهم بالحكومة بعد تلك الحركات الإستعراضية على الجبهة من قبل العريفي وغيره وتقديمهم أنفسهم وتيارهم على أنه تيار وطني فدائي لا شك فيه.. والشعراء أيضا زادوا أرصدتهم من الإبل والغنم في الحضائر والصوالين وجيوب اللاندكروزر بقصائدهم المهايطية..

وفسّر آخر قبول الحوثي بالشروط الستة بأنها انتصار:



ابن سلطان: جنرال (خرطي)!

هناك أطراف قامت في الخفاء في إنهاء هذه الحرب الغبية والسبب هو التفرغ للقاعدة! أما بخصوص انسحاب الحوثي من الاراضي السعودية وقبوله بالنقاط الستة مع الحكومة اليمنية فهو.. مؤشر على انتصار الحوثي وليقول لهم أنا سأبقى هنا في صعدة ومجاوراً للسعودية! فالحكومة السعودية واليمنية كانوا متفقين مسبقا على إنهاء الحوثي نهائيا ولكنهم كانوا أضعف بكثير من أن يفعلوا ذلك!.. المسرحية القادمة مع القاعدة ولكن هناك وجوه جديدة أمريكا وبريطانيا وغيرهم أتمنى لكم قضاء وقت ممتع في مشاهدتها.

أحد المراقبين ذكر بأنه لا يستبعد أن يكون بيان الواحد والأربعين من مشايخ السلفية المتشدّدين في السعودية والمقرّبين من الحكومة قد صدر قبل يوم واحد من اعلان موافقة آل سعود على وقف اطلاق النار مع الحوثيين لمشاغلة الرأي العام المحلي والخارجي وصرف الأنظار عن النتائج المخيّبة لآمال القيادة العسكرية السعودية وقطاع من السكّان الذين انتظروا (السحق) و(النصر المبين) على الحوثيين.

### الخوف من الإصلاح

# لماذا لا تقبل السعودية بالعراق الجديد

خالد شبكشي

كانت القاعدة ولازالت، جزئياً على الأقل، أن فشل السياسة الأميركية في العراق وهب الأنظمة الشمولية في الشرق الأوسط إعفاءً من الضغط لجهة التحوّل نحو الديمقراطية، طالما أنهم يموضعون أنفسهم إلى جانب الولايات المتحدة في مواجهة خصوم الأخيرة وخصوصاً إيران وحلفائها، بعدما كانت قبل سنوات تضم سوريا وغيرها. وفي حقيقة الأمر، أن السعودية، إلى جانب مصر، هي من أكبر المستفيدين من تخلي الإدارة الأميركية عن رغبة في إفراغ مستنقع النظام الشمولي منذ أن استبدلتها برغبة مواجهة التهديدات الإيرانية وطموحاتها النووية.

في المقابل، نجح حلفاء واشنطن، وخصوصاً السعودية ومصر والأردن، بتبني مشروع السلام مع الدولة العبرية وتوفير كل شروط نجاحه، في مقابل تخلي الإدارة الأميركية عن فكرة الدمقرطة، أو حتى ممارسة الضغوط فيما يرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان، أو تعريض العائلة المالكة للمسائلة على خلفية هجمات الحادي عشر من سبتمبر أو تمويل الإرهاب.

التنازل المتبادل بين واشنطن والرياض، هو ما يجعل الأخيرة مطمئنة نسبياً الى أن رياح الديمقراطية لن تهب عليها خلال عهد أوباما، بعد أن تلقى دروساً في الحكمة السعودية على يد الملك عبد الله في أول زيارة له للمملكة بعد وصوله البيت الأبيض.

تاريخياً، كانت السعودية ولا تزال شريكاً أميركياً موثوقاً، فهي تقدّم نفطاً رخيصاً مقابل الحماية الأميركية. أما مصر، التي حافظت على صورتها القومية الناصعة في عهد الرئيس عبد الناصر، فقد أصبحت منذ أن زار الرئيس أنور السادات القدس ووقّع معاهدة كامب ديفيد مع اسرائيل العام ١٩٧٨ حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة وأقلعت عن تراثها القومي ودورها القيادي. لا ريب أن هذا الموقف الممالىء للولايات المتحدة شكّل حماية لهما من النقد، واستمر ذلك حتى هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وخلال عشية وضحاها تحوّلت، السعودية، إلى عدو للولايات المتحدة ووصفت بأنها (وكر الشر) في العام ٢٠٠٣، وأنها الدولة المسؤولة عن تنشئة التطرف وحرمان مواطنيها من الديمقراطية وسياسات السوق الحرّة المولّدة للثراء. وبحسب طائفة من الباحثين فإن التسلّطية والسياسة الإقتصادية الرديئة يفضيان الى توليد إحباطات وكبوتات تجد في الإرهاب متنفّساً ومخرجاً لها. ولذلك، فإن الحل المنبوذ هو الديمقراطية.

ولسنوات قليلة، وجدت السعودية، كما مصر وغيرها من الدول الحليفة للولايات المتحدة، نفسها في وضع غير مألوف وغير مريح كونها تصبح جزءً جوهرياً من أحاديث المسؤولين الأميركيين عن الديمقراطية. كان آل سعود يراهنون على قدرتهم على احتواء الضغوطات الأميركية من خلال تقديم مبادرات مغرية سواء فيما يتعلق بالتسوية في الشرق الأوسط، أو أسعار النفط المخفّضة، أو التسهيلات العسكرية والتجارية المميّزة للولايات المتحدة. شيء واحد ربما كان آل سعود يخشونه، أن تتصاعد الضغوطات الداخلية للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية فتحظى بدعم دولي يفضي إلى توهين آل سعود وإخراجهم ووضعهم تحت تأثير ضغوطات مكثّفة تدفعهم لتقديم تنازلات غير محتملة، أي

> **التنازل المتبادل بين واشنطن والرياض، هو ما يجعل الأخيرة مطمئنة نسبياً الى أن رياح الديمقراطية لن تهب عليها خلال عهد أوباما**

وضع السلطة على سكة تؤدي تدريجاً إلى تآكلها وتقويضها.

في السنوات الثلاث الأولى لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، كانت الدمقرطة حلاً لمشكلة التطرف والارهاب في الشرق الأوسط وفي العالم، من وجهة النظر الأميركية، ولذلك طرحت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية من قبل وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس لتهيئة مناخات مؤاتية للتحوّل السياسي، فيما تعهّد الرئيس السابق جورج بوش الإبن بتصحيح خطأ أسلافه بدعم أنظمة شمولية في الشرق الأوسط وأن الديكتاتورية هي المسؤولة عن انتاج التطرف.

لقد تدخّل عامل النفط هذه المرة أيضاً فأجزل في العطاء لجهة فتح الطريق المسدود أمام آل سعود، فكل الظروف كانت تنذر بأن السعودية تقع في المرتبة الثانية بعد العراق من حيث خارطة طريق التغييرات الأميركية. لقد سمع آل سعود شيئاً من ذلك بعد شهور من سقوط النظام العراقي في إبريل ٢٠٠٣، ما تسبب في هلع العائلة المالكة. ولكنهم كما يبدو قد أعّدوا العدة قبل ذلك، أي منذ سقوط حكومة طالبان في نهاية العام ٢٠٠١، وشحن المطلوبين بتهمة الإرهاب لدى الولايات المتحدة الى معتقل غوانتانامو وكان كثيرٌ منهم سعوديين أعضاء في تنظيم القاعدة أو شاركوا في عمليات قتالية خارج الحدود الأفغانية. وقائع متعاقبة ساهمت في تشكيل صورة الدولة السعودية الحقيقية التي أخفت معالمها لعقود عن حلفائها. وجد الأمراء أنفسهم أمام مأزق خطير، وكانوا بحاجة الى مبادرات عاجلة توقف تداعيات الصورة الجديدة عنهم على المستوى الدولي، وفي هذه الأجواء الضاغطة ولدت مبادرة الأمير (الملك) عبد الله للسلام التي طرحت في قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢، ثم جاءت مبادرة الحوار الوطني في يونيو ٢٠٠٣ وسلسلة الحوارات اللاحقة وصولاً الى حوار الأديان..

شعرت السعودية منذ ارتفاع مداخيل النفط في العام ٢٠٠٤ بأنها على وشك الخروج من عنق الزجاجة، وقررت شراء الصمت الغربي عبر صفقات تسليحية فلكية، ومشاريع تجارية ضخمة، ووجدنا بأنه كيف تبدّل الموقف الرسمي من السعودية من (وكر الشر) سنة ٢٠٠٣ الى (دولة معتدلة) سنة ٢٠٠٦. رغم أن الموقف الشعبي في الولايات المتحدة والغرب عموماً عن السعودية لم يتبدّل، فقد ارتبط اسمها بأكبر عملية انتحارية بعد الحرب العالمية الثانية.

أوقفت الإدارة الأميركية ضغوطاتها المباشرة على السعودية، وكذلك باقي حلفائها، فيما تركت المطالبين بالإصلاح السياسي في البلدان الحليفة للولايات المتحدة يواجهون العقوبات بدم بارد. لم تتردد السعودية ـ الدولة المعتدلة بعد اطمئنانها إلى ردود الفعل الأميركية في اللجوء الى كل ما يعزز سيطرتها الكاملة، بل صدرت تصريحات صادمة من قبل وزير الداخلية الأمير نايف بعد زيارة قام بها الى أخيه العليل ولي العهد الأمير سلطان ونفيه الحاجة الى انتخابات أعضاء مجلس الشورى أو

مشاركة المرأة، وكان ذلك مفاجئاً كونه يأتي بعد زيارة لواشنطن، التي يفترض أن تمسّه بعض مبادئها الديمقراطية، لا أن يعود وكأنه قادم من قرية معزولة في القصيم. إنه الشعور بالاطمئنان.. ذلك الذي يدفعه لإطلاق تصريح صادم.

كان الاصلاحيون في هذا البلد على موعد في مارس ٢٠٠٤ مع وزارة الداخلية، التي نفّذ وزيرها تهديداته السابقة بأنه سيأتي بهم جميعاً إن لم يكفّوا عن المطالبة بصورة علنية بالإصلاح السياسي. وفيما يبدو، فإن قرار الاعتقال جاء في ظروف مناسبة، تكون الدولة قد استعادت بعضاً من قدرتها المالية التي تمكّنها من تفعيل لعبة (النفط والحماية)، خصوصاً وقد حقّقت نتائج لافتة على صعيد مواجهة الجماعات المسلّحة في الداخل. المشهد السياسي تبدّل بعد مارس ٢٠٠٤، فقد زج بالإصلاحيين في السجون، وفرض وزير الداخلية على وسائل الإعلام والصحافة المحلية الكف عن الحديث عن الإصلاح، وتم استبدال كلمة (إصلاح) بكلمة (تطوير)، وحتى ولي العهد عبد الله (الملك الحالي) بدا كما لو أنه مارس دوراً مراوغاً في فترة سابقة، ومع نهاية الدور قرر الإنسحاب تاركاً الإصلاحيين أو بحسب اللهجة الشعبية (أصحاب الروْية) يواجهون قمع الأجهزة الأمنية منفردين.

يقال، بأن الولايات المتحدة بدّلت من مقاربة مفهوم الدمقرطة: فقد كانت ترى بأن الضغوط المباشرة وحدها الكفيلة بإرغام الدول الديكتاتورية على تبديل سياساتها وتطويرها أنظمة الحكم فيها، كما فعلت مع اليابان وتركيا وكوريا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك مع جمهوريات الإتحاد السوفياتي في العقود الأخيرة. هذه المقاربة كما يبدو تتطلب عزيمة قوية لتنفيذها، مصحوبة بقوة عسكرية كبيرة لتأمينها وضمان نجاحها واستمرارها، وظروف داخلية وخارجية مساندة لها.

تجربتا أفغانستان والعراق مصمّمتان على أساس أن تكونا نموذجين قابلين للتكرار، رغم أن أفغانستان تتطلب عملاً دوْوبا كيما تخرج من مشكلاتها الاقتصادية والاثنية والثقافية الموغلة في التعقيد. ورغم أن التداخلات الاقليمية في العراق تفوق بأضعاف نظيرتها في أفغانستان، إلا أن ثمة ما يبعث على الإطمئنان، رغم زيادة وتيرة التفجيرات وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا، أن التجربة الديمقراطية قد أرست معالمها الأولى في تاريخ العراق الجديد. صحيح أن القوى الأقليمية التي تتدخل في العراق تحمل أجندات واستهدافات متباينة وأحياناً متناقضة، فهناك من يخشى الديمقراطية في العراق الجديد كونها تحيله نموذجاً قد يتمدّد ويشكل مصدر إلهام لدول أخرى، وهو ما أرادت دول مثل السعودية إثبات خلافه من خلال تحريض الجماعات العنفية على تخريب العملية السياسية، ودفع الأموال الباهظة لجماعات سياسية محددة بهدف تشوية العملية الديمقراطية.

لاشك أن العملية السياسية في العراق لم تتحرك وفق المأمول، وقد تعرّضت لتشويه مقصود وتخريب هائل، وغالباً ما كان للعامل الإقليمي دور جوهري في تحقيق هذا الغرض، ولكن يبقى أن إرادة الشعب العراقي للعيش في مناخ ديمقراطي تجعل منه قادراً على تجاوز امتحانات صعبة في المرحلة المقبلة، وأن تناقضات مصالح المتصارعين الإقليميين والدوليين على العراق قد يكون منجاة له من الوقوع في مستنقع الديكتاتورية تارة أخرى.

العراق الجديد كان يفترض أن يكون نموذجاً للشرق الأوسط الجديد وفي الوقت نفسه مصدر تهديد لإيران. ولكن فيما يبدو، فقد خرجت إيران من الرهان بكونها الرابح الأكبر في حرب الولايات المتحدة. فقد أزيل النظام البعثي الخصم اللدود للنظام في ايران، وأطيح بنظام صدام حسين الذي حاربها ثمان سنوات، وفوق ذلك خلق سقوط النظام العراقي فراغاً هائلاً في الداخل وليس بمقدور الأميركيين أن يملأوه، لأسباب جيوبوليتيكية، وتاريخية، ودينية وثقافية، والذي ما لبث أن تمدّد حتى طال كل مجالات الحياة في العراق الجديد.

## مع اقتراب موعد الانتخابات العراقية تراهن السعودية على اختلال المعادلة السياسية من خلال المال الانتخابي لإعادة عقارب الساعة الى الوراء

صحيح أن الدول المستهدفة بالنموذج الديمقراطي خرّبت الاستقرار الأمني في العراق طيلة السنوات الماضية، ولكن انعكس ذلك إيجاباً بالنسبة للإيرانيين الذين تعرّضوا لضغوطات مكثّفة فيما يخص برنامجهم النووي، فتحوّل العراق الى مصيدة نموذجية للقوات الأميركية في حال قررت واشنطن إعلان الحرب على طهران. تخريب الوضع الأمني أضرّ بالعراق عموماً، ولكنّه حرم السعودية من استقرار أمني في المستقبل، فقد غرست في الذاكرة الجماعية العراقية بذور الشقاق والكراهية والانتقام، بفعل توظيف الأموال والأفراد في مشاريع قتل جماعي داخل العراق.



السعودية: الإخلال بالمعادلات السياسية

في مقالة كتبها ديفيد كينر في ٧ يناير الماضي بعنوان (السعودية والعراق لا يلتقيان) يقول فيه بأن السعودية وعراق ما بعد صدام لم يلتقيا قط ـ السعوديون لم يتقبّلوا حقيقة أن حكومة شيعية هي الآن من تدير الوضع في بغداد. ولذلك، وعبر مراقبة ليلية، أرى بأن صحيفة (الشرق الأوسط) تقول بأن الجانب الديني لهذا الصراع ينتقل الى نطاق مفتوح. وقد بدأ ذلك حين إتّهم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي علماء دين سعوديين بالتكفير. وفي رد فعل، شنّ الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، المفتي الأكبر للسعودية، هجوماً معاكساً وقال بأن علماء السعودية ليسوا تكفيريين، وأن مثل هذا الخطأ لا يجب أن يصدر ضد بلد مسلم، معروف عنه الخير والاعتدال في كل الأمور.

وكان واضحاً، حتى بعد أن حقق العراق بعض الاستقرار خلال السنوات العديدة الماضية، فإن علاقاته بالسعودية بقيت رديئة. وبالرغم من التزام السعودية تجاه أميركا، باعتبارها أهم حليف لها في الشرق الأوسط، إلا أن السعودية لم تعيّن سفيراً لها في بغداد. مع اقتراب موعد الانتخابات تراهن السعودية على إختلال المعادلة السياسية في بغداد وهي تنفق حالياً مبالغ طائلة قيل بأنها أكثر مما أنفقته في الانتخابات اللبنانية، من أجل إعادة بعض عقارب الماضي الى الساعة العراقية الراهنة.

### تتويج العلاقات الإستخبارية بين الرياض وتل أبيب

# تركي الفيصل يصافح الصهيوني أيالون

**محمد الأنصاري**

قالوا عن المصافحة أن الأمير أُحرج، فلم يكن هنالك من بدّ من مصافحة نائب وزير خارجية العدو داني أيالون.

وقال السعوديون: المصافحة لا تعني الاعتراف بإسرائيل، ولا تغيّر من مواقف المملكة الثابتة!

وقال طبّالون سعوديون: ما هو حلال للفلسطينيين مثل أبو مازن وغيره، هو حلال لقادة المملكة.

وقالوا: ان تركي الفيصل لا يمثل إلا نفسه، ولا يمثل موقف المملكة!

واعتبروا ما قام به الفيصل خطوة شجاعة، وأن الإسرائيلي نزل من المنصّة معتذراً، وعدّوا ذلك انتصاراً سعودياً، وعبقرية من أحد أبناء الملك فيصل!

وطالب طبّال سعودي في صحيفة الحياة في مقالة له تركي الفيصل: أن يصافح ويصافح ويصافح!

أما الوهابية العمياء فظلّت صامتة! ترى ماذا كان سيحدث لو أن مندوب إيران، أو لبنان، أو سوريا، حضر مستمعاً في الندوة، مجرد الإستماع!

إذن لقامت الدنيا ولم تقعد، ولأصبح هؤلاء عملاء للصهيونية! واجتماع بين الصادات الثلاث على محاربة المسلمين، كما قال وهابي متطرف: (الصفوية، والصهيونية، والصليبية)!

سكت الوهابيون عن ظهور ملكهم وهو يكرع الخمر، عن دعوته لبيريز وليفني في مؤتمر حوار الأديان.

وسكتوا عن لقاءات بندر بالصهاينة بمن فيهم أولمرت وممثليه أثناء وبعد حرب تموز، وذلك في الأردن وغيرها.

وشنّعوا على حماس أنها لم تطلق صواريخ على اسرائيل، وأنها (حامية) لحدود اسرائيل.

وأصابهم البكم عن لقاءات تركي الفيصل السابقة مع أكاديميين ورجال أعمال صهاينة، حيث ظهر علناً معهم في أوكسفورد وفي واشنطن.

وأصمّوا آذانهم عن مقولات تركي الفيصل للفلسطينيين بأن يلقوا السلاح، وأن يعتمدوا النضال السلمي، وأن ذلك دليل قوّة، وأن السلاح لا يستخدمه إلا الضعيف (ليته قال ذاك لأصدقائه الصهاينة)!

المصافحة التي تمت في ميونخ على هامش مؤتمر يبحث موضوع الأمن في الشرق الأوسط، أخذت مساحة واسعة من الإعلام العربي والأجنبي، وعدّت انتصاراً اسرائيلياً على المستوى الإعلامي والنفسي والسياسي.

الأمير السعودي أجرى مقابلة يدافع فيها عن نفسه، قال فيها أن مصافحته لا تعني اعترافاً، وأن أيالون جاء معتذراً إليه، وهذا لم يحدث بالطبع. مكتب ايالون نفى ذلك، أي نفى أنه اعتذر للأمير السعودي، ونصح بأن يتم الإستماع الى ما جرى نصّاً من خلال ما تمّ تصويره عبر الكاميرات التلفزيونية. وحاول الأمير في العربية أن يقول بأنه كان محرجاً، فإمّا أن يخرج من القاعة أو يصافح!

أولاً، ما كان للأمير أن يكون حاضراً في الندوة أساساً. لقد اعتاد العرب ان يخرجوا من المؤتمرات التي يحضرها الصهاينة. بالطبع هناك استثناء من بعض الدول، لكن السعوديين انضمّوا الى البلدان التي تبقى وتستمع، فيما لا يحضر مثلاً السوري او اللبناني أو الإيراني وغيرهم. وفي هذه المرّة كان المندوب التركي رافضاً للحضور والإستماع الى الصهيوني أيالون.

وثانياً، إن الأمير لا يمثل نفسه في المؤتمر، بل يمثل حكومته. والحكومة السعودية من جانبها لم تقل بأن الفيصل لا يمثلها ولم تصدر بياناً تتبرّأ فيه من عمله، وهي لم تفعل ذات الأمر في تجاوزات سابقة قام بها هو وغيره مثل الأمير بندر والأمير مقرن رئيس الاستخبارات، ما يدل على أن ما قام به الفيصل يمثل سياسة رسمية. زد على ذلك، فإن من المنتظر أن يصبح تركي وزيراً للخارجية مكان أخيه سعود. فكيف سيكون الحال حينها؟ نذكر ان تركي الفيصل كان رئيساً للإستخبارات السعودية، ثم سفيراً في لندن، ثم سفيراً في واشنطن.

وثالثاً، كان بإمكان الأمير أن لا يحضر، وكان بإمكانه أن لا يردّ بعد أن حضر، وكان بإمكانه أن يجيب الإسرائيلي بأنه لن يصافحه الآن، وأنه سيؤجل المصافحة الى ما بعد تحقيق السلام.. كان بإمكانه أن يقول أشياء كثيرة أو يراوغ خاصة وأنه كما يزعم دبلوماسي محنّك! لكن تركي الفيصل بمصافحته التي لم يكن مضطراً اليها ـ وإن زعم ذلك ـ كان مستخفاً بمشاعر الجمهور العربي والمسلم، بل أنه كان مستخفاً بردود الفعل إن جاءت على تلك المصافحة، وهي مصافحة ليست الأولى على أية حال.

ورابعاً، إن مصافحة الفيصل تأتي في ظروف التهديد الاسرائيلي المستمر والعلني لسوريا ولبنان وغزة. وفي وقت تواصل فيه السعودية ومصر حصار الأخيرة وتجويع أهلها دون أن يرفّ لها طرف، أو تشعر بخجل. فلأهل غزّة الصفعات والتجويع، ولاسرائيل الكلام الدبلوماسي والمصافحة والتنسيق في المواقف تجاه إيران.

وخامساً، إن القضية الفلسطينية لم تعد أولوية في السياسة السعودية. ذكرنا ذلك مراراً في (الحجاز). الأولوية لمواجهة إيران. هذه هي السياسة الغربية والإسرائيلية عامّة. الأنظار والمعركة الناعمة تتجه



الفيصل وأيالون: يا مرحبا!

الى هناك. وعليه يجب أن يخفّض حجم الإهتمام بالموضوع الفلسطيني، وأن تتجه بوصلة العداء من اسرائيل الى إيران، وقد كانت السعودية بإعلامها وسياساتها سبّاقة في الترويج لمقولة أن الخطر الإيراني على العرب أكبر من خطر اسرائيل. ولاتزال السعودية عمياء عن كل شيء إلا عن المواجهة مع ايران، وحلمها بأن يتم القضاء عليها عسكرياً. تمنيات تقرؤها في كل الإعلام السعودي. هذا الموقف من ايران يلتقي مع الموقف الإسرائيلي، ومن هنا كان التنسيق بين الطرفين مبكراً وقبل سنوات طويلة، ولكن من تحت الطاولة. الآن ظهر بعض التنسيق فوق الطاولة والى العلن، والإتجاه اسرائيلياً وسعودياً الى التحريض على القيام بعمل مباشر ضد طهران، لفقء الدمّلة كما سمّاها كاتب سعودي في (الشرق الأوسط). ليس هناك من جديد في العلاقات الاسرائيلية السعودية. الجديد هو (العلنية). أو بعضها.

اليمن.. مفاوضات لا إستسلام!

# السعوديون يغدرون بالحوثيين

عمر المالكي

بعد أن انسحب الحوثيون من ٤٨ مرتفعاً سعودياً، واصل السعوديون القصف والقتل للمدنيين اليمنيين. الجيش اليمني لم يقم بحجم ما قام به الجيش السعودي من قصف بالطائرات والمدفعية، والسبب أن ذلك قد ينذر بتفكك الجيش اليمني. فهناك حدود للجيش اليمني حين يقصف شعبه، أما أن يقصفه السعوديون فمباح، ولاتزال ترد صور بالفيديو تؤكد في كل يوم تقريباً سقوط العديد من القتلى المدنيين بقذائف وقنابل الجيش السعودي.

الجيش السعودي لن يوقف القتال، وهناك مؤشرات تفيد بأنه يقوم بحالة تصعيد في القصف، من أجل الضغط على الحوثيين لكي يستسلموا، وليس يفاوضوا الحكومة اليمنية التي أنابتها السعودية أن تتحدث باسمها رافضة المفاوضات المباشرة مع الحوثيين بشأن أسراها وحدودها.

انسحاب الحوثيين من الأراضي السعودية، يفترض أن لا يترك لها مبرراً لمواصلة الحرب، مع أنها هي من بدأها. ولطالما أعلنت السعودية بأنها حررت أراضيها، وحين انسحب الحوثيون زعمت أن جيشها هو من أخرجهم صاغرين، ما جعل الطفل العسكري خالد بن سلطان يعلن عن (نصر مبين) حققته القوات السعودية.

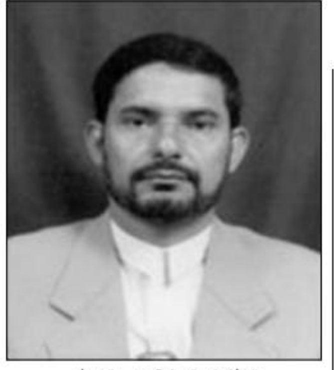
السعودية التي أرسلت وسطاء يمنيين من مشايخ المنطقة موالين لها وذلك لمفاوضة الحوثيين قبيل انسحابهم من المرتفعات السعودية، وعدت بإيقاف الحرب حالما يتم الإنسحاب. وكانت طيلة شهر يناير الماضي تحاول جاهدة استعادة ولو مرتفع واحد، ولكنها فشلت. ولكن حين اعلن الحوثيون نيتهم في الإنسحاب، قدّمت السعودية رداً موارباً. قالت في البداية أنها (ستدرس العرض الحوثي). ولا يمكن ان تكون هناك (دراسة) لولا أن الحوثي مسيطر وصامد في مرتفعات سعودية. إن كلمة (دراسة) تعني نسفاً لمقولة سعودية ظهرت بعد الإنسحاب الحوثي، بأن الجيش السعودي قد استعاد المرتفعات بالقوة. وقالت السعودية في الرد على المبادرة الحوثية ـ بعد أن انسحب الحوثيون ـ أنها تضع شرطين أساسيين: تسليم الأسرى السعوديين، وأن تتولى الحكومة اليمنية أمن الحدود. معنى هذا، أن الحكومة السعودية سيطرت على المواقع مجاناً، وخدعت الحوثيين حين لم تلتزم بالتفاهمات الشفهية التي سعت اليها عبر وسطائها. لا أحد يسلّم الأسرى أو يبتعد عن الحدود اليمنية ـ حيث معاقل ومساكن الحوثيين ـ بدون مقابل وبدون اتفاق أوسع بين الحكومة اليمنية والحوثيين. وتجدر الإشارة ان السعوديين شرعوا في قصف الحوثيين والمدنيين اليمنيين من مواقع انسحب عنها الحوثيون مثلما هو الحال بالنسبة لموقع (الجابري) السعودي.

اعتبرت السعودية واليمن انسحاب الحوثيين من المرتفعات السعودية، وقبولهم بالنقاط الست التي وضعتها الحكومة لإيقاف إطلاق النار، دلالة على تضعضع الحوثيين وضعفهم وبالتالي راودهم شعور بإمكانية إنهائهم. لكن المعارك التالية التي أعقبت ذينك الإنسحاب والقبول بشروط الحكومة، لا تشجع هذا الإعتقاد. فرغم أن الهجمات السعودية بالمدفعية والطيران، وكذلك هجمات الجيش اليمني قد تكثّفت داخل مدينة صعدة وفي حرف سفيان وغيرها، إلا أنها لم تسفر عن أية نتيجة عسكرية إيجابية للطرفين. على العكس، فقد خسرت الحكومة اليمنية بعض المواقع العسكرية، كما خسرت عشرات من جنودها القتلى. بحيث يمكن القول أن الوضع العسكري على الأرض لم يتغير لصالح الحكومتين السعودية واليمنية، حتى يمكن البناء عليه مسألة إنهاء الحوثيين من ميدان القتال فضلاً عن ميدان السياسة.

واضح أن ما تريده الحكومتان هو استسلام غير مشروط من قبل الحوثيين. وليس مفاوضات كما كان الحال في جولات الحرب الخمس الماضية. لكن هذا الإستسلام لا يمكن أن يحدث حسب موازين القوى العسكرية. ولقد قدّمت الحكومة تصوّرها لآلية إيقاف الحرب، رفضها الحوثيون، فزادت من تحركها العسكري ليس فقط لفرض شروطها التي قبل بها الحوثيون، بل لإنهائهم.

الحكومة اليمنية أرادت استسلاماً غير مشروط، وليس مفاوضات. وأرادت فرض الإستسلام بعيداً عن الإعلام، وبعيداً عن الوساطات، بل أنها وفي الوقت الذي أعلنت قبولها من حيث المبدأ بإيقاف الحرب، حكمت على يحي الحوثي ـ أخ عبدالملك الحوثي والمقيم في ألمانيا ـ وهو عضو برلمان، بخمس عشرة سنة سجن. ويحي هو الذي فاوض الحكومة في الجولات الخمس السابقة. وقد أرادت الحكومة ابعاده عن ساحة المفاوضات، كما إبعاد الوسطاء من الدول. ما قامت به الحكومة عنى لدى الحوثيين أن الحكومة غير جادة في وقف اطلاق النار، وان نيّتها تتجه الى مواصلة الحرب على الحوثيين عبر الإغتيالات وغيرها بعد أن يوقف اطلاق النار، ولن يسمح لهم حتى بتشكيل حزب سياسي كبقية الأحزاب.

الحكومة اليمنية لا تريد أن تدفع أي ثمن من أجل السلام، حتى مع قبول شروطها من قبل الحوثيين. هي لا تريد أن تطلق سراح معتقلي الحوثيين، ولا عودة المهجرين، ولا أن تلزم نفسها ببرنامج إعمار. تريد أن تقول للعالم بأنها انتصرت وأنهت الحوثيين. لكن هل تستطيع فعل ذلك، بحيث ما عجزت عنه في الحرب يمكن أن تحققه في لعبة مفاوضات واضح أنها تريد أن تجعل منها مصيدة للحوثيين؟ وهل هؤلاء بتلك السذاجة، وهم قد خبروا النظام في حروب ومفاوضات سابقة؟



المفاوض السابق يحي الحوثي

إن كان قصف المدنيين (عبر الطيران والمدفعية السعودية) يشكل الخاصرة الضعيفة لدى الحوثيين؛ فإن الحكومة اليمنية وجيشها في ورطة حقيقية في ساحة المعركة. جيشان قوامهما مليون جندي لم يستطيعا مواجهة الحوثيين. صنعاء والسعودية تتعرضان لضغوط دولية وإقليمية لإيقاف الحرب التي صار من المستحيل حسمها عسكرياً. ووفق هذه النتيجة، فإن البديل هو المفاوضات. والمفاوضات لا تعني استسلاماً، كما لا تعني أن الحكومة ستأخذ ما تريده بدون ثمن ودون أن تنظر للمطالب الحوثية. إنها إن اعتقدت ذلك، فإن الحرب لن تتوقف، بل وسيزداد سعارها، وسينفذ الحوثي تهديداته باستعادة المرتفعات السعودية للضغط على السعوديين من أجل إيقاف الحرب على شعبهم.

ربما نحن نتجه الى ذلك. المعارك الدائرة ستكون أكثر ضراوة من جهة؛ وما لم تتراجع صنعاء والرياض وتنسيا مسألة (الإستسلام) فإنهما تجازفان بحرب مستمرة، وبضغط غربي ـ يريد مواجهة القاعدة ـ قد يؤدي الى حد الإطاحة بعلي عبدالله صالح نفسه.

### قراءة في رسالته الى الملك عبدالله

# لماذا تسرّب السعودية رسالة مشعل الى القاهرة؟

**محمد فلالي**

لقاء وزيرالخارجية سعود الفيصل ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في الرياض في يناير الماضي كان يمكن أن ينظر إليه على أنه بداية صفحة جديدة في العلاقة بين السعودية وحركة حماس بعد قطيعة دامت سنوات، خصوصاً بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨. أخذت الرياض على حركة حماس بأنها تقف في معسكر الممانعة، وترفض السير في خط الاعتدال العربي، ما فرض عليها تحمّل تبعات الحصار على قطاع غزة والقطيعة السياسية الشاملة مع قيادات حماس. ورفضت السعودية مجرد الاستماع لوجهة نظر حماس في الخلاف مع حركة فتح ومع قيادة محمود عباس على وجه الخصوص.

دفعت حماس وغزة ضريبة باهظة إزاء مواقفها، منذ العدوان الاسرائيلي الغاشم على القطاع، وحرمان أهله من الحصول على مساعدات لمواجهة آثار العدوان، وإعادة إعمار البيوت والمباني الحكومية المدمّرة فيما تواصلت سياسة الحصار الظالم على أهل غزة منذ أن قررت الحكومة المصرية المضي في بناء الجدار الفولاذي الذي دفع الحكومة الاسرائيلية للتشفي من الشعب الفلسطيني على أساس أن من يضطلع بدور الحصار على القطاع ليست اسرائيل بل مصر، الراعي الافتراضي للقضية الفلسطينية والمصالحة الوطنية بين حماس وفتح.

تحرّكت أقطاب مبادرة التسوية مع الدولة العبرية وتحرّك ملف المصالحة الفلسطينية، ومع اقتراب موعد القمة العربية في ليبيا كان لابد أن تفتتح الأبواب مجدداً لمواجهة استحقاقات التسوية، فقبلت الرياض أن تستقبل خالد مشعل لا لكي تستمع لوجهة نظر حماس بل لكي تحصل منه على موقف واضح بخصوص موقفها من المبادرة العربية ومدى استعدادها للإنضمام الى موكب المهرولين نحو التسوية. كل ما قيل عن سؤال سعود الفيصل لخالد مشعل عن علاقة حماس بإيران هو تفصيل صغير، ولكنه يحمل دلالة واضحة بأن كل ما تطلبه السعودية هو الاستفراد بحماس كيما تقبل بالمبادرة العربية طوعاً أو كرهاً. وقد سمع مشعل من الفيصل كلاماً ينطوي على تهديد أكثر منه تطمين أو على الأقل رغبة في الاستماع لوجهة نظر الحركة في الخلاف مع الرئيس محمود عباس، ولذلك جرى تحضير كل أوراق الضغط خلال لقاء الفيصل ـ مشعل، حيث كان الرئيس المصري حسني مبارك يضغط باتجاه تسريع وتيرة إقامة الجدار، وتجاهل كل الأصوات المطالبة بوقف البناء، فيما كان الفيصل يكرر على مسامع مشعل والوفد المرافق له بأن إعادة إعمار غزة لن تتم مالم تقبل حماس بالتوقيع على وثيقة المصالحة الفلسطينية بالشروط المحدّدة فيها.

مشعل جاء الى الرياض بنية توضيح موقف حماس من قضية المصالحة إضافة الى شرح رؤية الحركة من كل الموضوعات الخلافية بما في ذلك علاقة حماس بإيران، ولكن ما خرج به الفيصل من لقائه، وربما هو ما أراد تكريس اللقاء له هو استعداد حماس لفك الإرتباط بإيران، والإلتحام بمعسكر المعتدلين، وهذا يعني تفكيكاً شاملاً للبنية الأيديولوجية والتنظيمية والعسكرية لحركة حماس. تصريح سعود الفيصل من شرم الشيخ كان بالغ الدلالة حين طالب مشعل بكلام واضح عن عروبة حركة حماس، وزعم بأنه سمع كلاماً من مشعل بهذا الخصوص.

> **جرى تحضير كل أوراق الضغط خلال لقاء الفيصل ـ مشعل، فمصر تبني الجدار والسعودية تهدد بمواصلة الحصار وحرمان القطاع من إعادة الاعمار**

رغم أن الموقف السعودي إقتصر على ما صدر عن سعود الفيصل من تصريحات صحافية، في ظل صمت الملك عبد الله أو حتى مجلس الوزراء السعودي حيال ما جرى على وجه الدقة من مناقشات ماعدا الجمل المعلّبة التي اعتادت البيانات الرسمية عليها من قبيل (مناقشة العلاقات الثنائية ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على ثوابت الأمة وقضاياها المصيرية)، فإن التطوّرات اللاحقة كشفت عن أن السعودية لم تحصل على ما كانت تأمله من قيادة حماس.

وفيما يبدو، فإن مشعل شكى للرياض بعض آلام حماس بفعل الضغوطات المكثّفة التي تتعرض لها من جانب القيادة المصرية وخصوصاً رئيس جهاز الاستخبارات عمر سليمان لجهة القبول بالتوقيع على وثيقة المصالحة التي تعرّضت للتبدّل مراراً بإضافة شروط جديدة ملزمة لحماس. في المقابل، لم يسع الرياض تجاوز الدور المصري في المصالحة الفلسطينية، فأرادت توفير كل التطمينات للقيادة المصرية بأن السعودية لا تفكّر في فتح بابٍ خلفي في البيت الفلسطيني كيما تدخل منه بما يخل بدور مصر، ولذلك سعت إلى وضع القيادة المصرية في صورة كل الموضوعات التي تم التداول بشأنها مع مشعل في الرياض.

كان يمكن أن تبقى تفاصيل اللقاء بين الفيصل ومشعل مكتومة على الأقل أمام الإعلام، ولكن جاء نشر رسالة خالد مشعل الى الملك عبد الله بهدف خلط الأوراق، وقلب الطاولة على حركة حماس لصالح حكومة محمود عباس والقيادة المصرية. لم تلتزم الرياض بالأعراف الدبلوماسية مع الرسائل السرية ما أثار سؤالاً عن جهة التسريب، فمن قائل أن الرياض بعثت نسخة من الرسالة الى القاهرة فقامت الأخيرة بتسليمها الى جريدة (الأهرام المسائي) المقرّبة من الحكومة التي قامت بنشرها بصورة كاملة، للإيقاع بين حماس والرياض، ومن قائل أن النشر تمّ بالإتفاق بين الرياض والقاهرة، للتعبير عن التنسيق التام بين البلدين، ومن قائل أن نشر الرسالة كان بقرار من الرياض في رد فعل على إصرار حماس على مواقفها، وإحراجها أمام حلفائها وأصدقائها وتشويه صورتها، خصوصاً فيما يتعلق بالنقطة التي تحدّثت عن محاولات متكررة قام بها مشعل لجهة اللقاء مع الملك عبد الله، وهذا من شأنه إيصال رسالة الى مصر بأن الزيارة لم تأت بناء على طلب من الرياض بل من إلحاح متواصل من حركة حماس. وهناك من قال بأن النشر تمّ بناء على اتفاق بين مشعل والفيصل على أساس أن الرسالة في نظر الطرفين متوازنة لتوضيح وجهة نظر حماس من الموضوعات الخلافية، وأيضاً تكشف بإقرار من حماس أن اللقاء تم بناء على طلب من الأخيرة وليس وفق رغبة سعودية.

أيا تكن دوافع النشر، فإن المحصلة تبقى واحدة وهي أن اللقاء الذي جمع سعود الفيصل وخالد مشعل لم يحقق نتائجه، ولذلك عبّر الأخير بطرق مختلفة عن تمسّك الحركة بخيار المقاومة ورفض الاعتراف

بالدولة العبرية.

## قراءة في الرسالة

نشرت صحيفة الأهرام في ٢٧ يناير الماضي نص رسالة خالد مشعل الى الملك عبد الله، وقد أكد موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي في حركة حماس وجودها ويأسف لنشرها. تتكوّن الرسالة من أربع صفحات بعثت بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٠، وتم تسليط الضوء فيها على ما اعتبرته جريدة (الأهرام المسائي) بمثابة (مناشدة) تقدّم بها مشعل للملك عبد الله كي يستقبله، وتأتي عقب لقاء مشعل مع الأمير سعود الفيصل.

توضّح الرسالة بأن خالد مشعل كتب مرات عديدة الى الملك عبد الله للقبول باستقباله (طرقت بابكم مرات عديدة، وما زلت أطرق الباب حتى يفتح). ويوضح مشعل أسباب إصراره على ذلك منها قوله (لأني صاحب حق، فأنا حريص على المصارحة والمكاشفة من قبل جلالتكم، والاستماع لأي عتب كريم منكم، فأنا رجل لا أخاف من الحقيقة، بل أبحث عنها وأنحاز إليها مهما كانت مؤلمة، ولدي الشجاعة لكي أقر بالخطأ حين يثبت ـ على سبيل الافتراض ـ أنني أو أحدا من إخواني وقع فيه).

وخلص بعد عرض الأسباب الى طلب تحديد موعد قريب للقاء به، لـ (أهميته وضرورته بالنسبة للشأن الفلسطيني بشكل خاص والعربي بشكل عام). وحدّد مشعل موضوعين رئيسيين للتباحث مع الملك عبد الله: إتفاق مكّة الذي رعاه الملك ثم مالبث أن فشل وفرضت حماس سيطرتها الكاملة على قطاع غزة، وثانياً: العلاقة مع إيران.

فيما يخصّ اتفاق مكة، ذكر مشعل الملك برعايته للإتفاق، وحرص حماس على تطبيقه على الأرض نصاً وروحاً. ونفى مشعل أن تكون حماس وراء فشل الإتفاق، وأشار إلى بعض الفصائل في حركة فتح بأنها هي (التي انقلبت على الاتفاق وتآمرت عليه، لأن الاتفاق لم يناسب بعضها ولم يعجبها، أو لأن بعضها الآخر لم يستشر في أصل الاتفاق ومبادرتكم الشجاعة لرعايته والدعوة إليه، أو لأن البعض الآخر اعتبر الاتفاق مجرد محطة مؤقتة لالتقاط الأنفاس، فبدأ منذ اللحظة الأولى يخطط ويحضر للانقلاب عليه).

وجاء عقب ذلك موضوع العلاقة مع إيران الذي يدرك مشعل حجم القلق لدى الملك والعائلة المالكة من هذا الموضوع، حيث تحدّث مطوّلاً على الهوية العربية لحركة حماس والقضية الفلسطينية، ولكنه في الوقت نفسه شكى من صدود الأقربين، وأوضح بقوله (وقد طرقنا باب الجميع، فمن استجاب لنا قلنا له شكراً، وهذا هو الذي يحكم علاقتنا مع كل البلاد العربية والإسلامية، بما فيها إيران، بل مع أي بلد آخر في العالم شرقاً أو غرباً). وقال بأن الدعم الذي تحصل عليه حماس هو غير مشروط (ولا يمكن أن نقبل ثمنا لأي دعم من أي دولة أو طرف كان)، باعتبارها سياسة ثابتة لدى حركة حماس منذ انطلاقتها. ونفى في الوقت نفسه أن (أن تكون علاقتنا مع أي طرف في العالم، إيران أو غير إيران، على حساب أمتنا العربية وأمنها ومصالحها، ولا على حساب عقيدتنا، عقيدة أهل السنة والجماعة، التي نشأنا عليها، ونضحي في سبيلها، ونلقى الله عليها بإذنه سبحانه وتعالى). وأكّد في المقابل، فيما يشبه رمي الكرة في ملعب السعودية (نرغب ونأمل أن يكون الدعم العربي لنا هو الأساس وله الأولوية).

مشعل في الرياض

تسبّب نشر الرسالة في الصحيفة المصرية في إحداث بلبلة ولغط كبيرين، كونها أولاً خرقت الأعراف الدبلوماسية، وثانياً أنها تطلبت توضيحاً من قبل حركة حماس بخصوص الموضوعين اللذين أثارهما مشعل في الرسالة بما قد يثير حساسية لدى الأطراف المعنية. فبعد تأكيد نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الدكتور موسى أبو مرزوق صحة الرسالة، قال بأن الحركة أرادت شرح وجهة نظرها في عملية المصالحة وتوضيح موقفها من اتفاقية مكة المكرمة، لأن هناك شبه قطيعة بين حماس والسعودية منذ الاتفاق، وظلت الأخيرة تستمع لرواية فتح أو بالأحرى السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، فكان طلب اللقاء لإزالة اللبس حول هذا الموضوع. لم يتطرق أبو مرزوق لموضوع العلاقة مع إيران، وربما فضّل أن يترك الأمر لخالد مشعل كيما يخفف وطأته على الجانب الإيراني.

على أية حال، فإن ما فهمه قادة حماس من عملية التسريب كان واضحاً وبحسب أبو مرزوق (لا شك أن تسريب الخطاب إلى الإعلام له مغزى، وهو قطع الطريق على المصالحة بين حماس والمملكة العربية السعودية، ذلك أنه في العرف السياسي لا يوجد ما يدعو إلى نشر رسالة خاصة بين طرفين في الإعلام إلا بالتوافق بين الطرفين على أنها رسالة عامة ولا مانع من نشرها، ولذلك نحن نستغرب نشر هذه الرسالة في وسائل الإعلام المصرية).

**السعودية لم تشأ أن تلعب دوراً موازياً أو متعارضاً مع الدور المصري، ما فرض عليها (شفافية) مع نظام مبارك، فسرّبت إليه رسالة مشعل**

ما يلفت في القراءات الصحافية، وخصوصاً المصرية، لرسالة مشعل أنها انطوت على نزعت تهكمية لا تخلو من دلالة، حيث تم النظر الى مطالبة مشعل بلقاء الملك عبد الله بأنه (خطاب استجداء) بحسب صحيفة (الأهرام المسائي)، تأسيساً على الرسائل المتكررة التي بعث بها مشعل الى الملك والتي يناشد فيها الملك عبد الله على اللقاء معه والاستماع الى وجهة نظر حركة حماس. في المقابل، هناك من اعتبر تأكيد مشعل على سنيّة حماس في سياق الحديث عن العلاقة مع إيران بأنه يعكس (لغة طائفية).

على أية حال، فإن مابدا واضحاً، أن السعودية لم تشأ أن تلعب دوراً موازياً أو متعارضاً مع الدور المصري، حيث ينظر الرئيس مبارك الى التوتّر الحاصل مع حركة حماس باعتباره جزء من ملف الأمن القومي، ما فرض على الرياض (شفافية) واضحة مع الجانب المصري، وتأكيد دوره في ترتيبات الوضع الفلسطيني، وكأنما جاء تسريب الرسالة لتأكيد أن الرياض تسلّم وبصورة كاملة للقاهرة ملف القضية الفلسطينية.

ما كان مستغرباً هو الهجوم الواسع الذي شنّته صحيفة (الأهرام المسائي) على حركة حماس في مقدمة الرسالة التي تنفرد بنشرها، فما جاء في الرسالة متطابق مع رؤية حماس، ولكن استعمالها كوثيقة لإدانتها والتحامل عليها، هو ما جعل مراقبين يتوقفوا عند مغازي الهجوم، في وقت تتواصل فيه أعمال تشييد الجدار الفولاذي حول غزة لخنقها، فيما انكفأت الرياض عن التعليق على نبأ النشر، وكأنها تقول في أحسن الفرضيات لم أسعَ إليها ولم تسؤني.

# مذكّرة شجاعة، وملكٌ (خيخة)!

فريد أيهم

تقدمت جمعية الحقوق المدنية والسياسية، وهي جمعية غير مرخّصة، بمذكرة جديدة للملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تطالبه بتشكيل لجنة تقصي حقائق حول انتهاكات وزارة الداخلية السعودية، باعتبارها انتهاكات منهجية وصلت الى مستوى يمكن تصنيفها بأنها تدخل في خانة (الجرائم ضد الإنسانية). وقالت الجمعية في مقدمة المذكرة بأن تلك الإنتهاكات تحرف الشريعة وتوّصل للظلم والإستبداد والتعذيب والتخلف وقمع التعددية. والأهم من هذا اعتبرت المذكرة انتهاكات وزارة الداخلية التي يشرف عليها الأمير نايف وابنه محمد (من أهم أسباب الإرهاب العالمي والمحلي) بما فيها أحداث ٩/١١.

تستوقف الباحث في المذكرة المطولة والتي زادت صفحاتها عن الخمسين، والتي تم ارسالها ونشرها علناً في يناير الماضي، مجموعة من القضايا، من بينها مسألة التعويل على الملك في التغيير، ومدى إمكانية إصلاح النظام السياسي السعودي من داخله. فالمذكرة الجديدة تفترض، كما هي المذكرات السابقة، أن هناك جناحان في السلطة، وبالتحديد بين العائلة المالكة، أحدهما يقول بالإصلاح، وهو جناح الملك، والآخر متشدد وعدو الإصلاح ويمثله، الجناح السديري من الأشقاء الثلاثة: سلطان - وزير الدفاع، ونايف - وزير الداخلية، وسلمان - أمير الرياض.

وتفترض المذكرة الجديدة، كما سابقاتها، أن هناك أملٌ بأن يُصلح النظام السعودي نفسه، وأن العائلة المالكة التي تدير النظام بالكامل، يمكن أن توفّر على نفسها وعلى الجمهور السعودي الجهد والعذاب والألم، وتبدأ بإصلاح معتدل على طريقة: لا يجوع فيه الذئب، ولا تفنى الغنَم.

وتفترض المذكرة - ضمناً - أن خيارات الجمهور السعودي، وفي مقدمتهم الإصلاحيين أنفسهم، في طرق الموضوع الإصلاحي، محدودة وتكاد تكون معدومة، ولم يتبق منها سوى كلمة شجاعة يقولونها على رؤوس الأشهاد، ويتحمّلون دفع تكاليفها، سجناً وحرماناً من السفر وطرداً من الوظيفة، كما هو حال محرري العريضة، وفي مقدمهم الدكتور عبدالله الحامد.

كل هذا يفسر ابتداءً، لماذا يعلن القائمون على العريضة الإصطفاف المصطنع مع الملك عبدالله، وكيل المديح له، وتحفيزه والأمراء الآخرين الذين يؤمنون بالإصلاح - إن وجدوا! - لتدارك انهيار الدولة، وحسب رسالة المذكرة: (إننا ندعو الأمراء الراغبين في الإصلاح، إلى أن يتعاضدوا ويكونوا يداً واحدة، من أجل الشروع بالإصلاح السياسي، وبذل الجهود في سبيل إقناع إخوانهم المتحفظين والمحافظين، فالإصلاح يحتاج إلى مبادرات، وقدرة على الحركة والسعي، والرأي المجرد لا يغني ولا يشفي إلا إذا تجسد بأفعال). وبقدر ما في العريضة من توصيفات قاسية للأمراء ولمشايخ السلطة ووعاظ السلاطين، وبقدر ما حوت من شحنات شجاعة من التحدي والمسؤولية، فإنها كانت رقيقة ناعمة في خطابها للملك عبدالله.

هل الملك إصلاحي؟ كلا.. ولكن أصحاب العريضة يريدون خلق مساحة حريّة لهم للتحرّك، عبر التمييز بين طرفين في العائلة المالكة: معتدل ومتشدد تجاه الإصلاح.. وقد لا يكون هذا التمييز موجوداً على أرض الواقع. وهناك محاولة في العريضة لتقريب رؤية الملك أو شعاراته الى ما ينادون به، كما أن هناك محاولات إدانة للملك ولكن بصورة مؤدبة، تقول: لقد تحدثتم أكثر من غيركم عن الإصلاح ومكافحة الفقر والظلم، ولكن المواطنين لم يجدوا شيئاً على أرض الواقع. وزيادة على ذلك هناك محاولة لمحاصرة تيار التطرف في العائلة المالكة الذي يقوده الأمير نايف وتحريض المواطنين عليه، كما تحريض الملك نفسه وبعض الأمراء، خاصة وأنه من المعروف أن الملك عبدالله لا يطيق الأمير نايف.

المديح للملك يبدأ من أول الرسالة: (نشكر لكم سعيكم إلى الإصلاح، و ما تبذلونه في رفعة هذا الوطن وتنميته، ولاسيما حرصكم على حفظ المال العام. ونشكركم على مناداتكم بالحوار


عبدالله الحامد.. العرائض انتهى زمنها

والمشاركة الشعبية، وهو اتجاه يدل على وعي بمفهوم الدولة العادلة، التي ليست الحكومة فيها أدرى من الناس بمصالحهم. ونشكركم على حسن استقبالكم (رؤية) المثقفين للحاضر والمستقبل.. ونشكر لكم شفافيتكم وصراحتكم وسعيكم إلى تعزيز استقلال القضاء، وشعوركم بحاجة البلاد إلى مزيد من حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتجمع المسئولة).

وأطنبت الرسالة التي شكلت ديباجة للمذكرة في المديح الكثير الذي لا يستحقه الملك بالفعل. تقول: إن القلوب تتطلع اليه، وانه نموذج للشفافية والشجاعة وبعد النظر، وأنه مخلص ويقرن القول بالعمل.. لتصل الى الكتابة بصراحة متناهية في الإجابة على سؤال: لماذا نخاطبك علانية؟ وأجابت: لأنك تحمل مفتاح الحل؛ ولأن الرسائل السابقة (الخاصة والسرية) ربما لم تصل الى الملك، ثم (أنت في الأسرة ذو تاريخ إصلاحي... الناس يثقون بوطنيتك، فأنت من الطراز الأول في العائلة الحاكمة.. ومن خلال تصريحاتك أدرك الناس أنك لا تنافق... وأنت طموح، مستقل التفكير، ومستقلو التفكير، يطمحون إلى القيام بأدوار جديدة، لا يكونون فيها، عالة على تراث

أب أو أخ... أنت أقرب الناس لتفهم جدوى مثل هذا الخطاب، وأهمية توقيته، وأهمية الجهر به رغم ثمنه الباهظ).

وقالت رسالة المذكرة، بأن دعاة الإصلاح (لا يجدون أذنا صاغية غيرك، فالآخرون الذين نتحدث عنهم، لا يريدون أن يسمعوا من أحد، ويعتبرون أنفسهم أوصياء على الشعب، ويظنون أن العصا والسيف والسجون والتعذيب، هي علاج كل من يطالب بحقوق الأمة، ومن يرفض انتهاك كرامته).

هذا المديح الكثير، لا يغيّر من حقيقة أن الملك عبدالله لم يكن إصلاحياً يوماً، ولا هو قادر بعد أن بلغ من الكبر عتيّاً أن يكون كذلك، وما الكلام القديم عن الإصلاح قبل أن يصبح ملكاً، إلا للإستهلاك المحلي.. قاله هو وغيره من الأمراء، ولكن لم ينفذ منه شيء. نعم الملك أفضل من الجناح السديري ورجاله، ولكنه أضعف في المبادرة والإدارة، وحاشيته أضعف أيضاً وليست بمستوى التحدّي. وها قد مضت سنوات تقترب من الخمس على وصوله الى العرش ولكنه لم يثبت أية خطوة سياسية على طريق الإصلاح، بل حتى الانتخابات البلدية جرى تأجيلها عامين كاملين!

لا يعتقد أيضاً أن هناك جناحاً إصلاحياً بين الأمراء، من الصعب ذكر ثلاثة أسماء من آلاف الأمراء يمكن الإشارة اليهم بأنهم يريدون الإصلاح أو يسعون إليه أو يدعمون الإصلاحيين. وبالتالي فإن الرهان على تشكيل جبهة موازية للجناح السديري تتبنّى مشروع الإصلاح السياسي، إنما هو رهان خاسر، وقد يكون وهماً محضاً. الحكم في السعودية عائلي، وهناك قناعة لدى جميع الأمراء بأن هذا الحكم يجب أن يبقى شأناً عائلياً، وفي أفضل الظروف يمكن أن تستخدم مصطلحات الإصلاح والإعتدال السياسي كلاماً وفي التصريحات العامة لتقوية فريق من الفرقاء مقابل الآخر. هذا بالضبط ما فعله جناح عبدالله، حين أوهم المثقفين بأنه يحمل رؤيتهم وقال: (رؤيتكم مشروعي)! كل هذا لم يظهر له أثر البتة. وهذا أمرٌ يعرفه أصحاب العريضة الحالية، وقد أشاروا الى حقيقة (أن الناس كانوا يتوقعون إصلاحات سياسية – في بداية عهدكم – من ضمنها تقدم الأمراء الإصلاحيين الدستوريين المعتدلين، فإذا بهم يرون تقدماً لتيار الظلم والقمع والبطش من المسئولين عن إنتاج الأزمات المتتالية الذين يسوقون البلاد إلى مزيد من التأزيم). وطالبوا في مذكرتهم التي نحن بصددها بأن يشكل (لجنة تقصي الحقائق) عن الإنتهاكات، ليفصل نفسه عن الخط المتشدد في العائلة المالكة، وذكّروا الملك بأنكم قلتم (أنكم ستقطعون رأس الظلم بسيف العدل) محذرينه إن لم يفعل فإن ذلك (يعني إن لم تكونوا ملاذاً للإصلاحيين ودعاة حقوق الإنسان، أن فقه الضرورة الذي سوغ للحكومة الاستعانة بالقوات الدولية، يسوغ للإصلاحيين التظلّم إلى المجلس العالمي لحقوق الإنسان)!

يفترض أن تكون هذه الرسالة أو المذكرة الأخيرة للملك. فقد أرسلت له العديد من المذكرات السابقة، وكلّها نشرت فيما بعد، ولكنه لم يتخذ ولو خطوة صغيرة في سبيل التغيير وكبح جماح قمع وانتهاكات وزارة الداخلية. لا يمكن أن يستمر دعاة الإصلاح في الكتابة والتنظير، ولا التعويل على موقف من الملك بشأن الإصلاح. لقد مضت سنوات وستمضي أخرى. ويجب على الإصلاحيين أن لا يوهموا الناس ـ في حال لم يستجب الملك لمطالبهم ويتخذ الخطوات اللازمة ـ بأن الملك مختلف عن الآخرين، وأنه إصلاحي وما أشبه، أو بأن نظام آل سعود قابل للإصلاح من داخله وعبر رموزه من الأمراء. هذه كذبة اكتشفت منذ زمن، ولا يجب على الإصلاحيين أن يغالطوا أنفسهم، ويضللوا جمهورهم، ولا أن يجمدوا عند وسائل العرائض التي من الواضح أنها ـ رغم شجاعتها وتقدير أصحابها ـ لم تحل المشكلة، فقد انتهى عصر العرائض، لم يعد لها تلك الفاعلية ولا التأثير على سياسات الحكم. لا بد من ابتداع وسائل أخرى للضغط على كامل الأسرة المالكة. ومع هذا، يفترض أن تكون نتائج المذكرة الأخيرة محدداً لبوصلة العاملين السياسيين، إصلاحيين أو غيرهم.

ليس هناك من أملٍ بتاتاً، أن يصلح النظام نفسه، فهؤلاء الحكام مضى عليهم في الحكم عشرات السنين، خاصة الجناح السديري (نايف وزيراً للداخلية منذ ٣٥ سنة، وسلمان أميراً للرياض منذ أكثر من خمسين سنة، وسلطان وزيراً للدفاع منذ ٤٨ سنة فقط). ومن العبث بمكان افتراض أن هناك أمراء إصلاحيين، عدا (طقطقات طلال!) بل والرهان عليهم، أي الرهان على شيء متوهم بل غير موجود أساساً.

ننتظر من الإصلاحيين حديثاً موجهاً الى الشعب، لنقل إنها عريضة موجهة للشعب المسعود، يشرحون فيها جهودهم للإصلاح السياسي، وينوّرون الناس فيما يجب عليهم القيام به من احتجاجات وتظاهرات لانتزاع



هل يرجى الإصلاح من ملك خيخة؟

حقوقهم. الجمهور بحاجة الى توجيه، وليس العائلة المالكة، فقد كبرت هذه الأخيرة على النصح، لو كان النصح مجدياً.. إننا نرى الأمور عكس ذلك حيث يزداد الفساد والإستبداد والإستئثار وانتهاكات الحقوق البديهية للبشر فضلاً عن المواطنين.

لا بدّ من صرخة يطلقها دعاة الإصلاح، ولا بدّ من حشد الجمهور ليدافع هو عن حقوقه، فالإصلاحيون ليسوا بديلاً عن المواطنين، وطلب (فرض) الإصلاح عبر تحرك شعبي هو السياسة الصحيحة.



### زيادة وتيرة التسليح الأميركي للحلفاء

# التوتير صهر التسليح والنهب!

**محمد قستي**

**بإمكان تصريح سلبي من مسؤول أميركي عن الوضع الأمني في منطقة الخليج أن يقلب الأوضاع رأساً على عقب، وبإمكانه أيضاً أن يفتح الطريق أمام القوات الأميركية لتكثيف تواجدها في المنطقة وتمهد السبيل لشركات السلاح الأميركية لعقد صفقات عسكرية بمليارات الدولارات مع دول المنطقة.**

ليس هناك ما يدعو للقلق حين تخضع الأوضاع السياسية والأمنية للفحص الدقيق، ولكن نزعة (التقليق) تجعل ما هو مستقراً شديد الإضطراب، لأن ثمة إرادة ما تجعله كذلك. ليس بالضرورة أن يكون الجانب الأميركي وحده من يقوم بذلك، فهناك تجار السلاح من رسميين وغير رسميين محليين ودوليين من يروق لهم مثل تلك التصريحات لتحريك (بزنس) السلاح، وجني الأموال الطائلة في ظل انتعاش سوق النفط وارتفاع مداخيله. لا نغفل، بطبيعة الحال، الغايات السياسية والاستراتيجية الأخرى التي تأتي كجزء من رؤية شاملة يتداخل فيها السياسي والعسكري بالتجاري.

ولكن السؤال يبقى، ماهو موقف دول المنطقة من عملية (التوتير) المفتعلة التي تأتي على حساب خططها التنموية واستقرارها السياسي والأمني وسلامها الداخلي؟ بالنظر إلى أن العوامل الداخلية للإضطراب تبقى غالباً أقل بكثير من العوامل الخارجية المرتبطة بصراعات النفوذ بين قوى دولية. يضاف إلى ذلك، أن عمليات (تكديس) الأسلحة لم توفر في يوم ما حماية لدول المنطقة، ولم تردع الدول الأخرى عن تحقيق مآربها، فقد دخلت قوات صدام حسين الى الكويت في أغسطس ١٩٩٠ دون حساب لكمية الأسلحة التي بحوزة الكويت أو السعودية، ما اضطر الأخيرة لطلب استقدام القوات الأميركية الى المنطقة للدفاع عن حدود المملكة، وتحرير الكويت.

أكثر من ذلك، أن الصفقات التسليحية الضخمة التي عقدتها السعودية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة لم تمنحها قدرة على العمل العسكري المتميّز، فقد خسرت حربها ضد المقاتلين الحوثيين رغم كونهم يواجهون جيشين نظاميين مع قلة العدّة والعتاد، بل أظهرت القوات السعودية وهناً مثيراً للشفقة أمام المقاتلين الحوثيين الذين سيطروا على أربعين نقطة عسكرية داخل الأراضي السعودية وقرروا الإنسحاب منها بملء إرادتهم، في مبادرة حسن نيّة لوقف القتال وتجنيب المدنيين ويلات الصواريخ العشوائية التي تطلقها الطائرات الحربية السعودية للتعويض عن خسارتها على الأرض.

عدا ذلك، لم يتم استعمال الأسلحة المكدّسة في أي حرب سعودية مع أي طرف إقليمي أو دولي، فقد أوكلت مهمة الدفاع عن أراضيها للقوات الأميركية بموجب معاهدة الحماية والدفاع الاستراتيجي المشترك الموقّعة بين واشنطن والرياض. يتندّر سكان المملكة إزاء التسلّح الجنوني، حتى صوّر بعض المراقبين السعودية بأنها مجرد مستودع ضخم لتخزين الأسلحة ما تالبث أن تصبح بعهدة القوات الأميركية في أي حرب إقليمية. لقد تعزّزت القناعة بعد التجربة المثيرة للشفقة في حرب اليمن، بأن السعودية لن تربح أي حرب تخوضها، وأن التدجيج المتواصل حتى الأسنان، لا ينبيء بحال عن نية تمكين عسكري للدولة لمواجهة أخطار قريبة أو بعيدة، كما يخبر عن ذلك الأداء العسكري السيء، وتحوّل القوات المسلّحة إلى ما يشبه (عارضات أزياء) مصمّمة للعمل في مناسبات محددة (يوم الجيش، أو اليوم الوطني، أو تخريج دفعات عسكرية..).

إذاً ليست أخطار أمنية، ولا حروب وشيكة في المنطقة هي ما يدفع الى ارتفاع وتيرة التسلّح في المنطقة، فقد أصبحت الصفقات جزءً من عملية انقاذ نموذجية لأزمات مالية تعيشها شركات السلاح الأميركية، وقد بات من مسؤولية كل رئيس أميركي وكذلك رؤساء الدول الغربية توفير فرص تجارية لشركات السلاح مع دول البترودولار، من أجل ضمان حصوله على دعم لحملاته الانتخابية، وأصوات جمهور الناخبين.

هذا على وجه الدقة ما قام به الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما، شأن رؤوساء سابقين ولاحقين،

حين أعلن عن زيادة ترسانة أسلحة السعودية. وبحسب ما نقلته صحيفة (واشنطن بوست) في ٣١ يناير الماضي عن مسارعة إدارة الرئيس أوباما لإتمام مبيعات السلاح الى المملكة العربية السعودية لتحسين الدفاعات حول المنشآت النفطية وغيرها من البنى التحتية الأساسية في محاولة لإحباط أية هجمات عسكرية مقبلة تشنها إيران.

وبحسب مسؤولين في الإدارة الأميركية لصحيفة (واشنطن بوست) فإن هذه المبادرات التي من بينها خطة مدعومة أميركياً لزيادة حجم قوة الحماية السعودية للمنشآت النفطية، هي جزء من خطة أوسع تتضمن التنسيق في مجال تعزيز الدفاعات الجوية وتوسيع المناورات المشتركة بين الجيش الأميركي وجيوش عربية.

وأشارت الصحيفة إلى أن قوة حماية المنشآت النفطية السعودية قوامها ١٠ آلاف عنصر وأن الخطة الجديدة المدعومة أميركياً تقضي برفع عديدها إلى ٣٠ ألف، علماً ان السعودية زادت عديد هذه القوة منذ العام ٢٠٠٧ إلى ٣٥ ألف عنصر. وتنص الخطط الجديدة على استخدام هذه القوة لردع هجمات تنظيم القاعدة وأية هجمات محتملة من إيران أو منظمات مدعومة منها، وستمنح واشنطن للسعودية تجهيزات لتحسين دفاعاتها وإمكانية للولوج إلى التكنولوجيا الخاصة بذلك.

وأشار المسؤولون إلى ان هذه الجهود هي تنفيذ لالتزامات قطعتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش لبيع طائرات حربية وأنظمة مضادة للصواريخ لدول عربية صديقة لمواجهة الترسانة النووية الإيرانية التقليدية المتنامية. وبذلك ستتصدر السعودية قائمة الدول التي ستسرّع الولايات المتحدة مبيعات السلاح إليها.

وأوضح المسؤولون، وكل ذلك بحسب الصحيفة، أن هذه الخطوات كلها تهدف إلى زيادة الضغط على إيران مع تنامي الخوف لدى دول الخليج العربية من هجمات إيرانية محتملة رداً على أية عملية استباقية من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة على المنشآت النووية الإيرانية. وقال مسؤولون خليجيون للصحيفة أن تحسين الدفاعات حول منشآتها النفطية والبنى التحتية الأساسية سيحصل أيضاً بغض النظر عن الدعم الأميركي.

وبصورة متزامنة، نقلت صحيفة (نيويورك تايمز) في ٣١ يناير الماضي أيضاً عن مسؤولين أميركيين أن إدارة الرئيس باراك أوباما تعجّل خطاها في نشر أنظمة دفاع صاروخية في منطقة الخليج تحسباً لأي هجوم إيراني. ونقلت الصحيفة عن المسؤولين الذين اشترطوا عدم الكشف عن هويتهم أن الولايات المتحدة تعمل على نشر سفن حربية قبالة السواحل الإيرانية ومنظومة دفاعية في أربع دول عربية، وهي الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

وتشير الصحيفة إلى أن هذه الخطوة تأتي في مرحلة حرجة يحاول فيها أوباما التعاطي مع إيران، مضيفة أنه بعد أشهر من الدبلوماسية الفاشلة تسعى الإدارة إلى كسب إجماع دولي لفرض عقوبات ضد الحرس الثوري في إيران بحجة أنه يشرف على برنامج نووي سري.

وتقول نيويورك تايمز إن الأنباء عن نشر الولايات المتحدة منظومة صاروخية مضادة – بما فيها النقاش العلني النادر للجنرال ديفد بتراوس – تبدو وكأنها جزء من الإستراتيجية المنسقة للإدارة التي تهدف إلى زيادة الضغط على إيران.

ويُقصد من نشر المنظومة الصاروخية، بحسب الصحيفة، مواجهة الانطباع بأن إيران تخطو بخطى سريعة نحو تحولها إلى أعتى قوة عسكرية بالشرق الأوسط، وإحباط أي تصعيد إيراني مع الغرب إذا ما فُرض عقوبات جديدة عليها. الذريعة المعلنة من نشر الدفاعات الصاروخية هي لردع الإيرانيين، وطمأنة الدول العربية بحيث لا يشعرون بالحاجة إلى التسلح النووي، وكذلك تهدئة روع الإسرائيليين.

وكان بترايوس رفض الإفصاح عن هوية الدول العربية التي ستتلقى الأسلحة الأميركية لأن العديد من دول المنطقة تتردد في الكشف عن تلقيها مساعدات عسكرية وما يرافقها من جنود بشكل علني، ولكن طبيعة المنظومة الصاروخية تبقى سرية. ولكن بعد الكشف عن أسماء الدول الخليجية، لم يبق سوى السعودية التي كانت القوات الأميركية قد غادرتها الى قاعدة العديد بقطر في أغسطس ٢٠٠٣. ولكن فيما يبدو، أن الاعلان الأخير عن تعزيز القدرات الدفاعية لدى السعودية يأتي في سياق الاتفاقيات

**عمليات (تكديس) الأسلحة لم توفّر في يوم ما حماية لدول المنطقة، ولم تردع الدول الأخرى عن تحقيق مآربها ولا بد من نظام أمن إقليمي جماعي**

الإستراتيجية التي وقّعها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في ٢ ديسمبر ٢٠٠٨ والتي تستمر لمدة عشر سنوات وتشتمل على إتفاقية أمنية لحماية المنشآت النفطية، واتفاقية للتعاون في المجال النووي والتقني والتكنولوجي، إلى جانب اتفاقيات تسليح وتدريب القوات البرية والبحرية.

في سياق التوتير المتصاعد بين واشنطن وطهران، يتم إطلاق غمامة من التضليل لتحقيق مآرب تجارية وسياسية وعسكرية، فتحت غطاء الخطر الإيراني تستدرج واشنطن حلفائها لتوقيع صفقات عسكرية ضخمة. تحدّث بتراوس في مؤتمر بمعهد لدراسة الحروب في ٢٢ يناير/ كانون الثاني قائلا (إيران باتت بشكل جلي تهديدا خطيرا لأولئك في الجانب الآخر من الخليج). وتصريح كهذا من شأنه تبرير زيادة وتيرة التسليح وتكثيف الحضور العسكري الأميركي في المنطقة.

ثمة إشارة لافتة وردت في صحيفة (نيويورك تايمز) تقول أن قبول الدول العربية بالأسلحة الأميركية والجنود المرافقين لصيانتها يكشف عن القلق المتزايد في المنطقة من القدرات والطموحات النووي الإيرانية. إشارة كهذه تحمل إيحاءً بأن قرار التسليح والحضور العسكري لم يكن أميركياً محضاً، بل هو نابع من مخاوف دول خليجية من الخطر الإيراني. في المقابل، سمعنا تصريحات من أكثر من مسؤول خليجي (الكويت والبحرين مؤخراً) ينفي وجود خطر إيراني محدق، فيما يكرر الإيرانيون السياسيون والعسكريون تصريحات سابقة بأن ليس هناك ما يدعو دول الخليج للقلق من إيران، أو على حد وصفهم بأن واشنطن تشنّ حرباً نفسية لتخويف دول المنطقة من إيران.

وكانت صحيفة (دايلي تلغراف) قد نشرت مقالاً في ٣٢ نوفمبر الماضي عن سباق التسلح الخليجي تحسّباً لإيران، وقالت الصحيفة بأن التوترات الناجمة عن برنامج إيران النووي قد أثارت سباق تسلح في الخليج تمخض عنه التفاوض بشأن اتفاقات دفاع فاقت مثيلاتها. وقالت الصحيفة إنه بعد أن كانت السعودية أكبر مشتر للأسلحة في المنطقة منذ زمن طويل لحقت بها دول صغيرة نسبياً مثل الإمارات بما أنهما تتقاسمان خوفهما بحكم الجوار من القوة العسكرية المتنامية لجارتهما الشيعية.

ولسبب ما معروف، أوردت الصحيفة نبأ صفقة الأسلحة بين شركة بي آي أي سيستمز، أكبر شركة بريطانية لتصنيع الأسلحة، التي تقوم حاليا بتسليم طلب للسعودية يشمل ٧٢ طائرة مقاتلة من طراز تايفون إيروفايتر التي تشكل جزءا من الاتحاد الأوروبي. وقالت الصحيفة من المتوقع أن يزيد إنفاق الدفاع في المملكة من ٤٣,٥٢ مليار دولار هذا العام إلى ٤٧,٤ مليارا عام ٢٠١٠.

وبالرغم من أن صفقة الأسلحة بين شركة بي آي إي سيستمز مع السعودية قد جرى الحديث عنها قبل سنوات، أي قبل ارتفاع نبرة التوتر بين الغرب وايران، وتأتي، أي الصفقة، إستكمالاً لصفقة اليمامة المثيرة للجدل والتي أبرمت في العام ١٩٨٥ والتي وصفت حينذاك بـ (صفقة القرن)، إلا أن ما تشير إليه الصحيفة البريطانية المقرّبة من الحكومة أن موضوع التهديدات الإيرانية بات صالحاً للإستعمال في تبرير سباق التسلح الجاري بين الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب عموماً من جهة ودول الخليج النفطية من جهة ثانية.

خلاصة ما يمكن قوله هنا أن الأحاديث المتواصلة عن زيادة التسليح في المنطقة، وكثافة الحضور العسكري الأميركي والغرب عموماً في منطقة الخليج من شأنه إحداث خلخلة واسعة للأوضاع الأمنية، وليس تحقيق الإستقرار في المنطقة بالغة الحساسية. تدرك حكومات الخليج، والسعودية على وجه الخصوص، بأن مبررات التوتر ليس كما تعكسها تصريحات المسؤولين الأميركيين ولا الإعلام الغربي، وأن حقيقة الأمر تتلخص في: أن هناك مالاً وفيرا لابد من الحصول عليه عبر صفقات تسلح، وأن هناك فرصة ـ ذريعة وهي الخطر الإيراني المتخيّل ولابد من تكثيف الحضور العسكري في المنطقة.

### لعبة صنعاء والرياض مع واشنطن

# قصة (القاعدة في جزيرة العرب)

هاشم عبد الستار

**ليس ثمة ما يدعو للإهتمام الاستثنائي بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، لولا دخول الأخير كعنصر رئيسي في المشهد الإعلامي والسياسي الشهر الماضي، في ظل أحاديث عن ترتيبات لوقف إطلاق النار بين الحوثيين من جهة والجيشين اليمني والسعودي من جهة ثانية. بالنسبة للولايات المتحدة، فإن تنظيم القاعدة هو ما يجعلها في حالة استنفار دائم، بصرف النظر عن درجة الخطر التي يشكّلها، فهي مطمئنة الى أن لا الحوثيين ولا الحراك الجنوبي ولا أي قوى سياسية أخرى في اليمن تستهدف رعايا أجانب رغم معارضتها للوجود الأجنبي في اليمن والمنطقة بصورة عامة.**

على أية حال، فإن قاعدة جزيرة العرب التي تشكّلت قبل سنتين أثارت فضولاً من نوع ما لدى الباحثين ووسائل الاعلام لجهة استكشاف تشكيلاته التنظيمية وأدبياته القتالية. فقد نشرت مجلة (السياسة الخارجية ـ فورين بوليسي) مقالاً للكاتبة كيلي ماكيفرز بتاريخ ٢٧ يناير الماضي تابعت فيه قصة أبرز قادة التنظيم وهو محمد العوفي منذ عودته من سجن غوانتانامو الى الرياض وخضوعه الى برنامج المناصحة ثم هروبه الى اليمن والاعلان عن تشكيل (تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية). تقول ماكيفرز: في التاسع من نوفمبر ٢٠٠٧، وبعد سنين من الاحتجاز في معسكر جوانتانامو بكوبا، إستقلّ محمد العوفي وأكثر من عشرة عناصر من المشتبّه بهم طائرة عادت بهم الى ديارهم، السعودية. وكان العوفي قد تم القبض عليه بعيد هجمات الحادي عشر من سبتمبر من قبل السلطات الباكستانية وبحوزته أكثر من عشرة آلاف دولار أميركي عند الحدود الأفغانية ـ الباكستانية، بحسب وزارة الدفاع الأميركية. وكان العوفي متهماً بدعم النشاطات الارهابية.

وحين وصلت المجموعة في نهاية المطاف الى مقرّ إقامتها في الرياض، لقيت ترحيباً من قبل أعضاء في العائلة المالكة السعودية، كما جرت العادة بالنسبة لمعتقلي جوانتنانامو (مرحباً بعودتكم الى الحظيرة) هي الرسالة المبطّنة. ولكن بعد التحاقهم بعوائلهم، تم نقلهم الى سجون محلية.

ولأنه لم يكن هناك دليل على ضلوع العوفي في حوادث عنف، فإن السعوديين لم يعتبروه خطراً أمنياً في الداخل. نقلوه الى مركز العناية، أي برنامج إعادة التأهيل المخصّص للمتطرّفين الاسلاميين في منتجع صحراوي خارج الرياض.

(كان لدى العوفي كره شديد للأميركيين)، بحسب الطبيب النفسي تركي العطيان، الذي كان واحداً من بين خمسة موكلين بتقييم المعتقل السابق في غوانتانامو. يقول العوفي (لقد دمّروني، عذّبوني، وقتلوا أصدقائي).

تم إنشاء مركز العناية من قبل وزارة الداخلية في بدايات العام ٢٠٠٧، كطريقة لإعادة توجيه المتطرّفين بالمبادىء الإسلامية غير العنفية وإعادة ربطهم بشبكاتهم الإجتماعية، وكان الهدف من ذلك هو للحيولة دون انضمامهم وأقربائهم الى الجماعات القتالية في المستقبل. ويدار المركز من قبل لجنة المناصحة من أكاديميين تلقوا درجاتهم العالية في الغرب وكذلك علماء دين درسوا في السعودية.

ويُنظَر إلى المركز في الغرب على أنه برنامج نموذجي يمكن أن يلهم الدول الأخرى التي تواجه صعود التطرّف بنزعته القتالية. ففي مقالة نشرت مؤخراً في مجلة (فورين أفايرز) على سبيل المثال، نظرت الى البرنامج باعتباره (رائداً في جهود إعادة التأهيل)، وشرحت ذلك بأنه ألهم (حكومات في أماكن متفرّقة من الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آ سيا، لتطبيق برنامج مشابهة للنازيين الجدد، أو مقاتلي اليمين المتطرّف، أو المعارضين بعنف لسياسات الحكومة الخاصة بمروجي المخدّرات، والارهابيين الإسلامويين). ولكن يتساءل بعض المراقبين عما إذا كان هذا النوع من البرنامج يمكنه أن يعمل فقط في السعودية.

هناك شيء واحد واضح: أن مركز الرعاية الخاص بلجنة المناصحة مكلّف بإبطال برمجة ليس المعتقلين السعوديين الذين أطلق سراحهم من جوانتانامو فحسب، بل وأيضاً المتطرّفين السعوديين المتهمّين من قبل الرياض بالتخطيط لهجمات في أماكن مثل العراق. (هؤلاء المعتقلون للتخطيط وتنفيذ هجمات في المملكة يتم احتجازهم بشكل مستقل ولمدة غير محدّدة، وبدون محاكمة، بحسب منظمة هيومان رايتس ووتش).

حتى الآن، يقول المسؤولون السعوديون، أكمل ما يقرب من ٣٠٠ شخص برنامج النصيحة ـ أكثر من ١٠٠ شخص منهم من معتقلي غوانتانامو. نحو ٨٠ بالمئة من هؤلاء أمضوا حياتهم بصورة اعتيادية. ولكن من بين ٢٠ بالمئة الباقين هم من شكّلوا، بعد انهائهم برنامج النصيحة، مجموعة أطلق عليها (القاعدة في شبه الجزيرة العربية)، والتي تأمل وتخطط لهجمات في الولايات المتحدة، وقد أعلنت المجموعة مؤخراً عن مسؤوليتها عن التدريب على يوم ميلاد المسيح (الكريسمس) (قاذفة تحت الحزام). إنها نسبة الـ ٢٠ بالمائة التي تقلق المسؤولين الأميركيين.

وبالعودة الى أواخر ٢٠٠٧، أمضى العوفي ورفاقه في جوانتانامو عدّة شهور في مركز الرعاية، وتلقوا دروساً في الشريعة الإسلامية، والتاريخ الاسلامي، والسيطرة على الغضب، وكذلك المعالجة الفنية. كان هؤلاء يقضون أوقاتهم في لعب كرة المضرب، ويتناولون وجبات فاخرة من اللحم والرز، ويتقاسمون غرفة خاصة، ويقيمون الصلاة جماعة خمس مرات في اليوم. وساعد العطيان، الطبيب النفسي، العوفي للقاء بعائلته.

وينقل العطيان عن العوفي (كان يأتي لي ويقول: إبني سامي لا يحبني حين آتي للزيارة. ماذا أفعل؟. وفي مناسبة أخرى أخبرني، والكلام للعطيان، بأن أحد إخوته قتل في أفغانستان. وقال بأنه يريد الزواج من أرملة أخيه، لحماية أبناء أخيه. أخبرته بأن ذلك سيجرح مشاعر زوجته في حال تزوّج من ثانية. أبلغته بأن يسترخي وأن يكون هادئاً. لقد سمع نصيحتي).

وفي بدايات العام ٢٠٠٨، أنهى العوفي المدة المقرّرة له في المركز، وتمّ إطلاق سراحه. ومن ثم، وخلال شهر رمضان، كان له بيان، بحسب نشرية جهادية وكذلك وفق اعترافه اللاحق: أنه صمّم على أنه أراد (تمجيد الإسلام) بالعنف والإنضمام لأخيه، الذي قال بأنه استشهد في أفغانستان.

ولذلك، فإلى جانب عدد قليل من السعوديين الآخرين، هرب الى اليمن. وظهر في نهاية الأمر في شريط فيديو في يناير ٢٠٠٩، وكان يرتدي زيّاً مشابهاً لزي تشي غيفارا. وظهر مع ثلاثة من الأشخاص ـ سعودي ويمنيان ـ للإعلان عن تشكيل (القاعدة في شبه الجزيرة العربية)، المجموعة التي منذ أن أعلنت المسؤولية عن قتل سيّاح في اليمن، ومحاولة اغتيال مسؤول سعودي، وكذلك محاولة الهجوم في يوم أعياد الميلاد.

يقول العوفي أمام الكاميرا (لقد حذّرنا رفاقنا السجناء (من غوانتانامو)، حول برنامج النصيحة..لقد تم استعمالنا..حاولوا سوقنا بعيداً عن الإسلام. ولكن الحمد لله، كنّا قادرين على الهرب من سلطانهم).

قيل دائماً بأن العناصر القيادية في القاعدة من الصعوبة بمكان إعادة تأهيلها بالمقارنة مع الشباب، والمقاتلين الأقل تحصيناً. وهذا بصورة عامة صحيح، بحسب كريستوفر بوسيك، الزميل في برنامج الشرق الأوسط في مركز وقف كارنيجي للسلام الدولي، ولكن ذلك لا يميط اللثام عن القصة كاملة.

(لو استطعنا معرفة كيف ينغمس شخص ما في هذا، فإن ذلك سيخبرنا الشيء الكثير بشأن كيف تخلّص منه)، كما يقول بوسيك الذي بحث وكتب بصورة واسعة عن برنامج إعادة التأهيل السعودي. (الاشخاص الذين يتحفّزون بواسطة الدين يفيدون من النقاشات الدينية. وأن الأشخاص الذين يتورّطون في أعمال إجرامية، فإن من الأفضل تعريف حاجاتهم الإجتماعية. وأن الأشخاص الذي يقعون في قبضة شبكات إجتماعية سيئة، يلزم فصلهم عن هذه الشبكات).

يوم عادي في المركز يلامس كل هذه الجوانب. وهناك مناظرات محكمة حول معنى الجهاد، وجلسات ساخنة حول كيفية التفاوض، وتمارين علاجية مثل لعب الدور. ولكن ثمة اهتمام خاص يولى للحاجات الخاصة بكل شخص، كما يقول العطيان. وأشخاص مثل العوفي كانوا (صعبين) حسب قوله، وأنهم (يريدوا أن يكونوا مشهورين). (يعتقدون بأنهم يعرفون كل شيء عن الإسلام. ولكنهم لا يعرفون أي شيء). ولذلك فإنه بالإضافة الى الصف الدراسي، فإن أعضاء من لجنة المناصحة يعانون آلاماً عظيمة كيما يحبّبوا أنفسهم لعائلة المنتفع (من برنامج المناصحة).

يقول بوسيك (سيخبرك كل السعوديين (في اللجنة) بأنه إن شئت إحراز أي تقدم، فأنت بحاجة الى عائلة الى جانبك). ويضيف (كثير من هؤلاء الأشخاص الذين تم تجنيدهم ومن ثم شحنهم بالتطرّف، فإن من أوائل الأمور التي تحدث أنهم ينفصلون عن عوائلهم). ولذلك، فإن المسؤولين يعملون بجد لإعادة موضعة المقاتل داخل قبيلته، التي قد تكون العنصر الأكثر أهمية في الحياة السعودية. وحين يتم اطلاق سراح المنتفع، فإن السلطات تمضي إلى ما هو أبعد من ذلك بتقديم عرض عبارة عن المهر الذي يصل الى ٢٠ ألف دولار لتشجيعه على الزواج. في المقابل، فإن على ذويه توقيع تعهّد بأنهم مسؤولون عن تصرفاته.

بعد أن ظهر العوفي في شريط الفيديو الشائن، قرر العطيان وأعضاء آخرون من لجنة المناصحة زيارة عائلته. يقول العطيان (اعتقدت العائلة بأن القوى الأمنية ستأتي الى البيت، وتفتشه، وتقوم باعتقالهم ـ كما يفعلوا في أي بلد عربي آخر، ولكن أبلغناهم بأن محمد هو إبننا. لقد ارتكب خطأ، نحن لا نكرهه شخصياً، نحن نكره سلوكه). كانت العائلة مصدومة. قلنا: (لحمايته، ولحمايتكم.. حاولوا مساعدتنا). وإليكم الطريقة التي بإمكانكم الإتصال بنا، وبدأت المكالمات الهاتفية. وحين اتّصل محمد بزوجته، فإنها تقوم بإيصال المعلومات الى القوى الأمنية).

ماحدث لاحقاً غير واضح. فإما أن ذوي العوفي أقنعوه بتسليم نفسه للسلطات السعودية، أو أنه بيع الى السلطات الأمنية من قبل قبائل يمنية كانت تخفيه. (وهناك نظرية ثالثة، ولكن أقل احتمالاً، أن العوفي تظاهر بتسليم نفسه ولكنه واصل العمل كعميل سري لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، من أجل التأكّد إلى حد يمكن للمقاتل التائب أن يحصل عليه. بعد شهور لاحقة، استسلم عضو آخر في التنظيم. هذا الرجل حاول بعد ذلك اغتيال رئيس وحدة مكافحة الإرهاب في السعودية محمد بن نايف بمتفجّرات كانت محشوّة في مؤخرته. رغم ذلك، فإن الانفجار فشل. فقد نجا الأمير، ولكن المهاجم مات.

مهما يكن السيناريو الصحيح، يقول جريجوري جونسن، الزميل السابق في فولبرايت باليمن وطالب الدكتوراه في دراسات الشرق الأدنى في جامعة برينستون، بأن المحادثة مع عائلة العوفي قد لا تكون وديّة كما يحاول العطيان أن يجعلها كذلك. يقول جونسن (يبدو أنهم مارسوا ضغوطاً كثيرة على النساء). ضغط جعلها تبدو، حسب قوله، كما لو أنها: عار حقيقي بأن ليس هناك رجال يحمون النساء في عائلتك. فقد تقع أشياء سيئة للنساء ما لم يكن هناك حرّاس ذكور حولهم لحمايتهم.



من يخدع من، والقاعدة طعم لمن؟

وفي كل حال، بعد أن تم جلب العوفي الى الحجز، قام سعيد علي الشهري، السعودي الآخر في شريط الفيديو، بنقل كل عائلته من السعودية المريحة الى اليمن الصعبة. يقول جونسن بأن ذلك لا يكشف فقط مدى حرية الحركة التي لدى تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، ولكن أيضاً لم يرد الشهري أن تخضع عائلته لنفس النوع من الضغوط التي تعرّض لها العوفي.

ويتفق بوسك على أن الضغط على العوائل قد يكون كبيراً، ولكنه يقول إنه بصورة أكبر حول التعاون الودّي أكثر من كونه ضبط شديد القسوة. ويقول (في مجتمع حيث تحصل على كل شيء من الحكومة، فقد تكون قوية جداً حين تأتي الحكومة وتطلب منك عمل شيء ما). ويضيف (أعتقد بأن (العوائل) تفهم الرسالة

التي يتم بعثها: عليك واجب ومسؤولية، ونحن سنقوم بالاهتمام بك. نحن نقوم بواجبنا، وأنت بحاجة لأن تقوم بواجبك). وفي النهاية، هذا ما جرى بالنسبة لمحمد العوفي.

في هذه الأيام، هو في السعودية، يعيش مع عائلته تحت نوع من الإقامة الجبرية في شقة سكنية بالرياض. وقيل بأنه يقوم بتزويد جهاز المباحث بمعلومات استخبارية عن زملائه في تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية. وفي مقابلة جرت مؤخراً مع بي بي سي، زعم ـ العوفي ـ بأنه أرغم على الانضمام للمجموعة وعمل شريط الفيديو. كما قام بإدانة علنية للإرهاب على التلفزيون السعودي الرسمي. وفي نهاية تصريحه، شكر مناصحيه في مركز الرعاية ـ المكان الذي يتفق كثيرون على أنه رغم كل تصدّعاته هو حل سعودي لمشكلة سعودية، رغم أنه قد لا يكون بالضرورة نموذجاً يمكن أن يعمل في مكان آخر.

في مساء ٢٧ مارس من العام الماضي (٢٠٠٩) بثّت القناة الأولى في التلفزيون السعودي حلقة بعنوان (التضليل) اشتملت على مقابلة مع العوفي بعد استعادته بالتنسيق الأمني بين السلطات السعودية واليمنية. روى العوفي قصة التحاقه بالقاعدة وخطة الهرب التي أعدّها للذهاب أول مرة الى العراق ثم الى أفغانستان ولكن الخطة فشلت فيما ترجّح خيار اليمن، فتم ذلك بالتنسيق مع رفيقه في القتال سعيد الشهري الذي دعا له قائلاً (أسال الله رب العرش العظيم أن الله يرده للحق). وذكر العوفي بأنه لم تكن هناك قوة للقاعدة في اليمن قل وصوله اليها، وانعقاد اجتماع مع عناصر سعودية أخرى جاءت الى اليمن لتشكيل مجلس للشورى، وتعيين الأمير والنائب والمسؤول العسكري والمسؤول الإعلامي..وتم اختيار ناصر الوحيشي أميراً بناءً على توصية من أيمن الظواهري الذي كتب تزكية له وتمّت مبايعته بناء على ذلك.

وبخصوص الشريط المسجّل الذي ظهر فيه العوفي، نفى أي صلة له بما ورد في الورقة التي ألقاها وأنه كان مرغماً على بثها، وقال بأنها كانت مكتوبة جاهزة. وكان الاتفاق على الدمج بين تكتيكين كانا متّبعين بصورة منفصلة عمل بهما كل من عبد العزيز المقرن وصالح العوفي في سنوات سابقة، وتتمثّل في ضرب المصالح الاجنبية في السعودية والتخطيط لعمليات اغتيال لرجال المباحث والأمراء والاختطافات، على أن تكون اليمن هي مركز الانطلاق والعودة، أي اعتماد قاعدة (إضرب واهرب).

على أية حال، قدّم العوفي مرافعة أيديولوجية واسعة بهدف نفي اعتناقه لمنهج تكفير الدولة أو الأشخاص، وقال بأنه تأثر خلال فترة اعتقاله في غوانتانامو بمقتل زملائه المقرن والعوفي والعتيبي، ولكنه ميّز بين العمل الجهادي والعمل التكفيري أو العمل ضد السعودية. ونقلت شقيقة العوفي، مها، عنه (كان يقول لنا قبل اختفائه الأخير: إنه لن يمس الدولة، وأن ما كان يقوم به في الخارج كان ضد الكفار).

ثمة ما يلفت في المقابلة، وكأن هناك من زرع كلمات على شفاه العوفي، حين أسهب في الحديث عن دور للحوثيين في قاعدة اليمن وقال بأن شخصية حوثية عرضت عليه (وإذا كنتم تريدون الأموال احنا مستعدون) وعلّق قائلاً:(هنا فتح الباب إيش صرت أفكر، كيف يأتيني حوثي، كيف صار يتدخل في هذا الأمر؟ وحسيت أنه هناك إدارة وهمية غير إدارتنا إحنا..) ويصل في النهاية للقول (..ولكن تبين الأمر بفضل الله سبحانه وتعالى من قبل أناس هناك من أفراد أهل البلد إنه هناك تدخلات سياسية خارجية للعمل من قبل أفراد القاعدة في اليمن). ولا يحتاج الكلام لجهد خاص في التحليل، فثمة اقحام مقصود للحوثيين وإيران في رواية العوفي بطلب من الجهات الأمنية السعودية.

النقطة الملفتة للإنتباه في (اعترافات العوفي تلك المتعلقة برؤية المنام والتي تنطوي على بعد عاطفي/عقدي موجّه (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، رأيت أنه ماسكني ويرفع صوته علي بشدة وغلظة، وقال أفي هذا البلد؟ أفي هذا البلد؟ بشدة وغلظة، فقمت من النوم فأحسست إنه الأمر ودائما أرى النبي صلى الله عليه وسلم، ما هو دائما ولكن أحيانا أراه يأتيني مبتسماً إلا في هذه الرؤية أتاني بغلظة وشدة ، فتراجعت وحسيت وقلت والله العظيم إني ما أسلك مسلك خطأ وبعدها بثلاثة أيام رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضربني بالدرة ، الدرة هذه (العصا) يضربني ضربتين وقال أفي مكة والمدينة؟ أفي مكة والمدينة؟ نفس طريقة وأسلوب النبي صلى الله عليه وسلم بالشدة). وكانت تلك الرؤى محرّضاً فعّالاً له على العودة الى الديار، فقرر الهرب للجبال ومنها الى داخل السعودية تاركاً وراءه ٢٥٠ مقاتلاً أوحى إليهم بأنه ذاهب للترصّد ولكنه كان يحزم متاعه عائداً الى الرياض بعد أن تمّ استكمال عملية التنسيق الأمني بين السلطات اليمنية والسعودية. ولكن العوفي قرر أن يضفي على عودته جانباً جهادياً هو الآخر تشبه عودة التائبين، فقال بأنه مشى على رجليه مسيرة ثلاثة أيام، ولم تكن رواية المكالمة مع أخيه ماجد إلا جزء من اكسسوارات الرواية ـ الصفقة، فقد كان كل شيء معدّاً سلفاً، بدءً من

قيادات تنظيم قاعدة جزيرة العرب

الإتصال بأخيه ماجد باتفاق مع السلطات الأمنية السعودية وتنسيق مع الجهاز الأمني اليمني، ومن ثم انتقاله ومجموعة أخرى من رفاق دربه الى الداخل وصولاً الإلتحاق بعائلته، وحسب قوله (فكان الطريق مرتب من قبل الدولة السعودية ومن قبل الحكومة اليمنية). دخل العوفي وزملائه الى الأراضي السعودية عن طريق شرورة، حيث تم ترتيب كل إجراءات العودة.

وجّه العوفي نصيحة لعناصر التنظيم في اليمن وقال (فإني أنصح إخواني بالرجوع إلى الحق وإن هناك مؤامرات عديدة من قبل الدول والاستخبارات تقودنا لإفساد هذا البلد وكذلك أن هناك أحزاب أخرى وأناس لا نعرفهم يبيتون الأحقاد لهذه الدولة والمسؤولين عن هذا البلد وتبيان غير شرعي إن الدولة كافرة وإن الدولة مرتدة). ولم يكشف العوفي عن هوية الأحزاب أو الناس أو الدول وطبيعة المؤامرات، بالرغم من الاشارات القوية الى ايران، باعتبارها الدولة الوحيدة المصنّفة في خانة الخصوم.

وقد أورد المسؤول الإعلامي لتنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب توضيحاً بخصوص ما ذكره العوفي من أقوال، ونشر التوضيح في مجلة (صدى الملاحم) في العدد التاسع جمادى الأولى ١٤٣٠هـ والذي حمل عنوان رئيسي (حكم استهداف السيّاح)، وجاء في التوضيح: رداً على تساؤلاتكم عن حقيقة ما حدث لأخينا

أبي الحارث محمد العوفي غفر الله لنا وله نقول وبالله التوفيق:

أولاً: نعتذر إليكم عن التأخر في الرد والإيضاح، ونحن نعلم والله أنّ لكم حقاً علينا أن نوضح لكم كل ما أشكل عليكم من أمرنا في أرض جزيرة العرب، ولكن عذرنا في تأخير هذا البيان استكمال تراتيبنا الأمنية.

ثانياً: إن حقيقة ما حدث هو أنّ الأخ محمد العوفي قام بتسليم نفسه طواعيةً للطاغوت، ووضع نفسه في الفتنة وبين أيدي جلاديه لضعف طرأ عليه إثر مكالمة قام بها لأهله.

ثالثاً: أنّ الأخ محمد العوفي – كما عرفناه – كان يحمل مبادئ الرجل الغيور على دينه وعلى أعراض المسلمين؛ إلا أن الحي لا تؤمن عليه الفتنة!!، والمؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف (ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه إن الله لغني عن العالمين) (العنكبوت ٦).

رابعاً : ما عرضته قناة الطاغوت الرسمية لآل سعود من مقابلة مع الأخ محمد العوفي؛ نحن بدورنا ننفي ما قال، ونبرأ إلى الله مما أفترى علينا، ونسأل الله أن يغفر لنا وله، وأن يفرج عنه وعن جميع إخوانه ما هم فيه من الأسر، وأن يعافينا مما ابتلاه به.

## مكافحو الإرهاب في اليمن

في السياق نفسه، كتب ديفيد كينر في ٨ يناير الماضي عن الجهود المتواصلة لعناصر أميركية تعمل في قسم مكافحة الإرهاب. كتب كينر: كقائد في القاعدة في الجزيرة العربية، ناصر الوحيشي المعروف بإسم (الأمير أبي بصير) أثبت بأنه سياسي ماهر، ومبدع، وغالباً شرس، وخصم. الوحيشي، الذي كان سكرتير إبن لادن، هو عضو من الجيل الشاب والأكثر تطرفاً من كوادر القاعدة في اليمن. في ٢٠٠٦، هرب هو و٢٠ مقاتلاً آخرين من سجن خاضع لإجراءات أمنية قصوى، في العاصمة اليمنية صنعاء. وفي يناير ٢٠٠٩، قاد توحيد قاعدة اليمن وفروع السعودية تحت سيطرته.

ولماذا هو هدف: الوحيشي هو رئيس القاعدة في المنطقة ـ وذلك كاف لوضعه على رأس قائمة المطلوبين لدى الولايات المتحدة. ومنذ عملية الدمج في العام الماضي، أطلق عدداً من نداءات مصوّرة عبر الفيديو للمسلمين للتمرّد ضد أنظمة عربية، وخصوصاً رئيس السلطة اليمنية علي عبد الله صالح والعائلة المالكة في السعودية. كما أثبت بأنه كاتب متميّز واستثنائي، كتب ثلاث مقالات في الأعداد الأخيرة من مجلة الجماعة الجهادية (صدى الملاحم).

ولكن جهود الحويشي ذهبت إلى ما هو أبعد من الدعاية والتجنيد. فتحت قيادته، حاول تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية اغتيال الأمير محمد بن نايف، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية في أغسطس الماضي. وفي الوقت القريب، أصدر الجناح الإعلامي للتنظيم بياناً يتبنى فيه مخطط عمر فاروق عبد المطلب لتفجير رحلة ٢٥٣ التابعة لطيران نورث ويست في الولايات المتحدة في يوم أعياد الميلاد. وقالت المنظمة بأن الهجوم كان للثأر من الغارات الجوية الأميركية على أهداف القاعدة في اليمن.

سعيد الشهري، وهو سعودي، تم إلقاء القبض عليه في ديسمبر سنة ٢٠٠١ في باكستان، حيث قيل بأنه كان يقدّم مساعدات إنسانية للاجئين المسلمين. وتم نقله لاحقاً الى معتقل غوانتانامو، حيث شملت الإتهامات الأميركية ضده: المشاركة في عمليات عسكرية ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وكذلك التخطيط لاغتيال أحد الكتّاب لم يتم الكشف عن هويته.

وتم نقل الشهري الى معتقل سعودي في نوفمبر ٢٠٠٧. وخلال إقامته في السعودية، أمضى ما بين ٦ الى ١٠ أسابيع في برنامج إعادة التأهيل في السعودية، وهو مركز الأمير محمد بن نايف للرعاية والمناصحة. وكان إطلاق سراحه من المعتقل الأميركي قد يكون متأثراً بدعواه، المسجّلة في مدوّنته الرسمية بمعتقل غوانتانامو، التي ذكر فيها بأنه في حال الإفراج عنه (يودُّ العودة الى الرياض، حيث يرغب في الالتحاق بعائلته..وسيحاول العمل في محل الأثاث المستعمل الخاص بعائلته إذا كان لا يزال قائماً).

لماذا بات الشهري هدفاً: بعد أن أنهى برنامج إعادة التأهيل السعودي، ظهر الشهري الى جانب الوحيشي في شريط الفيديو في يناير ٢٠٠٩، بما يلمح الى اندماج قاعدة اليمن والأجنحة السعودية. وبوصفه الثاني في القاعدة، يعتبر أحد أبرز الشخصيات السعودية النافذة داخل القاعدة في الجزيرة العربية ـ وكذلك مورد حر للسعودية، التي تنظر بفخر الى قدرة برنامج إعادة التأهيل بمعالجة المقاتلين الإسلاميين.

وقد إتهمه المسؤولون الأميركيون بالتورّط في الهجوم على السفارة الأميركية في صنعاء في سبتمبر الماضي، والذي أدى الى مقتل ١٦ شخصاً. كما سجّل شريط فيديو بالتلفون الخليوي يحثّ فيه السعوديين على التبرّع لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، ودعا في مقالة له في (صدى الملاحم)، وهي المجلة الجهادية الإلكترونية، لمزيد من محاولات الاغتيال مثل الهجوم على الأمير محمد بن نايف.

وفيما يبدو، فقد لعب الشهري دوراً مركزياً في إقناع محمد العوفي، أحد قيادات التنظيم، بالإلتحاق برفاق القاعدة رغم إتمامه برنامج المناصحة والافراج عنه. وتنقل والدة العوفي بحسب موقع (خبر) على شبكة الانترنت: (أن سعيد الشهري إتصل بمحمد وأخذه من أمام البيت قبل ٣ أشهر..) وتضيف في مكان آخر(محمد تعهد لنا عندما عاد من سجن جوانتانامو بأنه لن يخرج ولن يسافر للخارج، لكن حسبي الله عليهم كانوا يتصلون عليه وجروه إلى المستنقع مرة أخرى..).

قصة تنظيم (القاعدة في الجزيرة العربية) فتحت الباب مجدداً أمام تداخلات إقليمية ودولية، وجعلت اليمن ساحة تجاذب بين الغرب من جهة واليمن والسعودية من جهة ثانية. وفيما أصرّ النظام اليمني بالاتفاق مع حليفه السعودي على حصر المساعدات الغربية في نطاق الدعم المالي واللوجستي، فإن مدير الاستخبارات المركزية الأميركية وجّه انتقادات مباشرة للنظام اليمني لجهة عجزه عن مواجهة القاعدة في اليمن، بما يلمح الى تدخّل عسكري مباشر من قبل الولايات المتحدة، وربما هو ما وضع صنعاء والرياض تحت ضغط كثيف لجهة انهاء النزاعات الدائرة في اليمن مع الحوثيين والحراك الجنوبي قبل أن تفلت الأمور.



قاعدة اليمن: تضخيمها لماذا؟

### مي يماني:

# المبادرة الحوثية أنقذت ماء وجه السعودية

**أجرت الباحثة الحجازية خلال شهري يناير ـ فبراير سلسلة مقابلات صحافية مع وسائل إعلام عربية وأجنبية حول الأزمة في اليمن، وأضاءت على جوانب هامة، ومن بينها مقابلة مع فضائية (برس تي في) باللغة الانجليزية في ٣٠ يناير الماضي حول (الأزمة اليمنية والمبادرات الجديدة) بعد إعلان السيد عبد الملك الحوثي عن مبادرة حسن نيّة بسحب المقاتلين الحوثيين من النقاط العسكرية الأربعين التي سيطروا عليها داخل الأراضي السعودية.**

وفي سؤال حول ما حققته السعودية من إنجاز عسكري بعد تدخّل قواتها في الحرب ضد الحوثيين في الشمال اليمني، نفت الدكتورة مي يماني أن تكون السعودية حققت أي إنجاز يذكر من وراء ضلوعها العسكري في حرب اليمن، بل على العكس، بحسب يماني، فقد تكبّدت السعودية خسائر كبيرة من بينها: سقوط أكثر من أربعين موقع عسكري تحت سيطرة الحوثيين، كما أخفقت في تحقيق هدف الحرب بإبعاد المقاتلين الحوثيين عشرة كليومترات داخل الحدود اليمنية، وأضافت الى ذلك مشكلة جديدة من خلال عملية إخلاء ما يربو عن ٥٠٠ قرية داخل حدودها وتحويلها الى منطقة عسكرية، من أجل تحويلها الى فضاء للجيش.

وتعكس عملية اخلاء واسعة النطاق التي قامت بها الحكومة السعودية في الجنوب الحرب التي تخوضها الحكومة ضد منطقة الشيعة في حدودها الجنوبية، بالنظر خصوصاً الى أن نفس القبائل والمذاهب التي تقطن الشمال اليمني تهيمن على مناطق الجنوب السعودي في جازان ونجران. فالدولة السعودية تشكك في ولاء سكانها الإسماعيليين والزيود، الذي يشكك في أن تعاطفهم يميل بصورة طبيعية نحو الحوثيين. وتضيف يماني: لقد دمّرت الحرب سمعتهم محلياً باعتبارها دولة قوية وأن جيشها فقد مشروعيته.

وانتقلت الدكتورة يماني الى الإضاءة على جانب آخر من المشكلة وقالت: حين ننظر الى المشكلة المذهبية والولاءات المنقسمة، فالشمال اليمني والجنوب السعودي يقطنه سكان متماثلون مذهبياً وهم متعاطفون مع الحوثيين، وهذا ما يعقّد المشكلة بالنسبة للسعودية.

يماني ترى بأن السعودية بعثت مبلّغيها من المشايخ لشمال اليمن من أجل مواجهة العقيدة الزيدية، ولكن بعد المقاومة الحوثية انقلبت المعادلة فتحوّل بعض الأفراد في مناطق أخرى من اليمن الى القاعدة.

في الصعيد الاعلامي، ترى الدكتورة يماني بأن السعودية خسرت الحرب الاعلامية، وأن المبادرة الحوثية جاءت لتنقذ السعودية من الهزيمة قبل أن يعلن الحوثيون النصر، ولذلك جاء خالد بن سلطان ليعلن بعد المبادرة عن انتصار مبين. وقالت يماني بأن الحوثيين أثبتوا قدرة فائقة في مواجهة جيشين، وأن اليمن هو من يعتمد على السعوديين في هذه المبادرة.

وفي جانب آخر من الأزمة، حول من هي القوة الأكبر في اليمن، ميّزت الدكتورة يماني بين نظرة كل طرف للعدو الذي يتخيّله. فالغرب، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، والحكومة اليمنية والسعودية لديهم أعداء مختلفين، فالقاعدة هي العدو بالنسبة للغرب أما اليمن والسعودية فلديهما عدو مشترك وهو الحوثيون، وهذا ما يجعل الرؤية الى المشكلة اليمنية متضاربة.

وتقول يماني، حين نفكر في مؤتمر لندن في ٢٨ يناير، فإن المبادرة الحوثية تثبت أن الحوثيين هم على استعداد لوقف الحرب والتفاوض وأن الاستقرار في اليمن يعتمد على المفاوضات، وهذا يعني أن ما هو مطلوب من علي عبد الله صالح هو القبول بمبدأ المشاركة السياسية الذي يرفضه حتى الآن.

> **ما هو مطلوب من علي عبد الله صالح إذا ما أراد حلاً شاملاً وحاسماً لمشكلة اليمن، هو القبول بمبدأ المشاركة السياسية الذي يرفضه حتى الآن**

وفيما يرتبط بخطر القاعدة في اليمن، ترى يماني بأن ما يجعل القاعدة تترعرع في هذا البلد هو الى جانب العامل الجغرافي، هناك الأزمة السياسية والعامل الاقتصادي، وكذلك القهر في الشمال والحركة الانفصالية في الجنوب، ولذلك فإن كل هذه العوامل تساهم في خلق فضاء لنمو القاعدة.



مي يماني

وفي سؤال حول وجود مبادرة خلف الستار بين اليمن والحوثيين، كشفت يماني عن أن المبادرات لم تتوقف منذ ضلوع السعودية في الحرب ضد الحوثيين، وقالت يماني بأنه قبل ثلاثة شهور كانت هناك مبادرة سعودية عبر زعماء قبليين للقبول بمفاوضات ثلاثية تشارك فيها السعودية والحكومة اليمنية إلى جانب الحوثيين، إلا أن الأخيرين رفضوا المبادرة واعتبروا أن المفاوضات يجب أن تتم بين الحكومة اليمنية والحوثيين باعتبار أن مايجري هو مسألة داخلية لا يجب لطرف خارجي أن يتدخل فيها، وهو ما رفضته السعودية. وتضيف يماني بأن الزعماء القبليين الموالين للسعودية واصلوا الوساطة لوقف الحرب، وهذا ما تم مؤخراً بإعلان عبد الملك الحوثي مبادرة الانسحاب من المواقع العسكرية السعودية.

وتلحق الدكتورة يماني تلك المبادرة باعلان الحوثيين موافقتهم على الشروط الخمسة لوقف الحرب، وهذه مبادرة لا تخص الحوثيين بل هي لليمن عامة، ولابد من العمل على حل المشكلة

بسبب الخسائر الفادحة في الأرواح من جراء هذه الحرب.

وفي سؤال عن إمكانية حل المشكلة محلياً، وفي إطار الجامعة العربية، قالت الدكتورة يماني بأنه لم تكن هناك مبادرة عربية ولم يكن هناك دور للجامعة العربية، بل إن الضعف في الجامعة العربية أفضى الى تهميش دورها ما دفع الغرب الى ملء الفراغ.

وتحدّثت الدكتورة يماني عن علاقة اليمن بدول الجوار، ورأت بأن ثمة حالة إنكار من قبل الجوار اليمني، التي رفضت أن يكون اليمن عضواً في مجلس التعاون الخليجي، بل واجه هذا البلد مشكلات كبيرة بفعل سياسات دول الجوار، من بينها طرد العمال اليمنيين من السعودية منذ حرب الخليج الثانية، واستمر مسلسل الطرد للعمال اليمنيين وآخرها ما تم قبل شهر بطرد ٥٤ ألف عامل يمني من السعودية. في المقابل، بحسب يماني، فإن السعودية صدّرت عقيدتها الصارمة الى الشمال اليمني التي تقطنه أغلبية زيدية، وقد نظر الحوثيون الى ذلك بأنه تهديد لعقيدتهم الزيدية.

ورأت الدكتورة يماني بأن القاعدة ليست مصدر التهديد الأمني الرئيسي، ولكن الحكومة اليمنية ترى بأن الحركة الانفصالية في الجنوب والحوثيين في الشمال هما مصدر التهديد الرئيسي. ولذلك تقترح يماني بأنه كان على مؤتمر لندن أن يكون أوسع من مجرد مواجهة خطر القاعدة، وأن يطرح بدلاً من ذلك مسألة الاستقرار والأمن في اليمن عموماً.

## مؤتمر لندن

عقدت الولايات المتحدة في ٢٨ يناير الماضي لقاءً على مستوى وزراء الخارجية في لندن لمناقشة الأزمة اليمنية. وقد دعا جوردن براون الى المؤتمر بعد محاولة تفجير طائرة أميركية متوجّهة الى ديترويت الأميركية من قبل مواطن نيجيري في يوم أعياد الميلاد بالسيد المسيح تم تدريبه من قبل تنظيم القاعدة في اليمن. وهذا على ما يبدو فتح عيون الغرب على مشاكل اليمن. وفي أعقاب ذلك الهجوم الفاشل، تقدّم كل من الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء البريطاني جوردن براون للدعوة الى عقد مؤتمر لإقتراح حلول لأزمات اليمن التي تم تجاهلها في السابق. وهذا يعني أن ثمة جهداً تنسيقياً مشتركاً في الموضوع اليمني على غرار ما حصل في المسألتين العراقية والأفغانية.

فهل ثمة علاقة بين مؤتمر لندن والمبادرة الحوثية؟

تجيب الدكتورة يماني بأن مؤتمر لندن قد تم الاعلان عنه قبل المبادرة الحوثية. ولذلك، ليس هناك صلة مباشرة بين المؤتمر والمبادرة. لا شك، تستدرك يماني، أن المؤتمر يقود الى تداول سياسي بشأن النزاع مع الحوثيين وأن المبادرة ستترك صدى خلال المداولات السياسية.

وتعتبر المبادرة مؤشراً على أن الحوثيين جاهزون للتسويات السياسية. وأن على الغرب عدم قبول حرب علي عبد الله صالح المستمرة. بل عليه أن يمارس ضغوطاً على الأخير لوقف الحرب. فقد قبل الحوثيون الشروط الخمسة التي طرحتها الحكومة اليمنية ولذلك ليس هناك مبرر لمواصلة الحرب. فلماذا لا يفاوض؟ تقول يماني بأن المبادرة الحوثية وضعت علي عبد الله صالح على المحك، لتقاسم السلطة مع الحوثيين. ولكن علي صالح لا يرغب في تقاسم السلطة.

بالإضافة الى حقيقة أن الحوثيين يرغبون في تفادي الخسائر الفادحة في أرواح المدنيين، فإن المبادرة مع السعودية ستكون لمصلحتهم لمواجهة جيش واحد، وهو الجيش اليمني.هذا بالرغم من حقيقة أنهم أثبتوا قدرة في الشهور الثلاثة الأخيرة على مواجهة جيشين، الجيش اليمني المؤلف ٧٠٠ ألف جندي والجيش السعودي المؤلف من ٢٠٠ ألف جندي، حيث أن علي عبد الله صالح سيبقى يحارب الحوثيين منفرداً. لقد أطرت هيلاري كيلنتون علي عبد الله ووصفته بأنه (شجاع، ومخلص)، على الطريقة الأميركية.

وعلّقت يماني على من تقدّم بالمبادرات خلال المواجهات بين القوات السعودية والحوثيين، وقالت بأن المبادرات الحقيقية لم تأت من الحوثيين بل جاءت من السعوديين الذين قاموا بالإتصال ببعض زعماء قبائل يمنية موالية لهم من أجل التوسط بينهم وبين الحوثيين، وهذا يظهر بأن السعوديين كانوا في وضع سيء وكانوا توّاقين للتوصّل الى حل وإنقاذ ماء الوجه.

وكان الحل بالنسبة لهم (إخرجوا مبكراً قبل الهزيمة وإعلان الانتصار).

المبادرة الحوثية هو اعلان لعلي عبد الله صالح بأنه غير قادر على كسب الحرب. وكان يعتمد على السعوديين بدعمه حتى النهاية. ولكن السعوديين كانوا في مسيس الحاجة الى وقف الحرب قبل مؤتمر لندن. وعليه فإن ثمة اتفاقاً ضمنياً مع الحوثيين يتم التحضير له.

وترى الدكتورة يماني بأن المبادرة الحوثية هي الحل الأمثل بالنسبة للسعودية كيما تخرج من هذه الحرب وتعلن (نصرها المبين) كما جاء



على لسان خالد بن سلطان. وتعتقد يماني بأن السعوديين سيحدّون من نشاطاتهم العسكرية تدريجاً، الى حين الوقف الكلي لإطلاق النار.

من جانب آخر، تصوّر الدكتورة يماني التدخل العسكري السعودي والأميركي بأنه دلالة على عجز الحكومة اليمنية على حل الأزمة.

تلقى علي عبد الله صالح تأييداً قوياً من قبل مجلس التعاون الخليجي في القمة التي عقدت في الكويت في ديسمبر الماضي فيما يخص حروب صالح الداخلية، المدعومة من السعودية

**غياب الجامعة العربية عن لعب دور في حل مشكلة اليمن أفضى الى تهميش دورها ما دفع الغرب الى ملء الفراغ السياسي فصار التدخل الغربي كبيراً**

التي تدخّلت عسكرياً ضد الحوثيين. ولكن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فشلت في فتح اقتصادياتها ـ التي لاتزال بمسيس الحاجة الى استضافة عمال من الخارج ـ أمام الشباب اليمني ومازالت هذه الدول قاصرة النظر عن هذا الجانب.

ولذلك، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا، وكلاهما راعيان لمجلس التعاون الخليجي، لابد أن يشجعا أعضاءه لضمّ اليمن، إذا ما أرادوا حل مشاكله. فاليمنيون معروفون كونهم عمالاً مهرة. ولذلك، بدلاً من تصدير التطرّف الديني الى اليمن، فإن استيراد قوته العاملة من شأنه تحييد مشاكل اليمن.

لعبة الباب الدوّار..

# السعودية وتهريب الإرهاب

عبد الوهاب فقي

**هل تحتاج السعودية الى استيراد العنف من الخارج، أو حتى استنساخ العناصر التفجيرية للعنف من خلف الحدود، أليس في البلاد فائض من الأفكار، والاشخاص، والتجارب ما يحرّض على العنف. بالنسبة للمتخصّص في شؤون هذه الدولة، ترتسم أمامه علامة تعجب حيال التصريحات المتكررة الصادرة من الأمراء وهم يتحدثون عن منابع التطرف الخارجية، وانتقال تأثيراتها الى الداخل، حتى ردّد بعض الصحافيين، وقسم منهم وجد في الاشتغال على الموضوع قطاراً سريعاً نحو الشهرة. إلصاق أسماء خارجية بجماعات عنف أو تطرف في الداخل مثل السرورية والجامية والاخوان وغيرها يهدف الى تحويل الأنظار عن خزائن التشدّد المحلية التي مازالت قادرة على تقديم كل الدعم لجماعات يجري تشكيلها وتحريضها في الخارج للقيام بما هو أقصى وأقسى من أعمال عنفية.**

الحديث عن قيادات خفيّة للعنف لا يتغيا مجرد تبرئة ساحة الأمراء من ضلوع مباشر في الإرهاب، رغم أن التقارير المتناوبة التي تصدر في الغرب وخصوصاً الدول المتضررة من الأعمال الإرهابية تشير أحياناً الى وجود صلة للأمراء بتمويل جماعات العنف في الخارج، ولكن الأهم هو إبعاد المصادر الفكرية عن المسائلة القانونية والإعلامية، رغم أن دراسات عديدة صدرت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر تناولت تراث التشدّد الديني في السلفية الوهابية.

في المقابل، حاول الأمراء وكتيبة من الصحافيين المشتغلين على موضوع الجماعات المسلّحة في الداخل تصوير المشكلة وكأنها خارجية، فجرى فتح ملفات الجماعات الدينية في الخارج وذيولها المحلية، مثل السرورية والجامية والاخوان أو القطبية (نسبة الى سيد قطب)، وغيرها، على أمل أن تخمد الأضواء المسلّطة على الوهابية باعتبارها مصدر التغذية الرئيسي لكل العمليات الارهابية. وصار الكلام على هذه الجماعات كما لو أنها منجاة للسلفية الوهابية وللعائلة المالكة من العقاب القانوني والإعلامي على المستوى الدولي.

في محاولة لإحداث فصل تعسفي بين السلفية الوهابية والجماعات الدينية بهوياتها الخارجية، جرى تصوير السلفية وكأنها تعرضت لاختطاف من قبل الجماعات الحديثة، أي تلك التي نقلت السلفية الى مشروع حركي وسياسي، فقالوا مثلاً بأن السرورية هي النموذج الحركي للسلفية المتشدّدة، وهي المسؤولة عن زرع عنصر الجهاد في السلفية الوهابية، فيما تم تصوير تسرّب العامل الإخواني الى السلفية الوهابية بأنه المسؤول عن تحويلها الى مشروع كوني بعد أن كان مجرد حركة دعوية ذات طابع محلي.

الأمير نايف الذي انبرى لمهمة تحميل جماعة الاخوان المسلمين في مصر مسؤولية انتشار الأفكار المحرّضة على العنف، والتطرف في السعودية، كما جاء في مقابلته مع صحيفة (السياسة) الكويتية في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢، تعمّد، على ما يبدو، تجاهل نصوص شبه واضحة في رسائل جهيمان العتيبي وجماعته يقدح فيها الاخوان المسلمين وجماعة التبليغ والدعوة، كما قام جهيمان بتطهير جماعته من أي عناصر قريبة من الاخوان المسلمين.

**لم تكن الوهابية بحاجة الى السرورية أو الإخوانية كيما تستعير منهما عنصري العنف والتدويل، وتراث الوهابية غني بالنصوص المحرّضة عليهما**

وتمضي الرواية الإعلامية في تصوير التداخلات الأيديولوجية والحركية بين السلفية الوهابية والجماعات الإسلامية في الخارج، لينتقل فيما بعد الى جانب التوزيع الجغرافي لكل جماعة، بعد أن أصبحت كل واحدة منها تياراً شعبياً، فبينما اقتصر وجود تيار الاخوان في المنطقتين الشرقية والغربية، كانت السرورية تتمّدد في بقية المناطق، ولم تشهد الساحة المحلية صراعات علنية بين التيارات الحركية تلك لسبب بسيط هو غياب مناطق الاحتكاك بينها، فكل تيار يعمل في مجال مستقل عن الآخر، ولم يكن هناك تنافس بين التيارين. تقول الرواية الإعلامية بأن الصراع يحتدم بين التيارين في العالم الافتراضي، أي على شبكة الانترنت، أو في مجال النشر الدعوي، وبلغ الصراع ذروته في الانتخابات البلدية العام ٢٠٠٥، حيث انغمس قادة التيارين في حملات تشهير متبادلة، ومارس الجميع اللعبة الإنتخابية بكل أصولها الدنيوية، أي على أساس المصالح وليس المبادىء.

ثمة، بلا ريب، فجوة زمنية واسعة تفصل بين تاريخ تشكّل التيارات تلك وبين التأسيس الأيديولوجي للعنف، فنحن نتحدث عن فارق زمني يقترب من قرنين، أي منذ أن بدأ إرساء الأساس الديني للدولة السعودية. لم تكن السلفية الوهابية بحاجة الى السرورية كيما تستعير منها العنصر الجهادي، ففي الأدبيات السلفية التأسيسية ما يكفي من عناصر تحريضية على القتال، وبإمكان المرء أن يعثر في رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأبنائه والعلماء المتحدّرين من مدرسته على كتلة نصوص

تشكّل رؤية أيديولوجية محكمة تكفّلت بتوفير وصفة المشروعية للدولة السعودية، وهي رؤية تقوم على مكوّنين أساسيين: تكفير المجتمعات المجاورة، وإعلان الجهاد ضدها. بل أمكن القول، بأن من نبّه التيارات الحركية سواء في مصر أو الأردن الى الفكر التكفيري والقتالي لدى الشيخ ابن تيمية هي السلفية الوهابية وليس العكس، كما تكشف مصنّفات ورسائل علماء المدرسة الوهابية. وقد تحدّثنا عن ذلك مطوّلاً في الاعداد السابقة.

أما البعد الكوني في السلفية القتالية، فلم يكن المسؤول عنه الإخوان المسلمين، ولم يكن من مهمات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين إشاعة الرعب في أرجاء العالم، كما هو الحال بالنسبة للسلفية الوهابية التي بدأت في نجد ثم أطلقت العنان لنزعتها التكفيرية كيما تبرر مقاتلة المجتمعات في المناطق القريبة والبعيدة فغزت بادية العراق، وبادية الشام وكل أنحاء الجزيرة العربية بما في ذلك شمال اليمن وبلدان الخليج الحالية، ولو قدّر لها التمدّد خارج هذا المجال لفعلت، وكانت ترى في نفسها (الطائفة المنصورة) التي يكتب على أيدي عناصرها نشر الهداية للبشر قاطبة. صحيح، أن البعد الكوني للسلفية القتالية كما نراها اليوم يحتّل المشهد الإعلامي الدولي، ولكنه امتداد طبيعي وايديولوجي للنزعات الكونية التأسيسية للسلفية الوهابية. ولابد من الإشارة إلى أن الانتشار الدولي للسلفية الوهابية منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي هو ما وفّر للجماعات القتالية بنيّة تحتية واسعة وصلبة كيما تحقق أحلامها القديمة.


محمد سرور زين العابدين

ما يلزم لفت الإنتباه إليه، أن أغلب الأسماء التي أضفيت على جماعات بعينها مثل الشيخ أبو بكر الجزائري، ومحمد بن سرور زين العابدين، والشيخ ربيع المدخلي، والشيخ مقبل الوادعي، والشيخ محمد أمان الجامي، وغيرهم لم تكن كما يراد تصويرها بأنها جماعات نشأت في الخارج ثم نقلت تأثيراتها الى الداخل، بل هي في الأصل ذات منشأ أيديولوجي داخلي، تربت في المدرسة السلفية الوهابية وتشرّبت أفكارها المتشدّدة سواء في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة أو جامعة أم القرى بمكة المكرمة أو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. ولابد هنا من الإشارة الى مواصفات هذه الشخصيات:

أولاً: أنهم أكثر ولاءً لآل سعود من التيار السلفي المحلي ولم يكن لديهم تحفظات على حكم آل سعود، وهم النموذج الأقصى يمينية في العلاقة بين علماء الوهابية والدولة، وهم ضد العداء للنظام، والتأكيد على فضائل النظام، وربما ساعدت غربتهم على تبني موقف متملق من النظام حتى قال الشيخ أبو بكر الجزائري في كتابه (الإعلام بأن العزف والغناء حرام، ط. ١٤٠٧ص ٥٧).(لو لم يبق إلاّ عجوزٌ واحدة من آل سعود لم يكن لها أن تتنازل عن مبدأ الحقّ). وكان جهيمان العتيبي لا يثق به ويتّهمه بالتجسس عليه وكان ينقل ما يدور في الجلسات الخاصة التي كان يحضرها مع جهيمان وجماعته الى الحكومة، ونقل الشيخ مقبل الوادعي في كتابه (المخرج من الفتنة) (ص ٧٦ سنة ١٩٨٣)، عن جهيمان قوله (نحن لا نثق به... هناك مجالس سريّة بيننا بلغت الحكومة... فمن بلّغها؟!).

**كل قيادات الجماعات الداخلية الذين جاءوا من الخارج هم موالون للدولة السعودية وتربّوا على فكرها السلفي المتشدّد ونشروه في الخارج**

ثانياً: أن أكثرهم له امتدادات خارجية بالتنسيق مع الدولة السعودية، وليس كما يصوّره البعض بأن هذه الجماعات نشأت خارج عباءة الدولة أو أنها هرّبت بضاعتها الأيديولوجية والحركية الى الداخل. فقد اشتغل أبو بكر الجزائري، المقرّب من وزارة الداخلية، على السلفية في الجزائر وفي فرنسا، والوادعي ثم المدخلي على اليمنيين وبالذات على الشوافع والزيود، وقد أشعل ربيع المدخلي بحركته التكفيرية في منطقة صعدة بشمال اليمن شرارة الحرب الأولى العام ٢٠٠٤. أما الشيخ الجامي القادم من الحبشة فدرس على كبار مشايخ السلفية المعاصرة مثل الشيخ محمد بن ابراهيم والشيخ ابن باز، وكان يصنّف على علماء (أهل المدينة)، وكانت له جولات تبليغية في الخارج وخصوصاً في القارة الأفريقية، وحمل راية الهجوم على الجماعات الأخرى السرورية والقطبية وغيرها. وقال عنه الشيخ محمد بن علي بن محمد بن ثاني، المدرّس بالمسجد النبوي في كتابه المؤرّخ ٤ محرم ١٤١٧هـ (وله نشاط في المحاضرات في المساجد والندوات العلمية في الداخل والخارج). وله كتاب بعنوان (أضواء على طريق الدعوة إلى الإسلام) يحتوي على عرض للدعوة في أفريقيا، ورسالة أخرى بعنوان (الإسلام في أفريقيا عبر التاريخ).


أبو بكر الجزائري

كان من المدافعين عن الدولة السعودية، وجاء في كتاب للشيخ الدكتور صالح بن عبد الله العبود مدير الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة بتاريخ ١٥ ربيع الثاني سنة ١٤١٧هـ : في عام خمسة وتسعين وثلاثمائة وألف من هجرة المصطفى ص كانت بيننا وبين أناس من خارج هذه البلاد ممن ابتلينا بهم خلافات في العقيدة والمنهج، يريدون معارضتنا في عقيدتنا الإسلامية وسياسة حكومتنا الراشدة ، فكتبت إلى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز وغيره من علماء الدعوة في بلادنا أشكو من بعض هذه الأمور، فلقيت الشيخ محمد أمان في مكة بدار الحديث وأطلعته على ما كتبت أستشيره وأستطلع رأيه، فشد من عزمي وشرح لي بكلمة موجزة معنى المرجعية الصحيحة وقال: إن هؤلاء العلماء في بلادنا من علماء الدعوة إلى الله هم المرجع الذين يؤخذ عنهم الاعتقاد فينبغي ألا نتردد في الرفع لهم عن كل مخالفة تحدث وينبغي أن نقول لهم أنتم مرجعنا في مثل هذه المسائل العقدية فإذا لم نجدكم أو لم تحتملونا فقدناكم.. ويضيف (وافترقنا وأنا أحمل هذه الروح فكان لها تأثير بأمر الله جيد، وفهمت فهماً راسخاً كيف ينبغي أن نحافظ على سلسلة مرجعيتنا وألا نلتفت إلى أولئك الأجانب مهما تظاهروا به من التزيي بالعلم و لباس العلماء، وأقصد بالأجانب الأجانب عن عقيدة السلف

الصالح ممن تلقوا ثقافتهم وتشبعت أفكارهم بمنطق اليونان وفلسفة الفلاسفة البعيدين عن الوحي الإلهي بقسميه الكتاب والسنّة، المغرورين بآرائهم وعقولهم المختلطة وشبهاتهم المنحرفة).

وصنّف الجامي كتباً في الدفاع عن نظام الحكم في السعودية ومعارضة الديمقراطية، وهما (حقيقة الديموقراطية وأنها ليست من الإسلام) و(للجزيرة العربية خصوصية فلا تنبت الديموقراطية)، و(حقيقة الشورى في الإسلام).

أما محمد سرور زين العابدين (فلسطيني الأصل) فقد التحق بالمدرسة السلفية بعد



محمد أمان الجامي

انشقاقه عن حركة الاخوان في سورية بعد أحداث حماه في مطلع الثمانينات ودرس في جامعة الامام محمد بن سعود وتشبّع بالفكر السلفي في السعودية ثم سافر الى افغانستان للجهاد في الثمانينات ثم انتقل الى بريطانيا وعاش في مدينة بريمنجهام وكان يصدر مجلة (السنة) والتي عارض فيها الحكومة السعودية فترة من الوقت قبل أن يعود أدراجه الى الخط السلفي التقليدي بنزعته الطائفية النافرة. وانتقل الى الأردن في العام ٢٠٠٤.

ورغم أن هناك من حاول ربط السرورية بالإخوان، على أساس اعتماد فكرة التنظيم باعتبارها منتجاً إخوانياً في المجال الاسلامي، ألا أن التباينات الكبيرة بينهما كانت واضحة في اعتماد الأولى على فكر ابن تيمية، والامتثال للمرجعية السلفية المتشدّدة. وعارضوا انخراط الاسلاميين في السلطة.

في ضوء ما سبق، فإن دور الخارج في صنع توجّهات عنفية متشدّدة في الداخل لم يكن سوى إسقاط متأخر ومحاولة هروب من مسؤولة التورّط في دوامة العنف. لقد بات ثابتاً الآن أن السعودية وأيديولوجيتها السلفية وعلماء المؤسسة الدينية التابعين لها هي من تتصدر قائمة الارهاب في العالم.

ونذكّر هنا بالتقرير الذي نشرته مجلة فورين بوليسي في عددها الصادر في يوليو/ أغسطس ٢٠٠٦ بعنوان (مع أصدقاء مثل هؤلاء)، تم تقديم سؤال حول إسم البلد الذي ينتج العدد الأكبر من الارهابيين الدوليين، فأشار خبراء السياسة الخارجية الى السعودية وباكستان ومصر، وهي الدول الثلاث الحليفة للولايات المتحدة في العالم الإسلامي. مايلفت الإنتباه بدرجة خاصة أن ثلثي (أي ٦٢) من المشاركين في التقييم عرّفوا السعودية بأنها المحور القيادي للمشكلة، فيما أشار ١٣ بالمئة الى مصر، و١١ بالمئة الى باكستان. وحسب فواز جرجس من كلية ساره لورانس أن السعودية بعد الحادي عشر من سبتمبر قد برزت باعتبارها مسرحاً رئيسياً للأفكار والأفعال الجهادية السلفية. أما الدول الأخرى مثل العراق، ولبنان، وفلسطين، وايران، واليمن، وأفغانستان فإن الخبراء وضعوا لكل من هذه الدولة علامة واحدة فحسب فيما يرتبط بالإرهاب الدولي.

نقطة الجدل الجوهرية تقع بالدقة في استمرار تدفق مقاتلين من وسط السعودية للإلتحاق في صفوف القاعدة، وتصاعد نبرة الخطاب التحريضي لدى مشايخ السلفية المتشدّدين. يقول المراقبون بأن مصر لأنها التزمت بتعهّداتها بملاحقة ما تعتبره واشنطن إرهاباً فقد حصلت على مساعدة مالية منتظمة منذ العام ١٩٧٩ وحتى الآن والتي تتجاوز ستين مليار دولار أميركي، وكذلك فعلت باكستان لولا أنها لم تعد تحظى بتلك الأولوية في برنامج المساعدات الإقتصادية الخارجية للولايات المتحدة، فأوكلت المهمة الى دول حليفة لواشنطن للعب هذا الدور عن طريق عقود واتفاقيات عسكرية وتجارية كما جرى بين العراق وباكستان، وبين الأخيرة من جهة والسعودية والامارات من جهة ثانية، من أجل مواجهة تحديات اقتصادية وأمنية عاجلة.

أما بالنسبة للسعودية، فإن الأمر مختلف تماماً، ولو أردنا كلاماً مختصراً لقلنا بأن الأميركيين لا يثقون بآل سعود، وقد خبروا ألاعيبهم، وكلاهما يلعبان السياسة بأقذر أشكالها. لا يقدّم آل سعود معلومات صحيحة للأميركيين، وهذا معلوم منذ سنوات طويلة، وأن التشدد الديني السلفي في الداخل هو أحد أوراق اللعبة بيد آل سعود حتى مع الأميركيين، الذي يدركون حقيقة ما يريده حلفائهم في الرياض. بطيئون في ملاحقة عناصر القاعدة، ومشايخ التحريض، بل إن لعبة (الباب الدوّار) باتت جزء من مشهد السياسة السعودية في قضية الإرهاب.

## السعودي وراء منع مضاوي من دخول الكويت

بعد تدخّل من آل سعود، ألغت السفارة الكويتية بلندن، منح الدكتورة مضاوي الرشيد، فيزا دخول للكويت (تحمل الجواز البريطاني) وذلك بدعوة من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية التابع لجامعة الكويت، والذي يرأسه د. شفيق الغبرا، أستاذ العلوم السياسية بتلك الجامعة. وكان من المقرر أن تشارك الدكتورة مضاوي استاذة الأنثربولوجيا يومي ١٨/١٧ من هذا الشهر، لولا أن تدخلت السعودية في اللحظات الأخيرة لتمنع حضورها، وليعتذر الغبرا والجامعة عن الدعوة التي قدمت لها.

د. مضاوي الرشيد سعودية الأصل من حائل، وتنتمي لعائلة الرشيد من شمر، التي كانت تحكم وسط الجزيرة العربية قبل أن يعيد آل سعود السيطرة عليها، وقد تم انهاء حكم آل الرشيد عام ١٩٢١.

## سفير سعودي حرامي

في ٢٠١٠/٢/٢، نشرت صحيفة BZ الشهيرة والصادرة من برلين، خبراً بمثابة فضيحة دبلوماسية، قالت أن أحد الدبلوماسيين السعوديين وهو أحمد النغيمش، وعمّيت على صورته في الجريدة، قليل الحياء، ويعتمد على حصانته الدبلوماسية ولا يسدد الفواتير المستحقة عليه، ووصفته بأنه (نصّاب) و (شحاذ) و (متطفّل) وحذّرت من التعامل معه.

وقالت الصحيفة بأنه لا يسدد مخالفات المرور، ولا يدفع أجار الشقة، وأنه لا يدفع فواتير المستشفيات. وكانت دير شبيغل قد قالت بأن الدبلوماسيين العرب وبينهم سعوديون تتراكم عليهم فواتير تقدر بمائة مليون يورو. وهناك فاتورة على النغيمش تقدر بـ ١٢٩٥ يورو لإحدى العيادات. كما أنه لم يدفع رسوم دراسة إبنيه وهما مهددان بالطرد، كما أنه عليه ديون لشقته تصل الى ٦٠٠٠٠ يورو، وصاحب الشقة غير قادر على إخراجه وفق القانون!

حاولت الخارجية الألمانية أن تلفت انتباه الخارجية السعودية الى سلوك موظفيها الدبلوماسيين، ولكن الأخيرة لم تعبأ. فنصحت أصحاب القضايا باللجوء الى الإعلام والتشهير كحل وحيد، وهو حل متبع في معظم العواصم الأوروبية.

### الرياض لا تثق به:

# علي صالح (أفضل السيئين)!

يحي مفتي

تبدو السعودية مضطرة لمواصلة علاقاتها مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، فهو بالنسبة لها (أفضل السيئين)، وهي لا تنسى فضله في تعزيز النفوذ السعودي في اليمن منذ أن نصّبته قبل أكثر من ثلاثين عاماً رئيساً على اليمن. السعودية اليوم، وبعد أن دخلت الصراع المباشر والمسلح مع الحوثيين، أدركت أكثر من أي وقت مضى أن علي صالح شخص لا يمكن الوثوق به كثيراً. وبالنسبة للطاقم الرسمي السياسي والإعلامي السعودي، فإنه فتح النار على الرئيس اليمني مبكراً، واتهموه بعدّة أمور:

- أنه متواطئ مع القاعدة، وأنه أطلق سراح رجالها وقال أنهم هربوا؛ وأنه استخدمهم في حربه عام ١٩٩٤م ضد الجنوبيين (كانت السعودية تقف مع قادة الإنفصال حينها) ثم عاد واستخدمهم في السنوات الأربع الماضية ضدّ خصومه الشماليين الحوثيين.

- أنه تاجر سلاح، على المستوى اليمني. وعلى المستوى السعودي هو مهرّب للسلاح، وللمخدرات والخمور، ولأمور أخرى عبر مديرية الملاحيظ التي سقطت بأيدي الحوثيين قبل نحو أربعة أشهر. رجل الرئيس في مجال التهريب، هو مفاوضه السابق لدى الحوثيين، وشقيق محافظ صعدة. إنه الشيخ فارس مناع الذي اعتقل أواخر يناير الماضي، فيما أقال الرئيس المحافظ بدايات فبراير الجاري. من يشتري السلاح من علي عبدالله صالح في الطرف السعودي، هم أمراء سعوديون.

- أن علي عبدالله صالح حوّل أزماته السياسية والعسكرية المحليّة الى منجم ذهب، يستغلّ بها جيرانه، ويطالبهم بمزيد من المال الذي يذهب أكثره في جيب عائلته. ويبدو أن السعوديين مقتنعين بأن الكثير من السلاح اليمني يباع الى الحوثيين، وأنه غير جادّ في مواجهتهم، ولا هو جادّ في بناء دولة خالية من السلاح. إنه رجل يقتات على الأزمات، ويجيد فنّ إنقاذ نفسه أثناء الأزمات.

- أن علي صالح، حسب السعوديين، ورّط بلدهم فعلاً في حرب، ستخرج منها خاسرة، وهم لم يدركوا الفخ الذي نصب لهم إلا بعد أن وقعوا فيه. المعطيات التي قدّمها علي صالح للسعوديين من معلومات استخبارية وغيرها ظهر أنها كلها مفتعلة، ويقولون بأنه أجاد في العزف على الوتر الحسّاس لديهم، وضغط على العصب الطائفي، وكبّر لهم العقدة الإيرانية، بحيث جرّهم الى مستنقع أضرّ بهم وبسمعتهم.

بعد أن طالت الحرب في الشمال، أخذت بعض الإتهامات طريقها الى الكتابات والتعليقات السعودية. بعضها طال الرئيس اليمني مباشرة، وبعضها الآخر طال سياساته. نخص بالذكر هنا مقالات عبدالرحمن الراشد، التي حوت جرعات تشكيك في سياسة الرئيس اليمني وأجندته الخاصة به. كان آخر ما كتبه مقال في الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠١٠/٢/٤ تحت عنوان (تاجر السلاح اليمني) بدأه بالقول أن (اليمن أعجوبة المتناقضات، هناك لا تعرف الحليف من العدو، ولا تميز الحكومة من المعارضة، ويصعب أن تعرف كل فريق أين يقف، ومن يشتري ومن يبيع لمن؟ وقد أثار الجدل اعتقال شقيق محافظ صعدة فارس مناع بتهمة المتاجرة بالسلاح وتمويل الحوثيين وغيرهم من خصوم الدولة. كيف يمكن للشقيق أن يزود أعداء أخيه بسلاح يطلقون به النار على أخيه المحاصر في مدينته صعدة؟ وزد على هذه الأحجية كيف يدافع المحافظ المحاصر عن الشقيق الممول). ووجه رأيه بطريقة ذكية على لسان محافظ صعدة (إن كان أخوه متورطا فالدولة متورطة، فهل هذا يعني أنه يزود المتمردين بمعرفتها وربما موافقتها. وأوضح من تصريحه ومن المعلومات الكثيرة التي ظهرت أن ليست كل الحروب حقيقية، رغم حقيقة القتل والدماء والأبرياء الضحايا).

ووصف الراشد اليمن بأن حقائقها غامضة دائماً، وأن تمركز القاعدة في اليمن أضاء نوراً كثيراً على خبايا صنعاء (فبانت أمور أغرب من الخيال) كما قال. وشكك الراشد في جدية اعتقال تجار السلاح، وأضاف ساخراً بأن الحكومة قد تعمد الى تهريبهم (كما قيل عن هروب معتقلي القاعدة من سجن صنعاء ذات مرة ولا تزال الأنباء تؤكد أنه كان هروباً مرتباً). وأكمل متهماً: (دول العالم تحارب في الصومال وأفغانستان والعراق تبحث عن تنظيم القاعدة وهم في اليمن يعيشون حياة رغيدة، حيث يصلون عبر المطار، ويحصلون على تأشيرات دراسة، أو حتى يدخلون بلا تأشيرات، ويستطيعون غسل أموالهم، وإدارة نشاطهم الدعائي بلا مضايقة، ويتدربون في معسكرات مفتوحة، ويصلهم السلاح من مولين مقربين من الحكومة وهكذا. وضع لا يوجد في بلد آخر في العالم عدا اليمن. هل السلطة فاقدة السيطرة، وبالتالي أصبحت نظاما ساقطا، أم أنها تمسك بالعصا من منتصفها وتلعب لعبة كبيرة؟ كلا الاحتمالين خطر للغاية).



الى متى تبقى الأيدي مشتبكة؟!

ومع هذا، يبقى علي صالح الرجل المفضّل للسعودية، حتى الآن.. الى أن يكتمل إعداد البديل، إن سمح شاويش صنعاء باكتماله!

# ناصر العمر.. صقر تكفيري

محمد السباعي

**تبدأ السيرة العامة للشخصيات الصحوية عموماً من النشاط الاحتجاجي الذي بزغ فجأة في الأيام الأولى لأزمة الخليج الثانية، فيما يشبه إعادة تقويم شديد القسوة لأوضاع سابقة. وشأن مشايخ الصحوة، فإن الشيخ ناصر بن سليمان العمر (مواليد ١٩٥٢) من قرية المريدسية التابعة لمدينة بريدة بمنطقة القصيم، والذي أنهى دراسته الجامعية من كلية الشريعة العام ١٩٧٤م وأكمل دراساته العليا في كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه العام ١٩٨٤، كان منكّباً على علوم الشريعة الكلاسيكية في تفسير القرآن الكريم، وتحقيق كتب الحديث، وكان يتناول القضايا الاجتماعية لماماً وبطريقة شعبية، أما الموضوعات السياسية فغالباً ماجاءت المقاربة مكرورة وتنسج على منوال كتابات الإسلاميين في مصر مثل أنور الجندي، أو أدبيات الحركات الاسلامية في مصر وفلسطين والاردن. ولابد من الإشارة الى أن إهتمام العمر بالشأن السياسي جاء متأخراً، أي تقريباً إبان أزمة الخليج الثانية، حيث أزال احتلال صدام حسين للكويت الحاجز النفسي الذي كان يحول فيما مضى دون نقد الأوضاع الداخلية.**

برز الشيخ العمر مع لدّاته في أجواء أزمة الخليج الثانية التي فتحت الباب لجميع التيارات والقوى السياسية والإجتماعية للتعبير عن مواقفها وتطلّعاتها السياسية والأيديولوجية. فكان نشأة تيار الصحوة على قاعدة أزمة محلية وإقليمية، عبّر من خلالها جيل من المشايخ السلفيين الذين انفتحوا على الثقافة الاسلامية الحركية وأعادوا إنتاجها محلياً دون أن يتخلوا عن نزعة التشدّد الديني، التي ورثوها من المرجعيات السلفية الوهابية، فشنّوا حملة تكفير واسعة النطاق ضد التيارات الفكرية والسياسية في الداخل مثل الليبراليين والحداثيين والعلمانيين والشيعة والصوفية، وبرز العمر كأحد صقور الحملة، من خلال إعداد التقارير وإلقاء الخطب والمحاضرات العامة التي تناول فيها تلك التيارات بالقدح والتشنيع، إلى جانب تحميل الحكومة مسؤولية تغلغل التيارات الليبرالية والحداثية في مؤسسات الدولة.

تعرّض للاعتقال في التسعينيات وبقي في سجن الحائر مدة أربع سنوات، يصفها العمر بأنها بمثابة (خلوة)، وأنها (قضاء وقدر)، في نبرة واضحة بأنه نادمٌ على تجربته السابقة، وخرج بعد كتابته تعهداً خطياً بعدم الخروج على الدولة، أو استعمال الخطابة العمومية للتحريض على الحكومة أو التعرّض بالقدح للأمراء.

بدا الشيخ العمر فيما بعد موارباً في مواقفه السياسية، ولكن الصورة بدأت تتّضح تدريجاً بعد تفجّر دوامة العنف الداخلي في العام ٢٠٠٣، حيث اضطلع الشيخ العمر، إلى جانب رفاق دربه مثل الشيخ سلمان العودة والشيخ عايض القرني والشيخ سفر الحوالي، بمهمة مناصحة المتورّطين في أعمال العنف والارهاب، وكذلك العائدين من سجن غوانتانامو. وكان عنصراً أساسياً في مبادرة حوارية شجّعتها وزارة الداخلية ورعتها لناحية استيعاب مقاتلي تنظيم القاعدة الذي تم القبض عليهم. وقد نظر العمر لهذه المبادرة بطريقة لافتة حيث اعتبر الحوار (سنة كوّنية ومبدأ شرعي) وأنه (معمول به على مستوى الأمم والجماعات والأديان والأفراد بل حدث الحوار في عالم الحشرات كما في قصة النمل عندما جاءت النملة ونصحت قومها) في قصة سليمان وجنوده.



ناصر العمر: صقر تكفيري

وعارض العمر الذين قالوا بأن الحوار مع حملة السلاح لا يجدي ويدعون الى الحلول الاستئصالية، فأجاب قائلاً: (مشكلتنا أننا لا ننتبه إلى مَن يتحدث، أي هؤلاء الذين يتكلمون ضد المبادرة: هل هم مؤهلون أنا أقصد الذين الآن يقدحون في الحوار أو يقولون إنه لا يجدي: ما هو رصيدهم من التجربة وما هو رصيدهم من العلم؟ بل وما هو رصيدهم من الإيمان؟ بل ما هو رصيدهم في الحقيقة من الوطنية وحماية الوطن؟).

ولكن ما هو مستغرب، أن الشيخ العمر لم يشارك في أيٍ من جلسات الحوار الوطني منذ انعقاد جلساته الأولى في يونيو ٢٠٠٣ وحتى الجلسة الأخيرة. وقال كلاماً بالغ القسوة ضد الليبراليين والحداثيين والشيعة، ونفى إمكانية الحوار والتقارب بين الشيعة والسنة على عكس ما يقوله في مبدأ الحوار أعلاه.

لم يكن موقفه السلبي من الحوار الوطني تعبيراً احتجاجياً موجّهاً ضد الحكومة أو العائلة المالكة، ولكّنه امتثال أمين لموقف أيديولوجي خالص. فيما عدا ذلك، فإن علاقة الشيخ العمر مع الملك والأمراء متميّزة، فقد كان العمر في وفد العلماء الذي التقى الملك عبد الله في ٢٢ ذي القعدة من العام ١٤٣٠هـ بحضور الأمير نايف وكبار الأمراء والمسؤولين، وكان للعمر موقف واضح من المواجهات بين القوات السعودية والحوثيين، حيث عبّر عن دعم كل (ما من شأنه حماية البلاد وصد عدوان المعتدين).

## العمر بين التكفير والجهاد

ينظر كثير من قرأ أو استمع لمحاضرات ومقابلات وبيانات العمر أو التي شارك في التوقيع عليها الى أن الرجل متساهل في إطلاق أحكام التكفير ضد المخالفين لعقيدته السلفية، رغم ما يبديه من تسامح ظاهري. ولأن التكفير صنو ومقدمة لفعل قتالي غالباً، فإن العمر بقي في دائرة الإتهام باعتباره أحد المحرّضين الأيديولوجيين على العنف.

في مقابلة مع مجلة (العصر) على شبكة الانترنت بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣ يقول العمر ما

نصّه: (أما حَمَلة السلاح فهم ثلاثة أصناف: حمَلة السلاح من رجال الأمن وحمَلة السلاح المجاهدون وحمَلة السلاح ممن ليسوا من المجاهدين.

أما المجاهدون فأقول عليهم أن يتوجّهوا بسلاحهم إلى الأعداء الحقيقيين في فلسطين أي لليهود وللنصارى في العراق وللروس في الشيشان أعني لمواطن الجهاد الحقيقية. ميادين الجهاد قائمة في الأرض الآن في فلسطين و العراق وفي أفغانستان و الشيشان وفي الفلبين و كشمير قائمة إلى قيام الساعة.. الجهاد ماض إلى قيام الساعة).

يؤصّل الشيخ ناصر العمر لمبدأ التكفير في محاضرة نشرها في موقعه بتاريخ ٢٤ محرم ١٤٣١هـ بعنوان (التكفير: ضبط وتحذير) اعتبر فيه (الحكم بكفر اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار الأصليين الذين لا يدينون دين الحق ولم ينتسبق إليه) من موجبات إيمان المرء، وهذا النص كفيل بإباحة قتل اليهود والنصارى وغيرهم من أتباع الديانات والمعتقدات الأخرى بحسب فحوى الحكم الشرعي الذي يطلقه العمر. ورغم تحذيره المتكرر من خوض طلاب العلم في التكفير لأنه (حكم عظيم يحتاج إلى نظر دقيق وعلم عميق)، ولكن العمر لم يتردد في استعمال التكفير ضد أتباع الديانات والمذاهب والتيارات الفكرية والسياسية الأخرى وبصورة جماعية، دون أن يأتي على ذكر الإحتياطات الإحترازية، أو تحقيق المناط، أو حتى تحرير الأعذار الشرعية التي غالباً ما تأتي متطابقة مع ميول الشيخ السلفي القائم على إصدار الحكم على المخالفين.

**العمر دافع بشراسة عن مبدأ الحوار مع مقاتلي تنظيم القاعدة واعتبر الحوار سنة كونيّة ولكنه في المقابل رفض المشاركة في الحوار الوطني**

وشأن عدد كبير من مشايخ السلفية الذين يمثّل السماع قناة رئيسية للمعرفة العامة، فإن الشيخ العمر (أذن) عالية الكفاءة جاهزة لتلقي القصص الخيالية أو في الحد الأدنى غير الموثّقة من مصادر محايدة والتي يجري توظيفها في المحاضرات العامة والبيانات والخطب الدعوية وتشكّل مادة إثارة جماهيرية تسري الى المجالس الشعبية وتصبح حديث الناس والعوام. وطالما أن تلك القصص جاءت مشفوعة بآية قرآنية وحديث نبوي وسيرة من تاريخ الصحابة الأوائل فإن القصص الأكثر خيالية تصبح حقائق في نظر الجمهور البسيط الواقع تحت سطوة أجواء دينية غامرة.

لا يكتفي العمر بسرد قصص لم تقع سوى في عالم الخيال، بل يطعّم محاضراته بلغة الأرقام لإثبات صحة المزاعم التي يسوقها، ففي محاضرة واحدة بعنوان (الأرقام الناطقة) يخرج كل من يستمع إليها بانطباع أن الولايات المتحدة وبريطانيا على وشك أن تغرق في فوضى عارمة وستصبح بين عشية أو ضحاها قاعاً صفصفاً بسبب الفقر والجرائم الإخلاقية والقتل والسرقة. ويعتمد في ذلك كله على مصادر مجهولة حتى للباحثين الإجتماعيين أو علماء الجريمة، بما ينبيء عن أن صورة نمطيّة مسيطرة على ذهن العمر ما تدفعه الى تصديق كل ما يسمع، وربما هذا ما يمنعه من اصطحاب عائلته خارج البلاد، رغم كثرة أسفاره للخارج، باستثناء الغرب الذي يتحدّث عنه بطريقة ازدرائية إلى الحد الذي دفعه لمعارضة تعلّم اللغة الإنجليزية أو قراءة روايات شكسبير.

يتجنّب العمر استعراض المشكلات الاجتماعية والاخلاقية في بلاده أو حتى بلاد المسلمين، ويعتقد بأن ذلك من باب (إشاعة الفاحشة) ولذلك فهو ينأى عن البوح بها أمام العامة بل يفضّل حصرها في (المجالس الخاصة) أي بمحضر العلماء وطلبة العلم الشرعي للبحث عن العلاج. تذكّر مقاربة العمر لمشكلات الغرب ونظيرتها في الشرق، وخصوصاً الإسلامي منه، بما قاله أحد الباحثين بأن الغرب تقدّم لأنه عرض مشكلاته بجرأة وعالجها بشجاعة، فيما خجل الشرق من مشكلاته فتراكمت حتى فاقت مشكلات الغرب.

الشيخ العمر لا يأتي بحلول حقيقية لمشكلات واقعية سواء اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وهو يميل إلى تشخيص واقع الأمة بطريقة مبتسرة وعمومية تتعامل مع الأمة باعتبارها كياناً مأزوماً نابعاً من أزمة الهوية الإسلامية، رغم أنه لا يقول ذلك بالحرف، ولكن إذا ما أحسنا الظن في مقاصده، فإنه لا يلبث أن يعيد رصف أعداء الأمة من يهود ونصارى وعلمانيين وليبرالين ومنافقين ورافضة وصوفية وأخيراً حوثية باعتبارهم اعداءً لهذا الدين وهذه الأمة، المختزلة في المجتمع السلفي، وكل ما يأتي بعد ذلك يعدّ تفاصيل مملة داخل مسوّرة الاعداء.

في المقابل، يرى العمر بأن للعلماء دوراً محورياً في قيادة الأمة وحل مشكلاتها كافة، فهو ممن يرون ولاية الأمر التي تعلو على ولاية الأمراء، وأن الآية القرآنية (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) دليل ـ في مقطعها الأخير ـ على ولاية العلماء دون سواهم، وأن الأمراء ـ الحكّام هم تبع لولاية العلماء يأتمرون بأوامرهم. بل يزيد العمر على ذلك بأن جعل العلماء الأقدر على معالجة مشكلات الأمة عامة، سواء كانت إجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو فكرية أو سياسية.

برز العمر كأحد الصقور البيانات التكفيرية منذ سقوط بغداد في إبريل ٢٠٠٣، وكان ينبري مع آخرين لإصدار بيان لاهب قبل أو بعد جولة من جولات الحوار الوطني أو حوار علماء المسلمين في مكة المكرمة أو حوار الأديان، ولم يتعرّض لنقد أو مسائلة من أي جهة قضائية أو سياسية في الدولة. وكان آخر البيانات التي مثّل فيها قطب الرحى بياناً دافع فيه العمر وأربعون آخرون من المشايخ المتشدّدين عن الشيخ محمد العريفي الذي وصف في خطبة صلاة الجمعة الشيخ علي السيستاني في النجف بأنه (شيخ زنديق وفاجر).

في محاضرة له بعنوان (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) في محافظة البدائع بمنطقة القصيم في محرم الماضي اعتبر فيها

**لا يتبنى العمر خطاً سياسياً واضحاً، فهو في مواقفه التكفيرية يبدو كما لو أنه معارض لتوجه الملك، ولكنه في الحقيقة مناصر قوي للعائلة المالكة**

فرعون (سلف العلمانية) واعتبر حمل الليبراليين والعلمانيين لواء الإصلاح كما حمله المنافقون والفراعنة. ونال من القنوات الفضائية التي تموّل من مصادر محلية وتشيع الفساد. ونال من الذي يكتب في الصحف المحلية (أن اليهود والنصاري دينهم صحيح الا المحارب). وانتقد من طالب إصلاح المناهج، وتساءل هل كانت المناهج فاسدة حتى يتم إصلاحها، ولكنهم يريدون عقيدة الولاء والبراء وعقيدة التوحيد. وعبّر عن أسفه لمن قال بأن (حاجتنا لكليات البيطرة أكبر من حاجتنا كليات الشريعة). وانتقد العمر تحالف الليبراليين والرافضة في وجه العريفي، وسخروا منه. ووصف السيستاني بأنه (ضالٌ من ضلاّلهم). هناك تحالف من الليبرالية والرافضة واليهود والنصارى، تحالف رباعي. وقال أن تحالف الرافضة واليهود والنصارى بأنها (قضية بديهية)، وشبّه حرب تموز ٢٠٠٦ بين حزب الله واسرائيل بمشكلة (النزاع بين الحرامية).

ما هو ملاحظ أن العمر، بخلاف رفاق دربه، لم يرسم لنفسه خطاً سياسياً واضحاً، فهو في الظاهر يعبّر عن مواقف فكرية وعقدية مناهضة لتوجّهات الملك عبد الله، أو هكذا يبدو، ويتبنى مواقف ذات طبيعة احتجاجية على سياسات الحكومة، ولكنه في الوقت نفسه يبدو مقاتلاً شرساً في الدفاع عن العائلة المالكة وعن الدولة السعودية.

لماذا (لجنة تقصّي الحقائق)؟

# مذكّرة للملك تفتح النار على العائلة المالكة

ناصر عنقاوي

**تبدو دعوة (جمعية الحقوق المدنيّة والسياسية) الموجهة للملك عبدالله من أجل (تشكيل لجنة تقصّي حقائق) حول انتهاكات وزارة الداخلية السعودية، والتي حملتها مذكرة شاملة موجهة إليه.. مجرد موضوع وهدف صغير، إذا ما وضع في إطار التحليلات التفصيلية التي وردت في المذكرة الطويلة التي حوت عشرات الصفحات. ليست الدعوة الى تشكيل تلك اللجنة أهم ما ورد في المذكرة، بل إن هناك موضوعات عديدة تطرقت اليها بشجاعة قلّ نظيرها، وبتجرّد وصدق ووطنيّة تحسب لمعدّيها والموقعين عليها.. تعتبر أهم من تشكيل اللجنة بمراحل. ولأننا في مقالة الغلاف هذه لا نستطيع أن نأتي على كل الموضوعات التي تطرقت اليها المذكرة، فسنكتفي ببعضها.**

## تنجيد (نجدنة) الدولة وتوهيبها (وهبنتها)

أن يتحدث الشيعي في الشرقية، والصوفي والشافعي والمالكي في الغربية، والإسماعيلي في الجنوبية، والمهمّش مناطقياً في الإمـارات الشمالية، عن تنجيد الدولة وتوهيبها، أي احتكار السلطة والدين لمنطقة ومذهب أقلّويين (نجد والوهابية) وقسر المواطنين على الخضوع لهما، فهذا أمرٌ معتاد، فقد كثرت التحليلات السياسية المعمّقة تجاه هذا الأمر، خاصة في السنوات التسع الماضية. لكن أن يقول بذلك نجديون، ومتّبعون (حسبما يقولون) لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، فهذا شأن آخر. لم يصدر من نجدي، ولا من المدرسة الوهابية من قال بهذا الأمر من قبل، فضلاً عن أن يدعو الى تعديله ويراه خطأ ويضرّ بالدولة.

معدّو عريضة أو مذكرة (لجنة تقصي الحقائق) قالوا في أول أسباب ضرورة تشكيل اللجنة، بأن هناك خللاً في بنية الدولة، وأن هناك خزاناً من التوتر يتراكم بين الناس، ناجم عن سحق الحكومة لحقوق المواطنين المدنية والسياسية، والأهم:

(عجز الدولة عن ترسيخ مفهوم المواطنة، لإمعانها في نجدنة الشعب ووهبنته... إن جميع أعضاء الجمعية من نجد، من المنطقة الوسطى، ومن أتباع دعوة الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب على الخصوص، والمذهب الحنبلي على العموم، ولكن هذه الانتماءات لم تحجب عنهم إخلال الحكومة بمفهوم المواطنة الذي أنتج اختلالات شتى، إذ لم تقو الحكومة روح المواطنة، بل مارست الحكومة تفضيل المنطقة الوسطى على الأقاليم الأخرى، فالناس في المناطق غير النجدية يشعرون أن الدولة سوّدت العنصر النجدي عليهم، وسوّدت العادات النجدية، فصارت العرضة النجدية، شعاراً لا بد أن ينسجم معه كل سعودي، واستأثر العنصر النجدي بالمناصب، في جميع المناطق. كما مارست الحكومة تفضيلا للمذهب الحنبلي على غيره من المذاهب، فاستأثر التيار الحنبلي بالمناصب الدينية والقضائية، فانصبغت الدولة بالصبغة المذهبية والإقليمية الضيقة، بديلا عن الصبغة الإسلامية الواسعة، وتعاملت الحكومة مع الفوارق الثقافية والاجتماعية والدينية والإقليمية، بروح الذي يريد أن يمحو الخصوصيات، فأسهم هذا في إضعاف قيم المواطنة، بين أقاليم ذات فواصل جغرافية، وعـادات وأعـراف راسخة، ليس من السهل القفز فوقها. وأخلت الدولة بمفهوم الدولة الحديثة: فلا برلمان، ولا قضاء مستقل، ولا تجمعات أهلية، ولا حقوق سياسية. لا أحزاب سياسية، لا جمعيات أهلية، لا تداول للسلطة).

إن هذا التوصيف صحيح ودقيق ويمثّل عمق الأزمـة السياسية في السعودية، ولا يمكن أن يكون هناك من حلّ، بدون إدراك الحقائق أعلاه.

## هجوم كاسح على أمراء العائلة المالكة

حوت العريضة الجديدة هجوماً كاسحاً على أمراء العائلة المالكة، وهي وإن استثنت بخجل البعض، دون ذكرهم، إلا أن الهجوم له طابع عام، لم يسبق لأحد قاله بشكل علني وفي مذكرة مفتوحة للجمهور، ما يدلّ على شجاعة معدّي وموقعي العريضة واستعدادهم لتحمّل ما ينجم عن ذلك. لقد قالوا للملك في المذكرة: (لقد كسرنا حاجز الخوف) وأنهم لا يخافون (من فظائع وزارة الداخلية) وقد صدقوا، خاصة وأن عدداً منهم قضوا سنوات عديدة بين المعتقلات؛ وقد عبّروا عن رأيهم بكامل الحرية، من أن الملكية الدستورية ضمانة بقاء لـ (العرش السعودي) الذي هو بدونها (ليس بمنأى عن الرياح والسيول، لأن ترك العنان للأحداث تجري في أعنّتها؛ يحدث ردود أفعال، دون أن يكون للدولة قدرة على تجنّب تبعاتها، أو التحكّم في إدارة دفتها).

وقد وصف الإصلاحيون البلاد بأنها مجرد مزرعة: (ما مثل بعض أفراد الأسرة الحاكمة في أمور الشعب إلا كمثل أيتام وكّلوا رجلا، ليستثمر مزرعتهم وينفق عليهم، فصار يختلس خمس ريعها لأولاده، وخمسه في نفقات وهمية، وخمسه في شراء أسواط يؤدب بها الأيتام، وخمسه للمحامين عن استبداده، وإفساده ذمم عمالها، ولا يعطى الأيتام إلا خمس الريع، مغموساً بالتسويف والذلّة والتحقير، وكأنه يتصدق به عليهم).

وقالوا في المذكرة ـ العريضة بأن مصداقية الأمراء ضعيفة وهم قد (تقاسموا إدارة البلد، وكأن البلد شركة عائلية، وكلما ازداد وعي الناس بحقوقهم ازداد المتنفذون بطشا بهم: الشعب صار لا يثق بأقوال معوقي الإصلاح، لأنه جربهم، فهم يعدون بإصلاح التعليم فيزداد التعليم

فسادا، ويعدون بإعطاء الفقراء أراضي مطار الرياض السابق، فإذا بهم يتقاسمونها بينهم، وينشئون لجنة لحقوق الإنسان فيلحقونها بوزارة الداخلية، والداخلية هي الجهة المتهمة بهتك حقوق الإنسان. ويقولون إنه لا تعذيب في السجون، ولا معاقبة على التهمة، وأقارب السجناء يجأرون ويصرخون، وحين يعتصمون أو يتظاهرون تنكل بهم الداخلية نكالا شديدا، وتنكل بذويهم في السجون، حتى يصبح الصمت والجنون سيد أخلاق السجون).

وأضافت المذكرة بأن الشعب يعاني في جميع المناطق، ولاسيما الأطراف، من اختلال ميزان العدالة، وأنه يئن تحت شدة وطأة الفقر والتمييز الطبقي والإقليمي والقبلي والظلم، كما يئن من (كثرة عدوان كبار الأمراء وحواشيهم، على أراضي الشعب، ونهب أمواله، إضافة إلى استئثارهم بالمناصب).

لم تكتف المذكرة بذلك، بل أضافت أنه (ومنذ تأسيس الدولة؛ وأمراء النهب والبطش يزدادون سرقة للمال العام، واستئثاراً بمناصب الدولة، واستهتاراً بالمصالح العامة، واستفراداً بالقرارات الكبرى، وبدأ تساؤل الناس يزداد بعد حرب الخليج: لماذا يزداد النفط سعراً، ونحن نزداد فقرا؟).

وحمّلت العريضة الأمراء مسؤولية كل هذا إضافة الى امتهان كرامة المواطن: (المواطن صار بلا كرامة، الأمير هو صاحب السمو الملكي؛ ينظر إلي المواطنين على أنهم: "رعية" و"خويا" و"حاشية"، فالمواطنون هم أصحاب الدنو إذن).

وتابعت: (أمراء الأسرة الحاكمة بين مؤيد للإصلاح ومتكالب على الاستئثار بالسلطة والثروة) و(إن هناك حاجة ماسة لنقدها) لا منع الحديث عن خلافاتها. وعن خلافات العائلة المالكة قالت العريضة: (عندما يتجرد التنافس عن المبادئ، يصبح صراعاً شخصياً حول المغانم الشخصية، يسود منطق الأثرة، ويهيمن منطق المصالح الخاصة، ويستفحل إلى صراع مكشوف، فينفض المجتمع من المشاركة، وتسود العضلات العسكرية... الأمراء كغيرهم من البشر؛ ليسوا جنساً ملائكياً مقدساً).

وانتقدت العريضة أمراء العائلة المالكة بأنهم خرقوا القاعدة التي تعاقد عليها الشيخان: محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود، فلم يؤسسوا الدولة العادلة، ولم ينشروا المساواة، ولم يحفظوا حريات الناس وكرامتهم وأموالهم، ولم يراعوا استقلال البلاد عن هيمنة القوى الكبرى. (لكي تقنع الدولة أن الخارجين عليها هم الضالون؛ عليها أن تلتزم بجادة العدل، الذي لا يتحقق إلا بصدور الحاكم عن قرارات نواب الأمة المنتخبين شعبياً... الناس لا تُطالَب بواجباتها حتى تعطى حقوقها، ومشروعية قيام الحكم أياً كان؛ هي إقامة ميزان العدالة، وحفظ حقوق الناس المدنيّة والسياسية).

وانتقدت العريضة ما أسمته بـ (تبجّح الأمراء) من أنهم أخذوا الحكم بالسيف وحده، ووصفتهم بأنهم

(لم يتعبوا لا في جمعه ـ أي الحكم ـ ولا في حفظه، ولم يدركوا لا كيف تجمّع، ولا كيف يتبدّد... وهاهم بعض الأمراء من معوقي الإصلاح اليوم يبددون هذا الرصيد!.. صدور الحاكم عن قرارات نواب الأمة المنتخبين هو أساس الحكم، أم السيف الأملح؟.. السيف الأملح والقمع إنما هو للمجرمين والسراق والمفسدين، وليس للعوائل والبيوت والمدن الحرة التي تريد أن تعيش مرفوعة الهامات، محفوظة الكرامة).

## أين أنت أيها الملك، وأين هم الأمراء الإصلاحيون!

الملك يزعم الإصلاح، وهناك أمراء آخرين زعموا ذلك في تصريحات قليلة لهم. المذكرة تنتقد بشجاعة الملك عبدالله، وليس السديريين والغالبية العظمى من الأمراء ممن هم على نهج الإستبداد فحسب. والنقد للملك يحوي حضّاً على ممارسة دوره كملك، وكإصلاحي!.

تساءلت المذكرة: (أين الأمراء الدستوريون بقيادتكم من تراكم المشكلات) وشرحت كيف أن المأزق الذي تعاني منه الحكومة السعودي ناتج عن استمرار في الجمود والركود والاستبداد، حيث لم يواكب النظام السياسي التطور العالمي، ولا نمو السكان، بأي خطوة جدية في الاقتراب من مفهوم الإدارة السياسية الحديثة، الذي أساسه الحكم الشوري، واعتبرت المذكرة السعودية البلد الوحيد في العالم الحديث، الذي يحكم من دون (نظام دستوري) يضمن مبادئ العدل والشورى.

ونفت المذكرة عن النظام السياسي السعودي مشروعيته الدينية، فكيف تعتبر العائلة المالكة أن دستورها الكتاب والسنّة؟ (كيف يعتبر الكتاب والسنة دستور من لم يطبق ما ورد فيهما من قوامة الأمّة على الحكومة ووجوب تطبيق الشورى والعدل والمساواة).

وتنتقد العريضة مسيرة من سمّوا بأمراء الإصلاح (القدامى) وبينهم الملك عبدالله، فهم رغم وعيهم بالحاجة الى تجديد الدولة (حرصوا على عدم الظهور بمظهر الاختلاف) بين أمراء الأسرة الحاكمة. وهنا، وحسب العريضة: (أخطأ أفراد الأسرة الدستوريون ـ أي الراغبون في الإصلاح السياسي بقيادتكم ـ قبل أربعين عاماً خطأً كبيراً،عندما لم يصرّوا على مطالبهم الدستورية، فالحكم ليس مجرد وقف موروث، بل هو تجديد وحيوية، الماء إذا ترك من دون تصريف، هبط من الأعالي إلى الأسافل).

وتقول العريضة بأن الخلاف بين أمراء الأسرة الحاكمة ليس هو الذي أسقط دولتهم الأولى، كما يقول ابن بشر، المؤرخ النجدي المعروف، بل أن الصراع والخلاف كان شخصياً بحتاً:

(فالمتصارعان يتسابقان على نهب أموال الأمة، أو التفريط بشرفها، وبعزتها وهيبتها. وكذلك الأمر اليوم؛ فإذا وجد في القيادة جناحان: جناح يكره العدل ويحب القمع، وجناح يريد العدل ولكنه لا يتخذ له وسائله المعروفة في كل مكان: الشورى الشعبية، والتجمعات الأهلية، فالنتيجة واحدة وإن اختلفت المناهج، فسواء اختلفا أم اتفقا. هذا بسكوته وذاك بقمعه يفتحان الدرب أمام أعظم الكوارث في الأمم، لا تحتاج الحكومة التي لا تثمن الشورى الشعبية إلى قرار، بل يكفي مواصلة الإهمال والتسويف وترك الأمور كي تجري على عواهنها. النتيجة واحدة سواء اختلف الفريقان أم اتفقا. مادام الأمراء الدستوريون، لا يخطون خطوات نحو الحكم الدستوري).

وشنّت العريضة حملة على الأمير نايف وأشقاءه: سلطان وسلمان، وغيرهما دون أن تسميهم.. فهذه الفئة المتنفذة من الأمراء من معوقي الإصلاح (ازدادت خوفاً، عندما ازداد الناس وعياً بحقوقهم، فازدادت بطشا، وكلما ازداد الناس مطالبة ازدادت قمعاً وإرهاباً. ولإن الفئة المتنفذة من معوقي الإصلاح لا تدري ما السياسة الحكيمة صارت تقول لمن يطالب بالإصلاح: هل نحن فاسدون؟)!

## وزارة الداخلية تفسد الدين ورجاله

مع أن معدّي العريضة التي نحن بصددها هم من المحسوبين على التيار الديني عامّة، إلاّ أنهم كانوا يوجهون مدافعهم بل صواريخهم باتجاه خائني الأمانة من رجال الدين ممن اشتراهم أمراء القمع. ووصفت العريضة مشايخ السلطة بأقذع الأوصاف، وحمّلتهم هم والأمراء مسؤولية الفساد والظلم الذي يفضي الى زوال الدولة السعودية.

قالت العريضة أن زمرة الأمراء عمدت الى (إنتاج الخطاب الديني المحرّف الذي يخلّ بالمواطنة والتعددية والتسامح ويذكي التعصب والتقوقع والتطرف ويؤاخي التخلف) وحمّلت وزير الداخلية وأمراء النهب والقمع بالذات المسؤولية، فـ

(وزارة الداخلية ومن سار على نهجها من الأمراء النهابين والقمعيين، تدفع بعض علماء الدين الخادعين والمخدوعين والغافلين، وتمكّن لهم مادياً ومعنوياً، مباشرة أو عبر تسللها في وزارات الشئون الإسلامية والإعلام أو التعليم العام أو الجامعات، ليبثوا خطاباً دينياً في التعليم العام والجامعي يتسم بـــ قتل روح الكرامة في الشعب، إذ يدعو الناس إلى التفريط بحقوقهم، والصبر على جور الحاكم، من خلال مقولات تعتبر الصبر على انتهاك الحقوق هو سمة المؤمن الجيّد، فالمؤمن الممتاز ـ في مدونات فقهاء الظلام – هو الذي يتنازل عن حقوقه ويقوم بواجباته، ويعتبر أن جور الحاكم قدر غيبي مكتوب لا حيلة للإنسان فيه، إلا أن يدعو للسلطان بالهداية والعطف على الأمة والعدالة، إذ لا يجوز ولا حتى الدعاء على الحاكم الظالم، كما ينص كتاب: شرح الطحاوية، الذي يدرس في الجامعات).

وأضافت العريضة بأن الخطاب الديني المحرف الذي تنشط الحكومة في تقديمه عبر المساجد والجوامع والمدارس والجامعات، يعتبر ظلم السلطان إنما هو بسبب معاصي العباد، ومن أجل ذلك فعلى الناس التوبة من المعاصي – إذا اشتدّ ظلمه – لأن الله إنما سلّطه عليهم بسبب ذنوبهم، ومن أجل ذلك فإن صبرهم على ظلمه، تطهير لهم من ذنوبهم، يؤهلهم للسعادة الأخروية.

وقالت بأن فقهاء الاستبداد الذين يدافعون عن جلاديهم، يطالبون الشعب بأن يتنازل عن كرامته الدنيوية، من أجل الأخروية، وأنه خير لهم أن يلقوا الله مظلومين من أن يلقوه ظالمين. ووصفت العريضة هؤلاء المشايخ، وهم جلّ المشايخ الرسميين، إن لم يكونوا الغالبية الساحقة جداً منهم، بانهم (أعوان الظلمة من فقهاء الاستبداد) لم يدفعوا الدولة لتصلح نفسها، (بل استخدمهم الأمراء النهابون والقمعيون من أجل تهميش الإصلاحيين) وأنهم بالغوا في التزام فقه سدّ ذرائع الفساد، حتى انسدت على الناس أبواب كثيرة من الفلاح. ورأت المذكرة/ العريضة أن من الطبيعي أن ينتج هكذا خطاب ديني متخلّف: (شخصيات مريضة، تستسلم لجلاديها… وأن ينتج شخصيات مندفعة مغامرة، لا تحسب للعواقب حساباً).

وواصلت العريضة حملتها على وزارة الداخلية متهمة إيّاها أنها ومن خلال سيطرتها على وزارة الأوقاف، أنها تروّج الطائفية والتعصّب والتقاتل بين المواطنين، فقد روجت

(خطاباً دينياً متقوقعاً منغلقاً، يبثّ الفرقة بين أهل القبلة، ولاسيما بين السنّة والشيعة، ويلعن الشيعة وبعض الفئات الأخرى، ويخلّ بروح المواطنة، ويذكي روح التعصب الديني. وأعوان الظلمة من فقهاء القمع والتعصب حاربوا مبدأ التعددية والتسامح… وسكّوا خطاباً مذهبياً يكفّر الشيعة، ويستعدي الطوائف والمذاهب الأخرى، ويتلى في خطب الجمعة والقنوت، ضارباً عرض الحائط بسنن السلف الصالح في التعامل مع الطوائف والفرق).

واعتبرت العريضة تصرفات الداخلية متناغمة مع المخطط الصهيوني الأميركي الذي يريد التفرقة بين السنّة والشيعة، من أجل تمزيق الدول العربية، وإنشاء دويلات مذهبية، على أنقاضها، وتستثمر بعض علماء الدين من الخادعين والمخدوعين والغافلين، المحافظين على رسوم الدولة المذهبية، لكتابة فتاوى وكتب على غرار (وجاء دور المجوس)، ولتشغلهم بثانويات الدين عن أساسياته.

ومضت العريضة الوثيقة لتشدّد على أن وزارة الداخلية أنشأت خطاباً دينيّاً محرّفاً آخر،

(لا يؤمن بمبدأ المشاركة الشعبية، بل يحمي الاستبداد… يصادر حقوق المرأة الشرعية، ويحمي القهر والفقر والتخلف، وأعوان الظلمة من فقهاء التخلف قدموا الإسلام ظهيراً لنمط جديد من أنماط وأد المرأة، يتجافى عن سنن السلف الصالح… ويصادر حقوقها باسم الإسلام والسلفية، وكأن وزارة الداخلية تريد أن تكون سلفيّة أكثر من السلف الراشدي الصالح. وهي تتحالف مع الفقهاء المخدوعين والغافلين، لا من أجل الحفاظ على الأخلاق الذي يقصدون، ولكنهم عن كواليس السياسة وأولويات الشريعة غافلون. بل لأنها تريد أن يبقى نصف المجتمع مشلولا، وفق نظام (الحريم والجواري) من جانب، ولأن نيل المرأة حقوقها عامة والسياسية خاصة، يمكنها من تربية أجيال حرّة أبية، تطالب بحقوقها الشرعية، وترفض التفقير والتحقير).

وتتابع صواريخ المذكرة الشجاعة مؤكدة على أن الداخلية ترعى (خطاباً ماضوياً، يذكي التطرّف والتقوقع والتخلّف، وتستخدم هذا الخطاب وعظياً في قنوات التوجيه والتعليم، وقضائيا في تجريم المخالفين والمطالبين بحقوقهم. وأعوان الظلمة من فقهاء الاستبداد غلوا في التكفير والتبديع… وتركوا بدع الاستئثار بمال الأمة وحياتها، وقيمها وتربيتها، ورفضوا ضمانات الحكم الشوري، فأسهموا في ضياع حقوق الإنسان ثقافية واجتماعية واقتصادية فضلا عن السياسية).

بل وزادت العريضة بأن اتهمت المؤسسة الدينية بالتواطؤ مع الحكومة بتدعيم سلطة الظلم والطغيان، فقد،

(وظفت الحكومة المؤسسة الدينية لقمع العدل المساواة وسلطة الأمة وحقوق الإنسان، ولا سيما السياسية، بخطاب ديني ظاهره طاعة الله ورسوله، وباطنه طاعة الطغيان. صاغه متزمتون من "المقتسمين، الذين جعلوا القرآن عضين"، فيؤمنون ببعض الكتاب، وما فيه من أمر بالصلاة والزكاة والصيام والعفة، ويتركون بعضا آخر، فيه أمر بالاحتساب على كل منكر، وأمر بقصر الحاكم على العدل والشورى قصرا، وأطره عن الظلم والاستبداد أطرا).

## تآمر السياسي والديني على الأمّة

ترى العريضة أن الأمراء انتهكوا مبدأ قوامة الأمة على الحاكم، واستبدلوها بثنائية الأمراء والمشايخ. وقالت أن هؤلاء لم يعودوا فعالين وطال عليهم الأمد فقست قلوبهم، بل وانحرفوا عن مقاصد الدين الكبرى، وأنهم (صاروا من عوامل ضعفها وتراكم الظلم وتفاقم الإستبداد). ووجهت المذكرة سهامها الى رجال الدين الذين روّجوا لاستبداد آل سعود، فهم قدموا الدين كسلسلة من المحرمات، واعتبرتهم جهلة بالعالم، وأنهم قاموا بامتهان حقوق الإنسان لصالح حقوق السلطان (حتى أوصل تحالف الشيوخ والمشائخ معاً الأمّة والدولة إلى غاية الإحباط، بل أدى إلى اختزال مفهوم الدولة بالحكومة، ومفهوم الحكومة بولي الأمر، الذي عمم ليشمل كل أمير).

تحالف آل سعود ومشايخ الوهابية، قاد البلاد الى مأزق

(فصار المشائخ في الغالب حلفاء الشيوخ في التفريط بمصالح الأمة، لأن أكثر المشائخ من دون بصيرة سياسية، ولا اطلاع كاف على ضخامة التغير في المجتمعات الحديثة، وإفرازاته. وهم قد استدرجوا إلى الدخول في فتاوى سياسية، لم يحققوا فيها مناطها، ولم يدركوا نتائجها، ولم يحافظوا على قوة الحكومة، ولم يدركوا مآل فتاوى الاضطرار، كالفتوى الشهيرة بجواز الاستعانة بالقوات الأجنبية، التي أطلقوا لها العنان، دون أن يشترطوا أن تشرع الحكومة بإصلاح سياسي فور انتهاء الحرب، تتحول به الحكومة إلى مفهوم الدولة).

وسخرت العريضة منهم بالقول: (أنّى للمشغولين بسبك خطاب غلو ديني، جعل شغله الشاغل لعن الفرق الإسلامية على المنابر، والحث على إعطاء الحاكم حقوقه، من دون تذكيره بواجباته؛ أن يدركوا ما هو الدستور؟) لقد

(استخدمهم الأمراء النهابون والقمعيون من أجل قمع الإصلاحيين الدستوريين. وظلوا – ولا زالوا – يستدرجهم الأمراء النهابون والقمعيون

إلى أمور لا يحسنونها، ففقدوا جزءا عظيما من مصداقيتهم. وكانوا غالباً في صف إطلاق يد "ولي الأمر" ، في أموال الأمة ومقاديرها، فعظموا حقوقه، وصغروا حقوقها، وطالبوها بالطاعة، ولم يطالبوه بالصدور عن قرارات نوابها المنتخبين، وصوبوا رأي الحاكم، واعتبروا اجتهاده حاسماً كل نزاع، وخطأوا رأي الأمة، و.. صارت فتاواهم غطاءاً شرعياً، لأمور حسمها الأمراء النهابون والقمعيون بليل، فهمشوا الرأي العام، وضايقوا المجتمع. ونفذ القضاة منهم أوامرهم التي أقطع بها الأمراء والحاشية والمحاسيب؛ لباب أراضي الأمة، في مراكز المدن ونفائس الشواطئ. وبرر المشائخ لتيار المحافظة من الشيوخ، وأد لجنة حقوق الإنسان قبل بضعة عشر عاماً، فضربت الحكومة لجنة حقوق الإنسان بخطاب ديني، وسجنت أعضاءها، فشارك المشائخ في قمع حقوق المواطنين، فلما استجابت الحكومة للمناداة الدولية، وأنشأت لجنة حقوق الإنسان، عاد المشائخ في مقولاتهم يؤكدون للناس أن حقوق الإنسان من الإسلام).

وتقول العريضة بأن الحكومة وظفت الفقهاء المفرطين في القضاء، (فصار القضاء سلاحاً من أسلحة قمع الرأي والإصلاح، يسند إرهاب الحكومة، فاعتبروا كل كلمة في أوراق، أو محاضرة في رواق، من الفتن ومن عصيان ولي الأمر، وأقرّوا تعذيب المتهمين، بل وفوق ذلك قبلوا اعترافات تنتزع أثناء التعذيب، ورؤساء القضاة يقولون: إن الإسلام يمنع التعذيب. والإسلام حقا يمنع التعذيب، أما هم فقد قرروه ونصوصهم موجودة، وقبولهم اعترافات تنتزع تحت التعذيب معروفة. وأصدروا عقوبات شديدة القسوة والظلم باسم الشريعة، فأخلوا بحقوق الإنسان التي شرعها الإسلام).

على أن الوثيقة تعود المرة تلو الأخرى الى الأمراء لتذكر بأنهم هم الذين عوقّوا الإصلاح و (دعموا الفقهاء الذين يحرسون الاستبداد والتخلف، فشاركوا الحكومة في كل خطوة لقمع الأمة، عبر الخطاب الديني المنغلق، الذي يرفض حقوق المرأة، ويرفض الانفتاح ويحول الإسلام إلى سلسلة من المحرمات والمحظورات، والجهل بالعالم). بسبب هذا التحالف بين مشايخ الوهابية، وأمراء آل سعود تمّ تهميش المجتمع المدني، وتحكّم الأمراء بالمجتمع عبر المشايخ، فكانت الكوارث، ومن أمثلتها استقدام القوات الأجنبية دون مشورة الأمة، واعتماداً على فتاوى مشايخ لا يفقهون، وبذلك فرطت العائلة المالكة بمصالح الأمة (فتآكلت شرعية المؤسستين معاً، وبددتا رصيداً ضخماً بناه لهما الجيل السابق من الفقهاء والأمراء).

## وزارة الداخلية أم الإرهاب

تقول العريضة المرسلة الى الملك، بأن القضاء صار أداة لتشريع انتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما المتهم والسجين. وتؤكد أن الأمراء سيطروا على القضاء فتحول الى أداة قمع للدعاة والإصلاحيين، الذين سجنوا لسنوات طويلة. فقد طلبت وزارة الداخلية من القضاة إصدار أحكام (متناهية القسوة، وقد أذعن بعض القضاة لضغوطها، فأصدروا أحكاما شديدة القسوة، حكموا فيها بالسنين الطوال، ومئات الجلدات، على أعمال خفيفة عابرة، بل إن بعضهم حكم بالإعدام تعزيراً ـ لا قصاصاً ـ على الجراحة. وكل تلك الأحكام المخلة بما أنزل الله من عدل وإنصاف؛ تقدم باسم تطبيق الشريعة، وحماية الأمن الوطني).

من جهة أخرى، قالت العريضة بأن الحكومة السعودية قد سقطت مشروعيها حين أخلت بشروط البيعة، ولم تقبل بانتخاب لنوّاب الأمّة. واعتبرت تصرفات وزارة الداخلية تجسيداً لذلك. وقالت بأن الأخيرة (تتصور صراخ المستضعفين، واستغاثة المظلومين، ومطالبتهم بقوامة الأمة على الحكومة.. من الفوضوية والفتن، المخلّة بالعقيدة وبتطبيق الشريعة، وبالوحدة الوطنية، وفوق ذلك تصرح في مقامات معلنة أمام الناس بأن المشروعية هي: السيف، وبأنها ستخوض الدم إلى الركب، في المحافظة على الوضع السائد، القائم على قتل سلطان الأمة. فإذا كانت مشروعيتها ـ في الوصول ـ هي العنف والسيف، ومشروعيتها ـ في الاستمرار ـ هي الاستبداد والجور؛ فبم تبرر مطالبتها الفقهاء وأساتذة الجامعات وأهل الإعلام ودعاة الإصلاح السياسي بفتاوى دعمها ضد من جعلوا العنف والسيف سبيل التغيير؟).

واعتبرت العريضة وزارة الداخلية بأنها (أكبر هادم لمشروعية الدولة، وأكبر شاحن لبطارية العنف.. لا تدرك ذهنية معوقي الإصلاح المتحجرة أن أهم أسباب العنف هي الفساد السياسي، وقد استمرت على هذا المنوال موغلة في نمط النظام البوليسي، و في الإخلال بالمشروعية، حتى جاء البركان. عندما وقعت الواقعة ظلت تغالط الحقائق، فتنكر أسبابها، ولذلك ظل وزير الداخلية زمنا ينفي أن يكون ١٥ من مفجري أمريكا سعوديين!!، وعندما اعترفت بالواقعة ظلت تنكر أسبابها، ومن أجل ذلك لا تزال تحارب العنف، بالأساليب التي أنتجت العنف).

وترى العريضة أن الدولة البوليسية السعودية منتج طبيعي للعنف وأن سياسة وزارة الداخلية القمعية هي السبب الرئيس للإرهاب الداخلي، وأكدت بأن سيطرة الداخلية على شؤون الحياة وكافة مفاصل الدولة مؤشراً على الإنحدار، فاستطاعت (بسلطتها المطلقة أن تلجم كل من نبس ببنت شفة في صحيفة أو إنترنيت أو قناة أو مجلس، وصارت تلفق التهم وتشوه السمعة، وتضرب دعاة حقوق الإنسان والمحتسبين، من الخاصرة... أصبحنا في دولة تحكمها المباحث، من دون ستار ولا مواربة، و صارت وزارة الداخلية تواصل انتهاكاتها المنهجية لحقوق الإنسان، بتركيع الشعب وسلب كرامته وحرياته العامة، تحت عنوان الأمن الوطني).

وجزمت العريضة يقيناً بأن وزارة الداخلية (هي المسئول الأول عن العنف والتطرف، وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية، وهذا الأسلوب المنهجي لتحقير الإنسان، وحمله على التنازل عن إرادته بخطاب ديني وإرهاب بوليسي معا، إنما هو جريمة ضد الإنسانية). إن هيمنتها على وزارة التربية والتعليم، وعلى وزارة التعليم العالي وعلى المساجد والشؤون الإسلامية، وعلى الإعلام واستخدام القمع جعلها لا تدرك أن (أي شعب يعاني من ثنائية الإهانة والإملاق، لا يمكن أن يستتب فيه أمن ولا وفاق).

وتتعرض العريضة الوثيقة الى حقيقة أن الفساد السياسي، هو جرثومة كل فساد ديني أو تربوي أو أخلاقي، أو تعليمي أو اقتصادي أو اجتماعي. هذه حقيقة يعرفها الجميع إلا وزارة الداخلية التي ضاقت ذرعا بكل من فتح فمه؛ بأي كلمة حق أو صرخة احتجاج، أو استخدم أي وسيلة سلمية، أمام سلطتها الجائرة. الداخلية ترى المشكلة في (فساد الإنسان، أما نحن ـ رجال الداخلية وأمراء السوء ـ فلسنا فاسدين حتى تنادوا بالإصلاح، وسنبدأ بكم يا دعاة العدل والشورى وحقوق الإنسان، وسنؤدبكم من خلال الزنازين الانفرادية وتعذيبها، ومن خلال تهم حيازة السلاح، ومن خلال التهم الجنائية، ومن خلال التهم الأخلاقية، قبل أن تكونوا رأياً سلمياً عاماً يضغط في سبيل الإصلاح السياسي).

هذا غيض من فيض مذكرة (تقصي الحقائق).. مذكرة لا تنقصها الجرأة والشجاعة، ولا ينقصها التحليل المستنير للأمور. ينقصها شيء واحد يتمحور حول هذا السؤال: ألا تبرر كل المظالم التي ذكرت في الصفحات التي تزيد على الخمسين من المذكرة الى الملك عبدالله.. للمواطنين الدعوة الى إسقاط نظام العائلة المالكة، بدل انتظار إصلاح ذاته.. وهل هناك متسع للإصلاح، أو أملٌ به في قادم السنين وليس الأيام؟!

الإنتخابات العراقية..

# اللعبة الطائفية لم تخدم السعودية

توفيق العباد

أرادتها السعودية انتخابات طائفية، ولكن المعادلات الطائفية لا تسير في الطريق الذي تهواه السعودية!

الإتهامات السعودية وإعلامها لخصومها في العراق بأنهم طائفيون، لا يلغي حقيقة أن إعلامها طائفي، وأن المستهدفين به، الذين شعروا بطائفيته، قاموا كرد فعل بالتكتل طائفياً. وحين تتكتل الأكثرية طائفياً، لا يكون مصير الأحزاب الوطنية ـ إن وجدت في العراق اليوم!! ـ إلا الهزيمة النكراء.

لا تستطيع السعودية أن تقدّم خطاباً غير طائفي. ولا إعلامها يمكن له أن يحيد عن الروح الطائفية المشبع بها أفراده ومسيّروه.

ولذا فإن الإتهامات بالطائفية للآخر، لا تلغي حقيقة أن المتهم السعودي هو نفسه طائفي.

بالنسبة للعراقي البسيط، فإنه كان سيسمع للإعلام السعودي، لو كانت السياسات السعودية الرسمية تجاه العراق غير طائفية.

وكان سيستمع لها، لو أن منهج السعودية في العراق، غير تكفيري، وغير مؤيد لقوى التكفير.

كيف يمكن أن تطالب الأكثرية في العراق بأن تنتخب على أساس غير طائفي، ومشايخ السعودية يكفرون ويزندقون السيستاني، أكبر شخصية دينية محترمة لدى الأكثرية؟!

كيف يمكن أن ينتخب العراق على أساس غير طائفي، وإعلام السعودية ـ العربية والشرق الأوسط وإيلاف، فضلا عن إعلام الداخل ـ يصوّر الشيعة هناك على أنهم مجرد عملاء لإيران، وأنهم شعوبيون، وأنهم قتلة مجرمون، ثم يأتي هذا الإعلام، ويتوقع نتائج طيّبة للموالين للسعودية في العراق؟!

هذا من الحمق. البضاعة الطائفية التي تمّ تسويقها للعراق سواء كانت على شكل متفجرات في الأسـواق، وفتـاوى من نجد، وإعـلام طائفي تحريضي قادم من وراء البحار، لا يمكن أن تخلق وعياً وطنياً، وتفكك الإصطفاف الطائفي.

هناك شتائم كبيرة للمحاصصة الطائفية في العراق!

حسنٌ.. فهل يقبل السعوديون بمبدأ الإنتخابات من أساسه؟! أم هل أنهم يقبلون بالمساواة بين مواطنيهم؟! أم هل أنهم يتنازلون ولو قليلاً ويقبلون بمبدأ عدم الإستئثار بالسلطة والدين لأقلية وهابية نجدية؟! المحاصصة العراقية أو اللبنانية أفضل ألف مرة من الإستئثار السعودي بالحكم.

هل يريد السعوديون وإعلامهم ودعاتهم التكفيريون أن يعلموا العراقيين دروساً في الوطنية؟! إذن لطلبوا منهم محاربة الإحتلال! وإذن ما كان على السعودية أن تفتح قواعدها لأميركا لاحتلاله!

هل لدى السعوديين تجربة وطنية أو سياسية أو خطاب ديني راشد يمكن استعارته؟!

كلاّ.. فقد كانت البضاعة بحمولتها كلّها طائفية، تم تصديرها زرقاوياً الى العراق، على شكل انتحاريين سعوديين، وأموال سعودية، ومفخخات في الأسـواق، وفتاوى علنيّة بالتكفير وجواز قتل الأبرياء من مشايخ نجد الوهابيين.. وبعد هذا يأتينا السعوديون ليتهموا المسؤولين في العراق بالطائفية!

حقاً إن الطائفية في العراق هي الحاكمة.. سنيّة وشيعية، وقد صارت جزءً من الدستور وسيستم الدولة وفق (الديمقراطية التوافقية). اليافطات تختلف قليلاً. ومعظم القيادات السياسية طائفية، وإن زعمت عكس ذلك. لكن من يريد من السعوديين أن يحارب تلك الطائفية فعليه أولاً أن لا يروّج لها في وطنه، أن يقدّم نموذجاً صالحاً.. وأن لا يصور حروبه السياسية مع الاخرين على أساس طائفي كما يفعل السعوديون دائماً. وعليه أن يقدّم خطاباً سياسياً رشيداً ونموذجاً يقتدى به. فهل في بضاعة السعودية شيء من هذا؟!

أرادتها السعودية صراعاً طائفياً فكان لها ما أرادت، حتى كادت الأمور تصل الى الحرب الأهلية.

والآن، وقبل أن تبدأ الإنتخابات النيابية، أرادت تأهيل التكتلات التابعة لها على أساس طائفي، وبغلاف وطني، وموّلته، وزادت لحمته بمهاجمة الطرف الآخر بأن اتهمته بالطائفية.. هذا والسعودية بعد لم تفتح لها سفارة، ولم تسقط ديناً، ولم تقدّم خدمة، فمن سيستمع لها من بين العراقيين؟!

حصّة السنّة من المقاعد البرلمانية معروفة، ولن تنقص إن لم تزد بعض الشيء.. فأحجام الكتل البشرية طائفياً هي المحدّد وهي معروفة أيضاً. ولكن الخسارة الحقيقية لحزب السعودية في العراق (حزب علاّوي والمطلق والهاشمي) سببه السعودية أكثر من أي جهة أخرى. هؤلاء الأخيرون



طائفية السعودية قتلت قائمة علاّوي!

حاولوا أن يقدّموا خطاباً لا نقول أنه غير طائفي ولكنه أقل طائفية، في حين أن الإعلام السعودي بشنّه حملات على أساس طائفي، دفع الشيعة الى التكتّل، واستفادت الأحزاب الشيعية من ذلك، ما شجّعها على استخدام سلاح (كان معطلاً) اسمه هيئة المساءلة والعدالة، لضرب قائمة علاوي.

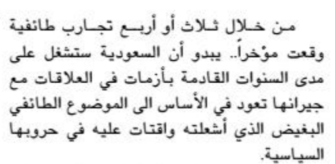
الطائفية الوهابية لا يمكن أن تخلق خطاباً وطنيّاً، لا في داخل السعودية، ولا في خارجها!

من العبث ان تتهم الآخر بالطائفية السياسية، في حين ان الدولة السعودية نفسها قامت أركانها على الطائفية ولاتزال.

الطائفية تحارب بسلاح وطني، وبنموذج يقدّم. والسعودية لا تملك من أسلحة إلا المال والتكفير! وكلاهما لا يصنعان وطناً لا للسعوديين ولا للعراقيين.



## الوهابية بدون تكفير يعني عطالة عن العمل!



# المفتي السعودي المكفراتي

**محمد شمس**

من خلال ثلاث أو أربع تجارب طائفية وقعت مؤخراً.. يبدو أن السعودية ستشغل على مدى السنوات القادمة بأزمات في العلاقات مع جيرانها تعود في الأساس الى الموضوع الطائفي البغيض الذي أشعلته واقتات عليه في حروبها السياسية.

فيما مضى من الزمان، كان من السهل على مشايخ الوهابية أن يكفّروا العالم أنّى شاؤوا، وكيف شاؤوا، وبأيّ لغة اختاروا.

لم يكن أحدٌ يلتفت الى الموضوع، ولا يسمع به ـ التكفير والشتائم ـ إلا قليلون، وفي الغالب أيضاً يكون رد الفعل محدوداً، ويُحرص دائماً أن يكون مستتراً (احتراماً أو خشية من السعودية نفسها). وكان الوهابيون يومها غير قادرين على متابعة فتاوى التكفير بالتنفيذ (قتل الكافر).

مثلاً، لقد شتم مفتي السعودية السابق ابن باز، الشيخ الخليلي مفتي سلطنة عمان في الثمانينيات، في وقت كان يحضر ضيفاً على السعودية لحضور مؤتمر ديني، وتمّ تكفير الأباضية بصراحة من قبل المفتي وهو في استقبال الخليلي، ما دفع بالأخير الى العودة مباشرة من حيث أتى ولم يحضر المؤتمر، وكان ردّ الفعل أن خطب الخليلي منتقداً الوهابية، وشنّت الإذاعة العمانية حملة اعلامية محدودة ومصغرة استمرت فترة وجيزة! أما السعودية فلم تفعل شيئاً، لم تعلّق ولم تعتذر!

وقد تنوّعت موضوعات التكفير، وشملت طوائف كثيرة، الصوفية.. الأشاعرة.. الشيعة بمختلف تصنيفاتهم.. فضلاً عن أتباع الديانات التوحيدية. كما شمل التكفير أنظمة عربية، وقيادات عربية، دون أن يرفّ للرياض جفن، أو تعتذر عن فعل، فكل التكفير لشخصيات سياسية ـ سواء لعبدالناصر وللقذافي والخميني والأسد وغيرهم ـ جاء بتغطية سياسية من النظام السعودي نفسه.

العولمة من جهة.. والحصار الذي تعاني منه الوهابية خلال السنوات الماضية، شعبياً وإسلامياً ودولياً بسبب تكشّف آثار التكفير وارتباطه المباشر بعمليات العنف والقتل الأعمى.. كشفا من جهة حجم النزعة التكفيرية في التراث الوهابي، وأوضحا من جهة ثانية أن الوهابية برعاتها السعوديين ما هي إلا مخلب قط يستخدم في السياسة عبر البوابة الطائفية.. كما وفّرا من جهة ثالثة الفرصة للمتضررين بالرد من خلال ذات التكنولوجيا التي فضحت الوهابيين.

لم يعد ينظر الى التكفير السعودي الوهابي في الذاكرة العربية والإسلامية والعالمية، بأنه مجرد موقف ديني مسجّل في بطون الكتب، غير مفعّل على أرض الواقع.. بل أن التكفير صار يعني دعوة مفتوحة للقتل والحرب الطائفية. فالكافر سواء كان كاتباً صحافياً أو مفكراً، او روائياً، أو شاعراً، أو شخصية سياسية محلية أو عربية، وسواء كانت التهمة موجهة لفرد أو لجماعة، في أرض عربية أو أعجمية.. فإنه يعني وجوب القتل للمتهم. لا فاصلة بتاتاً بين التكفير والقتل، وقد شهدنا بعضاً من تطبيقات ذلك في افغانستان والعراق والباكستان والسعودية نفسها.

من المفتي الى الكلباني الى العريفي الى الجبرين الى العقلا الى كل مشايخ التطرف الوهابي.. سلسلة متواصلة من فتاوى التكفير، أدخلت السعودية في أزمات متواصلة مع الجوار.. مع السودان الصوفي، ومع الجزائر، والمغرب، ومع إيران، والعراق، وسوريا، وتونس وليبيا، وموريتانيا، وأندونيسيا، بل ومع دول خليجية أيضاً.. فضلاً عن الأزمة القائمة مع المواطنين السعوديين المختلفين مع الوهابية النجدية سواء في شرق السعودية أو في حجازها أو جنوبها.

التكفير يحتلّ مساحة كبيرة من التراث الوهابي. وما يظهر من تكفير بشكل شبه يومي على مئات المواقع الوهابية لن يتوقف أو ينتهي. الوهابية بدون تكفير يعني وهابيّة عاطلة عن العمل. لا دور للوهابية إلا تكفير المحتفلين بالمولد النبوي، وتفجيرهم وقتل المئات منهم. لا موقع للوهابية إلا بالتكفير العام للمسلمين، بل ولأكثر المواطنين السعوديين أنفسهم، باعتبار ان الوهابية مذهب أقليّة. ولهذا نتوقع أن تتواصل عمليات التكفير. وحجج الحكومة لن تقنع أحداً، فهي حتى الآن متعلقة بحروبها السياسية الخارجية والداخلية على أساس منهجي طائفي، وعليها ان تدفع ثمن التحريض. ونظن أنه فات الأوان على ضبط مشايخ الوهابية حتى لو أرادت.

وحججها بأن هذا الشيخ لا يمثل الحكومة لن يجدي نفعاً. فما عساها مثلاً أن تقول عن فتاوى التكفير التي يطلقها أعضاء هيئة كبار العلماء، أو المفتي السعودي نفسه؟

بالأمس فقط (٢٠١٠/٢/٥) وفي خطبة الجمعة.. كفر المفتي الصوفية والشيعة، واتهم أتباعهما بأنهم يعملون في الباطن على هدم ثوابت الدين والقيم والأخلاق والفضائل.. شأنهم في ذلك شأن الماسونية التي ترفع شعارات برّاقة. وفي الوقت الذي حثّ فيه المفتي على طاعة ولاة الأمر (آل سعود) فإنه اعتبر الصوفية ومذاهب اسلامية أخرى لم يسمّها من الفرق الضالة، وقال أنها: تدّعي الإنتساب للإسلام وتدعو للشركيات وتخالف الحق، وأنها تفسد العقيدة والأخلاق وتشويه سمعة الإسلام. ووجه المفتي تهماً إضافية وتكفيرية ضدّ الشيعة، واعتبرهم ضالين يدعون نصرة الإسلام والدفاع عن قضايا المسلمين. وسبق للمفتي أن كفّر جماعة التبليغ، ورأى أن أية قيادة دينية تُتّبع خارج السعودية، هي قيادة ملحدة! كما سبق له وأن وصف الإخوان المسلمين بشتى الأوصاف التي تقترب من حدّ وصفها بالكفر.

وكان الوهابيون قد كفّروا عدداً غير قليل من علماء المسلمين، من مختلف المذاهب، كالمرحوم السيد محمد علوي مالكي زعيم المالكية في الحجاز، وألفوا ضده عشرات الكتب، وكالشيخ القرضاوي الذي ألف الوهابيون عدّة كتب ضدّه من بينها: (إسكات الكلب العاوي يوسف القرضاوي) ولما انتقدوا على تشددهم وغلوهم أمعنوا وألفوا كتباً أخرى تعزز الأولى مثل: (تعزيز الرد الكاوي في إسكات الكلب العاوي يوسف بن عبدالله القرضاوي). ولم يسلم عشرات العلماء من فتنة الوهابية وتكفيرها ومن بينهم الشيخ محمد سعيد البوطي، وأمثاله.

ما نخلص اليه.. كل يوم سترينا الوهابية فتاوى تكفيرية. إنها حالة عامة وليست زلّة. إنها منهج مدعوم من السلطة وليس رأي فرد. إنها وظيفة الوهابية ولا شيء لديها سواه (التكفير).



# الأمير الغائب

عبدالحميد قدس

كتب هوج مايلز في ١٩ يناير الماضي في موقع (لندن ريفيو بلوج) على شبكة الانترنت، قال فيه أن السفير السعودي السابق إلى واشنطن، الأمير بندر بن سلطان قد اختفى. وفي ظل غياب أي أخبار رسمية حول وضعه الصحي أو مكان إقامته حالياً، فإن طاحونة الشائعات كانت تعمل لفترة من الوقت. وكما هو الحال غالباً في شؤون السعودية، فإن الحقيقة تبدو مراوغة. فأولئك الذين يعلمون لا يتحدّثون، وأما الذين لا يعلمون فيتحدثون كثيراً.

في أغسطس الماضي نقلت وسائل الاعلام الايرانية بأن بندر وضع تحت الإقامة الجبرية، لتخطيطه لإنقلاب لمحاولة تأمين أن المملكة ستبقى تحت حكم الجناح السديري من آل سعود. يقول آخرون بأن بندر يعيش حالة اكتئاب أو أن الملك عبد الله أمر بأن يبقى في وضع منخفض بسبب تورّطه في الشؤون الداخلية لسورية، سعياً وراء تحريض القبائل ضد النظام في سورية، بدون موافقة الملك.

وبحسب مصادر المعارضة السعودية، فإن بندر يقبع في سجن في شمال غرب جدة، وهو سجن تابع للمباحث ويخضع لرقابة مشدّدة، حيث يتم احتجاز المشّتبه بتورطهم في أعمال إرهابية وشخصيات المعارضة السياسية. ويقال بأن بندر يقيم في جناح خاص، إلى جانب أربعة من الجنرالات الكبار السجناء: واحد من الجيش، وآخر من الحرس الملكي، وثالث من الحرس الوطني، ورابع من الأمن الداخلي. محامي بندر في الولايات المتحدة نفى أن يكون في السجن ويقول بأنه شوهد مؤخراً في الخارج، بالرغم من أنه لم يفصح متى وأين أو حتى في أي بلد تم ذلك.

وكان آخر ظهور رسمي للأمير بندر بصورة علنية كان في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨، حين زار الملك في جدة. ومنذاك، غاب الأمير عن أحداث هامة، ولا أحد يخبر عن سبب غيابه. في سبتمبر ٢٠٠٩، تم تجديد مهامه كرئيس لمجلس الأمن الوطني للمملكة لأربع سنوات أخرى، ولكنه لم يظهر في العلن لتقديم البيعة للملك كما هي العادة المتّبعة في حالة كهذه. وليس هناك توضيح رسمي بهذا الخصوص. وفي نفس الشهر، غاب بندر عن أول مبارة لدالاس كاوبوي ضد نيويورك جاينتس في تاكساس في ملعبهم الجديد. وكان بندر أحد مشجعي كاوبوي منذ أن زاول الطيران كمدرب طيار حربي في تاكساس في السبعينيات من القرن الماضي. وغالباً ما يجلس الى جانب صديقه جيري جونز، مالك الفريق. ومن ثم، في أكتوبر، أخفق بندر في الظهور بوصفه أحد أعضاء الوفد الرسمي الذي رافق الملك عبد الله في زيارته اللافتة الى دمشق، حين أنهى خلاف أربع سنوات بين السعودية وسورية والذي بدأ باغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥.

ولكن الحدث الأكثر أهمية الذي غاب عنه بندر كان في ديسمبر ٢٠٠٩، حين عاد والده العليل الأمير سلطان بن عبد العزيز الى المملكة بعد شهور من النقاهة بداعي التماثل للشفاء في المغرب. وكما هي العادة المتّبعة، تم بث الحدث مباشرة على التلفزيون واستقبل الأمير سلطان العديد من أعضاء العائلة المالكة. بعض الشخصيات الرئيسية مثل الأمير طلال، ومتعب وعبد الرحمن، لم يكونوا حاضرين لأسباب معروفة. ولكن غياب بندر لم يكن لسبب معروف.

غياب أي توضيح رسمي بخصوص مكان الأمير بندر يبدو محيّراً في وقت كان يفترض فيه أن يكون على رأس مؤسسة رسمية هامة. حين عاد من واشنطن في ٢٠٠٥، بعد ٢٢ عاماً من موقعه كسفير، وتعيينه أميناً عاماً لمجلس الأمن الوطني، المؤسس حديثاً، عنى إشارة الى عودته الى حظيرة العائلة وبروز محلي مرتفع. في الشهور التي سبقت اختفائه سافر بصورة متكررة الى موسكو، لجهة التفاوض بخصوص صفقات أسلحة ومحاولة اقناع الكرملين بوقف التعاون العسكري مع إيران. وكانت هناك تكهّنات بأن نشاطه في روسيا كان له صلة باختفائه: يعتقد بعض المدوّنين بأن المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها بندر تم الكشف عنها من قبل المخابرات الروسية.

وبدون دليل قوي، يبقى هناك شيء واحد في القصة الغامضة واضحاً: زمن الأمير بندر كعرّاب في قلب الشؤون الخارجية السعودية قد ولى. وأن النفوذ الذي كان يتمتع به في واشنطن نابع في نهاية المطاف من التفويض الشخصي الذي حظي به من الملك فهد. ولكن فقدانه البريق والتلوّث بصفقة أسلحة اليمامة، وتخفيض شأنه في التراتبية السعودية بسبب الوضع الإجتماعي المنخفض لوالدته، جعله منذ عودته الى المملكة مهمّشاً من قبل الأعضاء الآخرين في العائلة المالكة، الذين بنوا إقطاعياتهم حين كان هو في الولايات المتحدة.

أين هو الآن، فإن الأيام الزاهرة أصبحت ماضياً ـ ما لم يصبح أحد رعاته ملكاً.

# إنقاذ اليمن

د. مي يماني



انضم اليمن فجأة إلى أفغانستان وباكستان باعتباره خطراً يهدد الأمن العالمي. والواقع أن المراقبين باتوا ينظرون إلى اليمن على نحو متزايد بوصفه دولة تمر بأولى مراحل الفشل وملاذاً بديلاً محتملاً لتنظيم القاعدة. ويبدو أن محاولة تفجير الطائرة التي كانت متجهة إلى ديترويت في يوم عيد الميلاد على يد رجل شاب من نيجيريا تلقى تدريبه على يد تنظيم القاعدة في اليمن، لفتت انتباه الغرب إلى المشاكل التي تعيشها البلاد. وفي أعقاب ذلك الهجوم الفاشل، بادر الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء البريطاني جوردون براون إلى توحيد جهودهما في الدفع من أجل عقد مؤتمر في لندن لاقتراح حلول لأزمة اليمن التي كانت موضع تجاهل في السابق.

ولكن إذا اقتصر تركيز المؤتمر على تواجد القاعدة في اليمن، فإن الضرر الذي سوف يترتب على هذا سوف يكون أعظم من النفع الذي قد يجلبه. لذا، يتعين على المؤتمر بدلاً من ذلك أن يركز على معالجة القضايا الأوسع المرتبطة بالاستقرار السياسي والاجتماعي داخل اليمن. إن تنظيم القاعدة ليس الخطر الرئيسي الذي يهدد أمن اليمن واستقراره، ولكن جغرافية اليمن والمشاكل السياسية التي تحيط به تناسب الأنشطة التي يمارسها التنظيم. والمظهر اللافت للنظر بشكل خاص في هذا الأمر هو انتشار العقيدة الدينية الوهابية المتزمتة، التي صدرتها السعودية إلى اليمن، ولكنها الآن توفر تربة خصبة لتجنيد الشباب اليمنيين الساخطين لشن هجمات على السعودية.

إن اليمن يعاني من مشكلتين محوريتين: الحرب الأهلية الدائرة التي تشنها الحكومة ضد قبيلة الحوثيين في شمال البلاد، وقمع الحركة الانفصالية في الجنوب. والواقع أن عجز حكومة اليمن عن التوصل إلى حل سياسي لهاتين المشكلتين هو ما يقود البلاد الآن إلى حافة التفتت والانهيار.

حتى الآن يبدو أن أوباما وبراون عاجزان عن التوصل إلى فهم كامل لحقيقة مفادها أن مشاكل اليمن تمتد إلى ما هو أبعد كثيراً من تواجد تنظيم القاعدة في البلاد. ونتيجة لهذا فإن الأمر يبدو وكأنهما يلعبان لصالح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، الذي يريد استغلال مؤتمر لندن كوسيلة للحصول على الدعم الغربي، وخاصة المعونات العسكرية، حتى يتمكن من الاستمرار في شن حروبه ضد الحوثيين في شمال البلاد والانفصاليين في جنوبها.

لقد نجح توظيف صالح للخطر المتمثل في وجود تنظيم القاعدة للحصول على الدعم المالي والأمني الإضافي اللازم من كل من الغرب والسعودية. والواقع أن محاولة التفجير في يوم عيد الميلاد كانت في نظره بمثابة هدية من السماء. والمعضلة التي يواجهها صالح الآن هي أن المساعدات الغربية قد تأتي الآن مصحوبة بالتدخل المتزايد في شئون اليمن الداخلية في حين يريد صالح أن يغمض العالم عينيه عن أسلوبه في إدارة الحرب الأهلية في البلاد.

إن الغرب وعلي عبد الله صالح لا يواجهان نفس العدو. فتنظيم القاعدة هو عدو الغرب، في حين أن الحوثيين والانفصاليين هم أعداء صالح. ولكن إذا كان للغرب أن ينجح في الحد من أنشطة تنظيم القاعدة في اليمن، فلابد وأن يعمل على دفع صالح إلى التوصل إلى التسوية مع الحوثيين والانفصاليين، وهذا يعني تقاسم السلطة معهما. ومن المؤكد أن صالح سوف يقاوم هذه المساعي.

في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي دعا صالح إلى الحوار الوطني، ولكن بشروطه: استبعاد الحوثيين والانفصاليين الجنوبيين من الحوار ما لم يعلنوا تأييدهم للدستور اليمني الذي أبقى علي عبد الله صالح في السلطة لعقود من الزمان. ولكن التوجه المتشدد الذي يتبناه صالح غير ناجح. والدليل على ذلك أن أكثر من نصف أراضي اليمن باتت على وشك الإفلات من تحت سيطرة الحكومة.

ولا ينبغي للولايات المتحدة أن تفاجأ بأي من هذه التطورات، وذلك لأن التورط الأميركي فيّ اليمن ليس بالأمر الجديد. فقد كان تنظيم القاعدة في اليمن مستهدفاً منذ تفجير المدمرة الأميركية يو إس إس كول في ميناء عدن في عام ٢٠٠٠. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي أسفرت الضربات الصاروخية التي شنتها الولايات المتحدة باستخدام طائرات بدون طيارين على مدينتي أبين وشبوة عن مقتل عدد من أعضاء تنظيم القاعدة، فضلاً عن عدد من المدنيين.

إن مكافحة تنظيم القاعدة في اليمن باستخدام هذه الوسائل قد تؤدي إلى الحد من الإرهاب مؤقتاً، ولكنها لن تنهيه. والسؤال الحقيقي المطروح الآن هو ما إذا كان الغرب سوف يعالج الاستراتيجيات السياسية والعسكرية الفاشلة في اليمن، والتي تشكل السبب الرئيسي وراء انتشار تنظيم القاعدة في البلاد. ولن يتحقق أي احتمال لاحتواء تنظيم القاعدة إلا إذا كان إنقاذ الدولة اليمنية من نفسها هدفاً للتدخل الغربي.

والدولة اليمنية ليست الطرف الوحيد المذنب هنا. فقد لعب جيران اليمن أيضاً دوراً مهماً. فقد صدَّرت السعودية إلى اليمن الوهابية وفكر القاعدة من خلال تمويل الآلاف من المدارس حيث يتم تدريس التعصب. فضلاً عن ذلك فقد دأبت السعودية والكويت على طرد العمال اليمنيين منذ حرب الخليج في عام ١٩٩١. وفي الشهر الماضي وحده طردت السعودية ٥٤ ألف عامل يمني.

ورغم أن اليمن جزء من شبه الجزيرة العربية جغرافياً، إلا أنه مستبعد من مجلس التعاون الخليجي، أولاً لأن حجمه كان من شأنه أن يمنحه نفوذاً عظيماً في المجلس إذا انضم إليه - فهو أكثر بلدان شبه الجزيرة العربية اكتظاظاً بالسكان. والواقع أن عدد سكان اليمن يتجاوز عدد سكان كافة البلدان الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي مجتمعة.

لقد حصل صالح على دعم قوي من مجلس التعاون الخليجي في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي لمساندته في حروبه الداخلية، كما دخلت السعودية في مواجهة عسكرية مباشرة مع الحوثيين، حيث عبر جيشها حدود اليمن. ولكن امتناع بلدان مجلس التعاون الخليجي عن فتح اقتصادها للشباب اليمنيين - رغم احتياجها الدائم إلى العمالة المستضافة - يتسم بقصر النظر الشديد.

يتعين على الولايات المتحدة وبريطانيا - وكلاهما من رعاة مجلس التعاون الخليجي - أن يشجعا أعضاء المجلس على احتواء اليمن إذا كانت لديهما الرغبة في حل مشاكله. والواقع أن العمال اليمنيين معروفون بمهارتهم. لذا فبدلاً من تصدير التطرف الديني إلى اليمن، فإن استيراد قوتها العاملة من الممكن أن يعمل على تحييد مشاكل اليمن.

مؤتمر لندن إما أن يكون فخاً للغرب أو بداية لجهد صادق نحو ذلك النوع من الإصلاح الداخلي القادر على منع اليمن من التحول إلى أفغانستان أخرى. أما إذا انساق الغرب وراء تصوير صالح للحرب ضد القاعدة فسوف يقع لا محالة في شرك يدفعه إلى دعم صالح وسياساته الفاشلة. ولكن إذا نظر الغرب إلى ما هو أبعد من الإرهاب في محاولة جادة لاستئصال الأسباب الحقيقية لمشاكل اليمن، والضغط على صالح لحمله على البدء في تقاسم السلطة، فلن يضطر اليمن إلى التحول إلى ملاذ آمن آخر للإرهاب.

# مُراوحة ومُراوغة الخطاب التكفيري

محمد بن علي المحمود

طالما أكّدت، وخاصة إبان فورة الإرهاب لدينا، أن التكفير ليس حالة طارئة، ولكنه متجذر وراسخ في التقليدية الحشوية التي يرجع إليها المتطرفون والمتزمتون. إنه تكفير ملتهب بالحيوية الدائمة، قد يتوارى، وربما يعود إلى جحوره المظلمة كما هي الأفاعي، ولكنه يبقى نابضا بالحياة، ومستعدا لغرس أنيابه المسمومة في أي جزء من أجزاء الجسد المجتمعي؛ حسبما تسمح به الظروف!. إنها إيديولوجيا تتلون بشتى الألوان، وقادرة على الظهور بكثير من الأقنعة المُوهِمة، ولكنها تبقى في أصول قناعاتها وفيةً غاية الوفاء للتكفير.

إن التقليدية التي قامت هويتها بل ووجودها على المفاصلة والتمايز بواسطة مفردات التكفير، التقليدية التي بَنت أسسها على تكفير كل مخالف بها من المسلمين، يستحيل عليها أن تنقلب في بضع سنوات إلى خطاب اعتدال وتسامح، ولو على مستوى التعايش المدني الذي يكفل الحقوق للجميع. لا تستطيع التقليدية، حتى ولو تُـرك لها حق الاحتفاظ بتراثها التكفيري الذي تراه عقائد أساسية لا يمكن التنازل عنها، أن تتفهم إمكانية الحياة رغم الاختلاف تحت سقف وطن واحد، وطن يكفل حقوق الجميع بحدود التساوي المدني. لا تستطيع التقليدية ذلك؛ لأن التكفير لديها ليس مسألة لاهوتية خاصة ومعزولة عن الواقع، أي ليس مجرد رؤية نظرية للمخالف، وإنما هو لديها مقدمة ضرورية للإقصاء والنفي والظلم الذي يصل حد استباحة الأموال والأعراض والدماء!.

بعد أن كشف التكفير عن قناعه في السنوات القليلة الماضية بواسطة التفجيرات الإرهابية التي هددت الجميع في حياتهم على نحو غير مسبوق، اضطر خطاب التكفير إلى التواري، بل وبدون خجل، إلى طرح نفسه أحيانا كخطاب اعتدال. حدث هذا تحت وقع سنابك الأحداث الدامية. بسبب هذه الأحداث؛ لم يعد بإمكان التكفيري التصريح بالتكفير، أصبح يكتفي بالتلميح دون التصريح؛ خاصة بعد أن أدرك حجم ما خسره من مواقع بسبب اتكاء الإرهابيين على مقولاته في التكفير.

كـان سدنة الخطاب التكفيري (= المُكفراتية) يدركون أن تشديدهم على المفردات التكفيرية من شأنه أن يؤدي إلى نفور جماهيري واسع منهم. ولا بد من التأكيد على أن الجماهير لم تستبطن النفور من التكفير إلا بعد أن شنّ الخطاب المدني التقدمي حملة ثقافية واسعة على الإرهاب العملي وعلى المكونات الخلفية لخطاب الإرهاب، دونما خوف أو مهادنة لإيديولوجيا التكفير والتفجير. هذا على الأقل ما فعله كثيرون. وكان نتيجة هذه الحملة الواسعة والمكثفة من قبل دعاة التنوير والتسامح، أن أصبحت معظم الشرائح الاجتماعية تنفر من تهمة التطرف، وتتوجس من التشدد، وتعد الإرهاب عارا على منفذيه وعلى مؤيديه ولو تأييداً بالصمت.

أدرك المكفراتية مأزقهم. كان باستطاعتهم تحمّل أعباء الترصد الأمني، وكانوا على استعداد لتقديم كثير من التضحيات من أجل إبقاء شعلة التكفير متقدة في أذهان مغفلي الجماهير. لكنهم لم يستطيعوا تحمّل أن يكونوا محل نبذ اجتماعي واسع، خاصة بعد أن تحولوا في نظر كثيرين إلى خوارج مارقين، حتى ولو تم وضعهم في خانة: قعدة الخوارج. يصعب على من اعتاد التبجيل الذي يصل حد التقديس أن يجد نفسه بين عشية وضحاها مُتّهما بأنه مجرم خارجي مارق من الدين الذي يدعي الحفاظ عليه. كان على المكفراتية أن يذعنوا للعاصفة التنويرية ريثما تخف درجة التوجس من التكفير بخمود نيران الإرهاب.

لم يستطع المكفراتي تحمّل كل هذا الصمت، لم يستطع تحمّل أن يجد نفسه ممنوعا بقوة الضغط الرسمي والاجتماعي



محمد بن علي المحمود

عن ممارسة عشقه الأول والأخير: التكفير. أحرقه لسانه من الداخل، وكادت خلايا مُخّه المُفخخ بمقولات التكفير أن تتفجّر من الداخل. وضع صعب، يستحيل على من لم يقرأ ترسانة التكفير الموجودة تراث التقليدية أن يتصوره. بعد أن قرأت الأغلبية الساحقة من الكتب والمذكرات العقائدية التي يتكئ عليها التكفيريون في التشريع للتكفير، وهي بالمئات، وبعضها بعشرات المجلدات، بدأت أشفق على هؤلاء من هول ما يعانون من ألم الصمت عن التكفير. من يقرأ كل هذا الطوفان من التنظير للتكفير الموجود في كتب التقليدية، وهو يعتقد بصحته المطلقة، ثم يستطيع ضبط نفسه عن التكفير والتفجير، فهو إنسان خارق، إنسان ينتمي إلى وُجود آخر، وإلى تركيب عقلي آخر!. لا بد لمن يقرأ كل هذا الغثاء، ويُقرّ بصوابيته عقائديا، أن يمارس التكفير، سواء صرّح به، أو اكتفى بالتلميح، أو توارى خلف مصطلح تكفري يقتضي الحكم التكفيري نفسه، لا بد أن يجد نفسه ممارسا للتكفير؛ حتى ولو كان مجرد اعتقاد في الضمير.

لا بد أن يجد متنفسا للتكفير. وأنا أقترح جادا ولست مازحا إنشاء قنوات إعلامية،

وصالات كبرى مزودة بأكبر وسائل تكبير الصوت؛ ليمارس التكفيري من خلالها هوايته في التكفير؛ ليجأر بأعلى صوته، وفي كل اتجاه، بالتكفير الصريح (= كاااااافر، يا كاااااافر، هؤلاء كفاااااار.. هذا منااااافق هذا زنديييييييق، هذا فااااااجر..إلخ) ولا بد أن تكون هذه الوسائط قد تم تصنيفها لكل من يصل إليه تأثيرها، بأنها فضاءات إعلامية خارج المعقول، لا بد أن يعرف الجميع أنها فضـاءات إعلاميـة وضعت لمجرد البوح العلاجي، أي لا بد من التأكيد على أن كل من يستخدمها هو في حالة (رفع القلم عنه) لا يقع تحت أية مسؤولية دينية أو قانونية أو أخلاقية، وأن يتم وضع علامة (حمراء) طوال فترات البث؛ ليكون المتلقي تحت مسؤوليته الخاصة. أدرك أن هذا لن يحل كل المشكلة (= مشكلة التكفير)، لكنه سيخفف منها، وسيمنعها من الانفجارات العشوائية بين الحين والآخر، تلك الانفجارات الجنونية التي تتسبب في كثير من الإرباك الديني والأمني والسياسي، والتي ستبقى ما دام المرض التكفيري تتم تغذيته بتراث تكفيري عريض.

إن المكفراتي هو أول من أدرك استحالة هذا الصمت بعد كل ذاك الشحن التكفيري الطويل. بالحدس الطبيعي، أدرك المكفراتي أن الصمت بعد كل هذا الشحن هو نوع من الكبت الذي سيؤدي إلى العُصاب. ما نراه من (فلتات) التكفير في بعض المناسبات التي تستدعي الصدام العقائدي، هو نوع من التنفيس عن عقائد تكفيرية (= خوارجية) يصمت عنها التكفيريون رغبا أو رهبا ولكنهم لا يتنازلون عنها بحال.

أبنـاء خطـاب التكفير، لا يستطيعون العيش بلا تكفير، وبل ولا يتصورون للحياة معنى بدونه. ليس من المستغرب أن يفضح بعضهم نفسه بإلقاء تهم التكفير حتى على رموز الإسلام، بل المستغرب أن يستطيعوا ضبط أنفسهم كل هذه الفترة الحرجة (ما بعد تفجيرات ٩/١١). أذكر أن أحد هؤلاء، ممن ضبط نفسه عن التكفير، واكتفى طوال الفترة السابقة بالتركيز على التشدد في الفقهيات، وطرح نفسه كمعتدل وسطي!، سألته امرأة قبل بضعة أشهر، وعلى برنامج افتائي شهير، عن حكم استقدامها لخادمة مسيحية. ظن الرجل أن فترة الصمت قد ولت، وأن أوان الكلام قد حان. لقد كان جوابه أنه لا يجوز لها أن تسكن تحت سقف واحد مع هذه الخادمة المسيحية. قال صراحة: كيف يُظلك سقف واحد مع امرأة تُحادّ الله ورسوله (السائلة لم تذكر إلا أن ديانة الخادمة مسيحية، فما معنى المحادة هنا؟) قال: ألم تسمعي قول رسول الله: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب؟. ثم تساءل: أين الولاء والبراء؟، وذكر أنه يخاف على عقيدة السائلة إذا ما رضيت بذلك. وهذا وضعها على شفا الكفر الصريح.

ليس هـذا وأمـثـالـه استثناء. جميعنا يرى الآن ويسمع كيف يُمارس التكفيريون التنفيس عن مخزونهم التكفيري باتهام كل من يختلف معهم في القليل أو الكثير بالنفاق. الاتهام بالنفاق العقدي، هو اتهام صريح بالتكفير، بل بأشد درجـات الكفر (الـدرك الأسفل من الـنـار). أصبح التكفير يُمارَس علانية، بواسطة المُنفقاتية (= المتهمون لمخالفيهم بالنفاق)، واتسعت دائرته جدا، فأصبح المنفقاتية يتهمون معظم رجال الإعـلام، والأغلبية الساحقة من المثقفين، وكثير من المسؤوليين الإداريـين بالنفاق، أي بالكفر الصريح. بل وصلت تهمة النفاق درجة واسعة من الـرواج عند تيار التطرف والتكفير، إلى حد أن يرمي بها التكفيريون المُنفّقاتيون اليوم كلَّ مخالف لهم، حتى طالت التهمة من يختلف معهم من داخل الخط التقليدي، بل حتى ولو كان الاختلاف بينهم وبينه على تفاصيل خلافية، تتسع لها حتى صدور الخوارج الصرحاء.

من يتأمل خطاب المنفقاتية، يجد أنهم ليسوا مـن الخـوارج فحسب، بـل مـن غلاة الخـوارج. تهمة التكفير تحتاج على الأقل ولـو لمفردة عقائدية متأوَّلة يتم التكفير بواسطتها. أما الاتهام بالنفاق، فلا يحتاج أيّاً من ذلك، فالنفاق من مكنونات الضمير. ولهذا يسهل الاتهام به، وتوجيهه لأي أحد؛ مهما كانت درجة تدينه. إذن، لا بد أن يدرك الجميع أن المنفقاتية أشد غلوا في التكفير من الخوارج الإرهـابيين الذي عرفوا من قبل الجميع بالتكفير.

وكـمـا أن الاتـهـام بـالـنـفـاق هـو نـوع مـن التنفيس عـن المـخـزون الـهـائـل من التكفير الـذي غُـذي به المكفراتية، فكذلك الاتـهـام بالزندقة، أو بمحاربة الإسـلام... إلـخ. المُنفقاتية والمُزندقاتية هم الأبناء الشرعيون للخطاب التكفيري، وعلاقتهم به علاقة تناسل طبيعي!. التكفيري إن لم يكن تكفيريا فسيكون مُنفقاتيا، وإن لم يكن منفقاتيا فسيكون مُزندقاتيا، وإن سمحت له الظروف بأن يكون جميع هذه المفردات التكفيرية فسيكون كذلك، وسيكون سعيدا بذلك!

التكفيريون الطائفيون، يجدون سعادتهم في إشعال فتيل الطائفية؛ لأن هذا سيخلق ظرفا مناسبا للصراخ علانية بتهم التكفير والنفاق والـزندقـة، أي سيجدون متنفسا للمخزون الهائل من التكفير والكراهية الذي تشبعوا به عشرات السنوات. حتى الحروب المدنية، يسعون لتحويلها إلى حروب طائفية؛ بعيدا عن الـوعـي بالتداعيات السياسية الخطيرة التي قد تُعرّض لحمة الوطن الواحد لخطر يهدد مستقبل الجميع.

التكفيريون الطائفيون لا يهمهم الوطن حقيقة، بل كل ما يهمهم التمكين للتقليدية التكفيرية التي يعتنقونها. حقيقة، لا يهمهم الوطن، ولو قاموا بالتمثيل علينا، بل حتى ولو شاركوا تمثيلا في جبهات القتال بدعوى الدفاع عن الوطن. التكفيريون الطائفيون يشاركون من مبدأ طائفي، وليس من مبدأ وطني، ولا يهمهم الوطن في قليل ولا كثير؛ بدليل أنهم لم يلبسوا الأزياء العسكرية، عندما كانت المعركة مع التكفيريين الإرهابيين، لم يقفوا آنذاك مع رجال الأمن في نقاط التفتيش الخطرة؛ لأنهم يعون أن الإرهابيين من نفس التيار التقليدي التكفيري الـذي يعتنقون مبادئه، ويسعون للتمكين له في الواقع. لم يشاركوا في الحـرب على الإرهــاب؛ لأنهم كانوا يخشون أن يتسببوا بطريق مباشر أو غير مباشر في إراقة قطرة دم واحدة لأحد الإرهابيين الذين كانوا يضربون الوطن في العمق. وهذا عندهم من نواقض الولاء والبراء. لكن، عندما يكون الطرف المعتدي على الوطن ليس من ذات التيار، بل وخاصة عندما يكون المعتدي من طائفة أخرى!، فهم مستعدون لخوض المعركة، ولـو بالكلمات الحمقاء، الكلمات التي كان يجب على الطرف الآخر أن يتجاوزها، وأن يعدها مجرد (كلام نواعم)!

عن الرياض، ٢٠١٠/١/٢١



# فتنة ... وأربعون باصماً

عبد الرحمن اللاحم

أشغلنا خلال الأيام الماضية بالتنديد بقرار السلطات الأمريكية التي فرضت إجراءات أمنية مشددة على المسافرين إليها من بعض الدول ومنها السعودية، وتبارى كتابنا ومنابرنا وجمعياتنا الحقوقية (المستقلة جداً) بتقديم الأدلة بأننا تغيرنا، وأن (الشر برّى وبعيد) إلا أن جماعة (الأربعين باصماً) خرجوا لنا ببيان ينضح عنصرية ويفيض بقيح طائفي مقيت، اختزل لنا مشهدنا، وعكس لنا صورتنا كما نحن، لا كما يحلم الحالمون أن نكون، حيث دبج أكثر من أربعين باصماً بياناً حشوه كعادتهم بكل ما أسعفتهم به قواميسهم الإقصائية، ليوصلوا رسالة بسيطة إلى العالم قبل أن يوصلوها إلى من يهمه الأمر في الداخل؛ بأن شيئاً في مجتمعنا لم يتغير، وأن كل حراكنا لم يكن سوى دوران في ذات المكان، الذي لم نستطع أن نبرحه طوال السنوات الماضية.

لقد أوصل (مشايخ البيانات) رسالتهم إلى العالم بأننا عجزنا عن التصالح مع ذواتنا وأنفسنا فلم نستطع التعايش مع شركائنا في الوطن الذين يقاسموننا الوطن وشهادة الحق ويشاطروننا ذات القبلة ومع هذا كله لم يجد لهم الموقعون مكاناً يسعهم بل ضاقوا بهم ذرعاً وأخرجوهم من روح الله فإذا لم ننجح في مصالحة أنفسنا فكيف ننجح بمصالحة الآخرين وبعضنا في كل يوم يثبت بأن ثقافة العداء للآخر هي الأعلى صوتاً في مجتمعنا؟ وكيف نطالب (الآخر) أن يثق بمن تَشَرَّب من تلك المياه الآسنة، وتخرج من تلك المدارس والمؤسسات التربوية التي يشرف عليها مشايخ البيانات كما عرفوا أنفسهم في بيان الفرقة والفتنة؟ وكيف لنا أن نقول للآخرين من شركائنا في سكنى هذه البسيطة بأن دعاة العنصرية إنما هم قلة لا يمثلون إلا أنفسهم وهم يرون فيهم القضاة الذين استأمنوا على العدالة التي قامت عليها السموات والأرض، والذين يفترض أن يحترموا وظيفتهم وينأوا بأنفسهم عن مزالق الفتن ومسعري التشظي الطائفي، وكيف لنا– أيها السادة– أن نقنع الآخرين بأن أجيالنا الجديدة أصبحت بمنأى عن التطرف ونحن نرى معلميهم يتسابقون على توقيع بيانات الفتنة ويرفعون عقيرتهم بخطاب طائفي مقيت؟

لقد أصبحت مهنة (البصم) على مثل تلك البيانات المضللة مهنة من لا مهنة له؛ حيث لا تجد للكثير من (البَصَمَة) أي حركة على المستوى الثقافي أو الفكري أو الاجتماعي، لكن مع هذا تجده ضيفاً دائماً على تلك البيانات، أما قضايا (الإنسان) المغلوب على أمره فلا تعني لهم شيئاً، ولم تعد تشكل لهم حقوق المواطن المعيشية شيئاً، بل وقفت بيانات الفئة ذاتها بأسمائها التي لم تتغير ضد قضايا المرأة وحقوق الناس وحرياتهم وآمالهم الصغيرة، وجيروا معاركهم في ظهور شركاء الوطن وأبنائه ورموزه، في مسلسل يبدو بأنه لن ينتهي ولا يراد له أن ينتهي، مع أننا في معركة منذ زمن مع الإرهاب وجيوبه، والتي يعد التطرف والغلو محفزها الأساسي؛ حيث لا فرق بين جناحي الإرهاب سواءً كان إرهاباً مسلحاً أو كان إرهاباً فكرياً فكلاهما يختطف حق الإنسان في الحياة وحقه في الاعتقاد، وللأسف فإنه من سوء حظنا بأنه لا يمكن القضاء على خطاب الإقصاء بالمناصحة ولا وعظ المتطرفين بأن يتخلوا عن تطرفهم، بل لابد أن يكون هناك رادع قانوني وقضائي يقف في وجه كل من يريد أن يعبث بوحدة هذا البلد وفسيفسائها، هكذا نجح عقلاء العالم في إلجام متطرفيهم.



وإن تعجب من ذلك البيان وباصميه الأربعين فالعجب كل العجب من الساكتين ممن يبشرون برؤية منفتحة، ويسوقون للفكر الإسلامي الجديد، وأخص بذلك الدكتور سلمان بن فهد العودة ومن على دربه من المشايخ الذين اختطوا خطاً معتدلاً، فسكوتهم لا يمكن أن يبرر وخصوصاً وأن لهم كلمة مسموعة لدى قطاعات واسعة من الشباب، فقد وصل الأمر أن بدأنا نخشى على أطفالنا أن يتخطفهم خطاب التطرف والغلو الذي ينضح من ذلك البيان ونظائره، فإنه لا يسع الشيخ شرعاً أن يصمت وهو يرى هذا العته الفكري يعصف بمجتمعنا ويهدد أمنه ولحمته، فالتنديد بهكذا تطرف أعتقد أنه أولى من بيان حكم أعياد الميلاد وحكم التصفيق، وقديماً حفظنا عن فقهائنا – أيام الطلب – بأن "السكوت في معرض الحاجة.. بيان".

عن الرياض، ٢٠١٠/٢/١م

# وجوه حجازية

## (١)
## محمد بن عبدالله بن حميد
## (١٢٣٦-١٢٩٥هـ)

محمد بن عبدالله بن علي بن عثمان بن علي بن حميد، العنزي ثم المكي الحنبلي. مفتي الحنابلة بمكة المكرمة وإمام وخطيب بالمسجد الحرام. ولد في عنيزة، ونشأ نشأة حسنة، وقرأ القرآن الكريم وحفظه عن ظهر قلب، وطلب العلم فقرأ على علماء عنيزة وما حولها. ومن مشايخه الذين أخذ عنهم: الشيخ فرناس بن عبدالرحمن، ومفتي نجد الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بابطين، ومحمد بن ابراهيم السناني وغيرهم. وقد لازمهم في أصول الدين وفروعه، وفي الحديث والتفسير.

بعدها رحل الى مكة المكرمة للتزود والإستفادة، فجاور بها ولازم علماء المسجد الحرام من أهلها والوافدين إليها. فأخذ عن السيد محمد بن المساوي الأهدل الزبيدي، والسيد محمد السنوسي المالكي، والشيخ محمد بن حمد الهديبي المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١٢٦٢هـ، وغيرهم. قرأ على هؤلاء الأصول والفروع والحديث وعلوم العربية وأجازوه بسند متصل.

ثم رحل الى الشام، فأخذ عن علمائها. ثم قام برحلات عديدة الى اليمن ومصر والعراق وفلسطين وعاد الى مكة، وتصدّر للتدريس بالمسجد الحرام، وعيّن إماماً للمقام الحنبلي ومفتياً بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، واستمر في ذلك حتى وفاته في الطائف.

له: السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة؛ حاشية على المنتهى وشرحه؛ النعت الأكمل بتراجم أصحاب أحمد بن حنبل؛ مختصر بغية الوعاة للسيوطي(١).

## (٢)
## محمد بن تركي
## (١٢٩٩-١٣٨٠هـ)

هو محمد بن علي بن محمد بن منصور بن عبدالله بن تركي. ولد في عنيزة، فنشأ في كنف أبيه وربّاه تربية حسنة. حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب وجوّده. سافر الى مكة وعمره أربعة عشر عاماً، واشتغل مع أخيه في التجارة، والى جانب ذلك طلب العلم بمكة وتلقاه عن علماء الحرم المكّي الشريف بالمدرسة الصولتية بمكة، فأخذ عن الشيخ أحمد بن عيسى، والشيخ أبو بكر خوقير، والشيخ صالح أبا فضل، والشيخ عبدالرحمن الدهان، والسيد عبدالله زواوي، وعلي مالكي، وعبدالله أبو الخيور، والشيخ المحدّث شعيب المغربي الدكالي وغيرهم. وفي سنة ١٣٣٧هـ، قام برحلة الى الهند، وقرأ على علمائها، وأخذ عنهم الحديث. ثم رجع الى المدينة المنورة، فأقام بها مدة قرأ فيها على علماء الحديث من أهلها والوافدين إليها. ثم قام برحلة الى مصر وفلسطين، وقضى شهر رمضان في القدس، وألقى دروساً فيه. وفي هذه الرحلة زار الشام، ثم عاد الى جدّة. وفي سنة ١٣٥٧هـ، تجوّل في نجد والأحساء والقطيف وباقي إمارات الخليج، ثم عاد الى المدينة فأقام بها. وقد اكتسب من هذه الرحلات خبرة بالناس ومعرفة، واجتمع بالعلماء. ولي قضاء المدينة المنورة، وعيّن مساعداً لرئيس القضاة بمكة المكرمة، ثم أعفي بناء على طلبه، وعاد الى المدينة وعيّن مدرساً في مدرسة دار العلوم الشرعية. توفي في المدينة المنورة(٢).

## (٣)
## عبدالله بن حميد
## (١٢٩١-١٣٤٦هـ)

هو عبدالله بن علي بن محمد بن عبدالله بن علي بن عثمان بن حميد. ولد في مدينة عنيزة، وقدم والده الى مكة، وتلقى العلم فيها، فأخذ التفسير والحديث عن الشيخ شعيب الدكالي المغربي؛ وأخذ الفقه والتوحيد عن الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى؛ ثم توجّه الى المدينة المنورة فلازم الشيخ عبدالله القدومي فتفقّه عليه. ثم رجع الى مكة المكرمة وأخذ علوم اللغة العربية عن الشيخ محمد بن سعيد بابصيل، والشيخ عبدالوهاب الأنصاري، ثم رحل الى عنيزة فلازم الشيخ صالح بن عثمان القاضي، وحمد العبدالكريم الشبل. بعدها عاد الى مكة المكرمة، فتصدّر للتدريس في حلقة درسه في رواق الزيادة باب الزيادة في المسجد الحرام. وفي سنة ١٣٢٦هـ، تولى منصب الإفتاء وإمام المقام الحنبلي.

توفي في الطائف. وله: شرح مختصر على عقيدة السفاريني؛ ورسالة في المناسك؛ ورسالة جمع فيها أسماء كتب الحنابلة(٣).

---

(١) خير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٧، ص ١٢١. ومحمد بن عثمان بن صالح القاضي، روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين، جـ٢، ص ٢٣٢-٢٣٦. وعبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، جـ١، ص ٥١٩-٥٢٠. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ١٠، ص ٢٢٧. ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٤٢١.

(٢) محمد بن عثمان بن صالح القاضي، روضة الناظرين، جـ٢، ص ٣٠٤-٣٠٧. وعبدالله بن عبدالرحمن البسام، علماء نجد خلال ستة قرون، ص ٩٠٤.

(٣) عمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٢٠٠-٢٠١. ومحمد بن عثمان بن صالح القاضي، روضة الناظرين، جـ١، ص ٤١٤.

الجنرال الخائب:

# الأمير خالد بن شوارسكوف!

قال الحوثيون أنهم سينسحبون من المرتفعات السعودية الـ ٤٨، كي لا تبقى حجّة لها في قتل المدنيين بالطيران بعد أن فشل جيشها على الأرض، وراح ينتقم من المدنيين!

يومها قال خالد بن سلطان أنه يدرس العرض الحوثي!

وانسحب الحوثيون، فأعلن الجنرال الخائب في السياسة والإعلام كما في العسكر، أن السعودية أخرجت الحوثيين بالقوة، وأنهم لم ينسحبوا من تلقاء أنفسهم! ومع هذا واصل قصفه للمدنيين!

وما أن هدأت المدافع على الجبهة الثانية مع الجيش اليمني، وفاوضت حكومة صنعاء الحوثيين نيابة عن السعوديين لاستعادة (مفقوديهم) من الجنود، تغيّر الإسم وصاروا (أسرى حرب)! وفجأة خرج علينا الجنرال الخائب ليهدد بعد أن تم وقف إطلاق النار، بأنه ينذر الحوثيين ويمهلهم ثمان وأربعين ساعة، لتسليم الأسرى (وإلاّ...!). كان توقيت الجنرال الغبي محسوباً، فهو يعلم بأن الحوثيين قاب قوسين أو أدنى من تسليم الأسرى الى السلطات اليمنية. والأمير الغبي يعلم أيضاً أنه لا يستطيع أن يهدّد بشيء، وقد فعل ما في وسعه لشهور ولم يستطع أن يحرّر تبّة واحدة! كل رجولته تمخض عنها قصف مدفعي بعيد وقصف بالطائرات لمنازل المدنيين.

لكن الأمير الغبي والفاشل في كل شيء (إلا في السرقة) أراد أن يوحي وبشكل صلف بأنه صانع للمعركة! ولنتائجها! وأنه حقّق البطولات، والنصر المبين كما سمّاه، مع ان الجميع يدرك بأن انسحاب الحوثيين جاء في الوقت المناسب للحفاظ على ماء وجهه ووجه حاكم صنعاء. أشهرٌ طويلة يقاتل فيها جيشان ـ تعدادهما مليون جندي ـ الحوثيين ومع هذا فشلا في تحقيق النصر المرتجى!

الصلافة والاستعلاء والرعونة وادعاء البطولة ليست غريبة في سلوك الأمراء، فمزاعم النصر تتطاير اليوم وتملأ الفضاء، ولكن لم يصدقها مواطنوهم!

كان ينبغي على أمراء الأسرة المالكة أن يدسّوا رؤوسهم في الرمال نتيجة أدائهم الهزيل في المعارك؛ وكان ينبغي عليهم أن يطأطئوا رؤوسهم الى الأرض عاراً، كونهم قبلوا قصف المدنيين اليمنيين بشكل شامل، وهو أمرٌ لم يستطع أن يقوم به علي صالح، فصار جهد السعوديين طيلة الحرب هو قتل المدنيين! وامتهان وتعذيب العمال اليمنيين ممن اخترقوا الحدود بحثاً عن عمل في بلاد التوحيد!

هذا الجنرال الخائب لم يكن يوماً يفقه في حرب، ولعلنا نتذكر رعونة مشابهة له أيام حرب ١٩٩١ على العراق، وكيف كان يمشي مختالاً مع القائد الأميركي شوارسكوف، وكان الأمير الغبي مجرد تابع له، ثم رأى أن يفتعل له دوراً أكبر، وقال بأن العالم لم ينصف جهده العظيم في تحرير الكويت، وأنه كان قائداً لا يقلّ أهمية عن الأميركي، ولذا ألف كتاباً عن نفسه، كتبه له مؤلف غربي وقبض نحو ٨ ملايين دولار فقط.

(مقاتل من الصحراء) كان عنوان كتابه، ربما تيمّناً بالقائد الألماني رومل الذي أنهك الحلفاء وسمي بـ (ثعلب الصحراء)!

مقاتل من الصحراء.. لا .. لا.. الصحراء تعني الطهارة والصفاء والخشونة والأمد اللامتناهي وأخلاق البادية.

ليس لخالد بن شوارسكوف أي من قيم وصفات الصحراء.

فهو أساساً لم يعش في الصحراء وإنما نبت في القصور، وعاش فيها، وتربى على عادات الاستعلاء والغطرسة في مملكة لم ينته منها الرق بأشكاله المتعددة حتى اليوم!

الصحراء تعني الخشونة والقسوة، ومثل هذا الأمير المكرّش، الذي منح لقب الجنرال مجاناً بلا تجربة أو علم، لا عهد له بالخشونة، فهو ليس رجل حرب، ولا رجل إعلام (رغم أنه يمتلك صحيفة الحياة!، وظيفته فيها أن يصرف عليها!) ولا هو رجل سياسة، ولكم ان تتأكدوا من صحة ذلك من خلال مقابلاته وتصريحاته.

هذا أمير أصابه البهم منذ نعومة أظفاره! وهذا أميرٌ مترف لا يعرف معنى الحرب ولا مصائبها التي تقع على الجنود العاديين.

لو كان هذا الأمير في أي جيش آخر، لما قبل بأن يكون تابعاً له، فضلاً عن أن يمنحه لقباً أو رتبة!

مهما يكن.. الولد سرّ أبيه! فأبوه هو أبو الكلام! كما وصفه فيصل ذات مرّة، لأنه لا يتوقف عن الكلام!

من أبوه وزير دفاع لمدة تصل الى نصف قرن، لم يحصل حتى على شهادة السادسة إبتدائي، هل ينتظر أن يكون جيشه غير (جيش الكبسة)، وقادته غير (قادة المندي)؟!

أعجيب إذن أن السعودية لا تستطيع أن تدافع عن نفسها وبحاجة الى حماية أميركية؟!

هل عجيب إذن أن تدفع العائلة ثمن حماية أميركا والغرب لها وإبقاءها في الحكم؟!

صفقات السلاح والتنازلات السياسية وغيرها ما هي إلا مجرد دفعة على الحساب. قل رشوة للغرب تبقيه حامياً لعرش آل سعود!

هنيئاً لكم بوزير دفاع خمس نجوم، وبإبنه الجنرال الخائب، وبانتصاره المبين!






- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات











إتصل بنا

## (شكراً قطر) يغضب السعوديين

## صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).




## (الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

## هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.


من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

## أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

## السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة) وبحسب الصحيفة فإن



## حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

## الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

## خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

## وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبلية جاهلة لا تفهم معنى



مفتاح الكعبة المشرفة (٥٠٦هـ / ١١١٢م)